



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

القسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل أزمة النفط - دراسة حالة الجزائر - سنة

2014

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية وبنوك"

إشراف الأستاذة(ة):

إعداد الطالب (ة) :

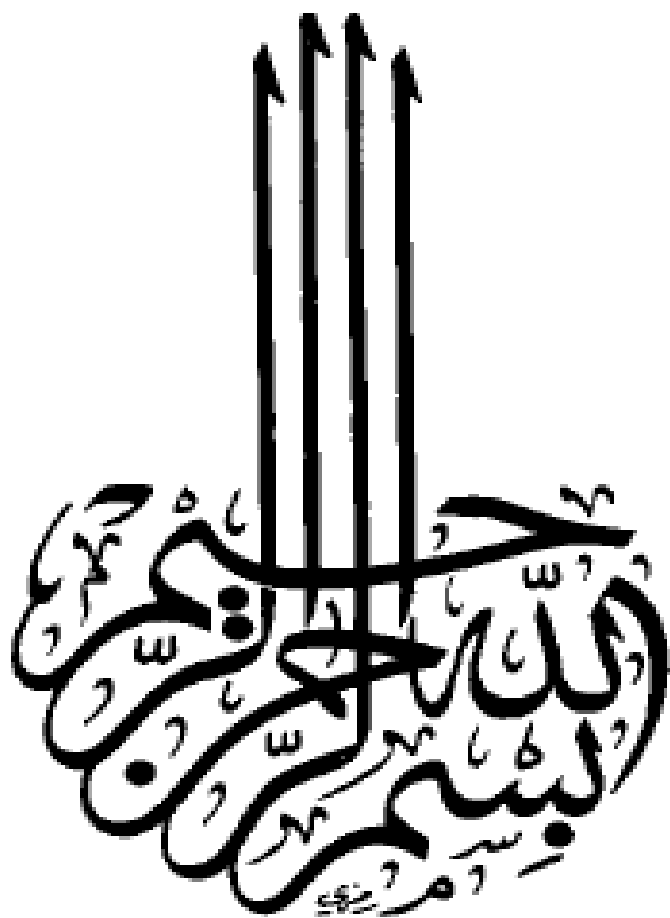
د. ريغي هشام

شقوق زينب

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	أ. بوجنانة فؤاد
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	أ. خوازم حمزة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	د. ريغي هشام

السنة الجامعية: 2015/2016



الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى فضاء المحبة و بحر العنان ريحانة الدنيا، إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيهما قدرها جدتي الغالية وحمما الله.

إلى بسمه الحياة و سر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي، إلى مصدر العطاء أمي الحبيبة حفظها الله.

إلى تاج رأسي و فخري و ذخري و عوني في هذه الحياة إلى من يتعب لنتراح و يشقى لنسعد، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار و من علمني العطاء دون انتظار أبي العزيز حفظه الله.

إلى من كان سندا و عوناً لي في الدرب إلى شريكي في الحياة و رفيق دربي، إلى من أمن الله به علي ليقاسمني حياتي زوجي الكريم حفظه الله.

إلى ملاكي في الحياة إلى توأم روحي إلى أغلى ما أملك في هذه الحياة أختي ريان حفظها الله. إلى جدي و جدتي ، إلى كل أعمامي و أخوالي و خالاتي و عماتي و أولادهم .

إلى كل عائلة لموالي كغيرها و صغيرها و أخص بالذكر الأب " رابع " و الأم " ربيعة " و الكُتُوب " آدم " .

إلى أختي التي لم تلدها أمي ، الصديقة الوفية " أمال " .

إلى كل الزميلات و الزملاء و إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص مالية و بنوك دفعة

. 2016

إلى كل من فتح هذه الرسالة و تصفحها من بعدي.

كلمة شكر

الحمد لله الذي سخر لنا السبيل، فبلغنا من أنفسنا شهادة العلم التي أرادها أن تكون لنا، إذ صورها لنا فهي عملنا المتواضع هذا، فرضينا به عملاً نلقى منه حسن المقام يوم تنطق عنا أعمالنا، الشكر له إذ اجتمعتنا والشكر له إذ أصبنا بعونه، فالحمد لله كثيراً إذ أنجبنا هذا الوطن الحبيب الذي تشبعنا بقيمه ثم استسقيناً من مساقبي العلم فيه، والتي كانت فضلاً علينا، فوجدنا العلم والمعلم.

أتقدم بجزيل شكري و فائق تقديري و عظيم امتناني لأستاذي المشرف الدكتور: "ريغي هشام" على إشرافه على هذه المذكرة و على توجيهاته القيمة و ناصحه الرشيدة. و أتقدم بأسمى معاني الشكر و العرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، و حضورها للمشاركة في إثراء جوانبه.

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى الذي أمانني في هذا البحث و إنجاز هذا العمل قريبي "أسامة".

كما لا أنسى كل من شجعني بالكلمة الطيبة و الابتسامة و الدعاء، إلى كل هؤلاء أقول: شكراً.

المخلص:

تناولت هذه الدراسة دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل لتجاوز التداعيات السلبية للأزمة النفطية. فالإرتباط الشبه المطلق للإقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعله عرضة للتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية ما ينعكس على مختلف المؤشرات الإقتصادية. وتدفع الأزمة النفطية الراهنة التي بدأت في النصف الثاني من سنة 2014 إلى التفكير في الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد البدائل الكفيلة لتجاوز التداعيات السلبية للأزمة النفطية، إلا أن الجزائر تعاني من ضعف التدفقات من تلك الإستثمارات إليها ما يدفعها إلى توفير مناخ إستثماري أكثر جاذبية.

الكلمات المفتاحية: الإستثمارات الأجنبية المباشرة، الأزمة النفطية، تداعيات الأزمة النفطية.

Summary:

This study examined the role of foreign direct investment as an alternative to overcome the negative consequences of the oil crisis. Valartbat absolute likeness of the Algerian economy hydrocarbons sector make it vulnerable to fluctuations that occur in the global oil markets is reflected on various economic indicators. And pay the current oil crisis that began in the second half of 2014 to think of foreign direct investment as an alternative to ensure to overcome the negative consequences of the oil crisis, but Algeria suffer from weak flows from these investments to provide investment climate more attractive.

Key words: foreign direct investment, the oil crisis, the repercussions of the oil crisis.

فهرس المحتويات

I	1. الإهداء
II	2. كلمة شكر
III	3. الملخص
VII	4. قائمة الجداول والأشكال
أ	5. تمهيد
1	1. الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر
2	1.1.1. تمهيد
2	1.1.2. المبحث 1: عموميات حول الشركات متعددة الجنسيات.
3	1.1.2.1. المطلب 1: مفهوم وأهمية الشركات المتعددة الجنسيات
6	1.1.2.2. المطلب 2: أسباب ظهور و عوامل انتشار الشركات متعددة الجنسيات و مراحل تطورها.
7	1.1.2.3. المطلب 3: أنماط و أهداف الشركات المتعددة الجنسيات و مصادر تمويلها.
9	1.1.2.4. المطلب 4: استراتيجيات و آثار الشركات متعددة الجنسيات و الانتقادات الموجهة لها.
13	1.1.3. المبحث 2: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
13	1.1.3.1. المطلب 1: مفاهيم و مراحل و خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.
18	1.1.3.2. المطلب 2: أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر و أنواعه.
20	1.1.3.3. المطلب 3: العوامل و الدوافع الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر و نظرياته.
25	1.1.3.4. المطلب 4: مخاطر و منافع و مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و العلاقة بينه و بين الشركات متعددة الجنسيات.
29	1.1.4. خلاصة الفصل 1
31	2. الفصل الثاني: أزمة النفط
32	2.1. تمهيد
33	2.2. المبحث 1: الإطار المفاهيمي للنفط
33	2.2.1. المطلب 1: مفهومه، أنواعه وأهميته
35	2.2.2. المطلب 2: نشأته، تطوره و مرحلته
38	2.2.3. المطلب 3: استعمالاته، تحدياته و مواجهة تحدياته
41	2.3. المبحث 2: سوق النفط العالمي (2000-2015)
42	2.3.1. المطلب 1: العرض العالمي للبتترول
51	2.3.2. المطلب 2: الطلب العالمي للبتترول
55	2.3.3. المطلب 3: تسعير النفط و العوامل المؤثرة فيه
63	2.4. المبحث 3: أزمة النفط العالمية الراهنة
63	2.4.1. المطلب 1: لمحة عن أزمة النفط
65	2.4.2. المطلب 2: أسبابها
66	2.4.3. المطلب 3: آثارها
68	2.5. خلاصة الفصل 2
71	3. الفصل الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تجاوز الأزمة النفطية
72	3.1. تمهيد

73	3.2. المبحث 1: تداعيات الأزمة النفطية على الجزائر
73	3.2.1. المطلب 1: تطور أسعار النفط الجزائري(2000-2015)
77	3.2.2. المطلب 2: تداعيات الأزمة النفطية على بعض المؤشرات الاقتصادية
79	3.3. المبحث 2: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
80	3.3.1. المطلب 1: الإطار القانوني و المؤسسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة
90	3.3.2. المطلب 2: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
95	3.3.3. المطلب 3: تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة
100	3.4. خلاصة الفصل 3
102	4. الخاتمة
104	5. قائمة المراجع
106	6. المراجع باللغة العربية

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

- جدول رقم 1 : إنتاج النفط العالمي (مليون برميل/ اليوم) 43
- جدول رقم 2 : إحتياطي النفط العالمي (مليار برميل/ السنة)..... 44
- جدول رقم 3 : الطلب العالمي على النفط (مليونبرميل/ اليوم)..... 52
- جدول رقم 4 : تطور حركة الأسعار الشهرية (سلةخامات أوبك 2000-2011)..... 59
- جدول رقم 5 : أسعار البترول الجزائري(صحاري بلند من 2000 إلى 2013)..... 75
- جدول رقم 6: أسعار البترول الجزائري (صحاري برند سنة 2014)..... 76
- جدول رقم 7 : أسعار البترول الجزائري سنة 2015 77
- جدول رقم 8 : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2000-2014)..... 91

قائمة الأشكال

- رسم توضيحي رقم 1: مفهوم الاستثمارالأجنبي المباشر 14
- رسم توضيحي رقم 2 : أسعار النفط سنة 2014 (خام برنت قياسي)..... 64
- رسم توضيحي رقم 3 : تطور مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2014) ... 93

المقدمة

تمهيد:

يلعب النفط دوراً جدياً هاماً للكثير من اقتصاديات العالم النفطية بالنظر إلى العوائد الناتجة عنه والتي تساهم بشكل كبير في تمويل مختلف برامج التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن التقلبات التي تحدث في الأسعار في أسواق النفط العالمية تؤثر بشكل مباشر على تلك الدول وهو ما أثبتته الأزمة النفطية الراهنة التي بدأت منذ النصف الثاني من سنة 2014.

وتعتبر الجزائر من بين أهم الدول النفطية، حيث اعتمد اقتصادها على العائدات النفطية في تمويل مختلف البرامج التنموية منذ الاستقلال. ومن الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات العوائد النفطية نظراً لقوة ذلك الاعتماد.

ويُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد البدائل الهامة التي يُمكن الاعتماد عليها في تجاوز التداعيات السلبية للأزمة النفطية الراهنة بالنظر إلى ما يُميز الشركات المتعددة الجنسية من ضخامة قدراتها المالية، التحكم في التقنيات المتطورة،... الخ.

لقد تزايد الاهتمام بشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية من طرف الدول النامية و من بينها الجزائر، منذ أوائل الثمانينات نتيجة تراجع القروض المقدمة إليها و تصاعد أزمة المديونية الخارجية ، حيث اتجهت معظم الدول الى فتح المجال امام هذه الاستثمارات ، و بالنظر لما تحققه الاستثمارات الاجنبية من فوائد للدول النامية التي اصبحت في حاجة ماسة إليها، باعتبارها احد الاليات الاساسية لتحقيق الاصلاح و النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الذي اتجهت نحوه هذه الدول ،ليس فقط بما توفره من رؤوس اموال ضخمة ،بل ايضا بما تحققه من فوائد في مجال التشغيل و الانتاج ونقل التكنولوجيا الى غير ذلك من الفوائد المباشرة و غير مباشرة التي تعود على الدول المضيفة.

ومن هنا يُمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يُمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دوراً في تجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على

الجزائر؟

و للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي تداعيات الأزمة النفطية على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هو واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟
- ما هو دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تكون أحد البدائل التي يُمكن الاعتماد عليها لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دوراً في تجاوز تداعيات الأزمة النفطية على الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

- كان للأزمة النفطية تداعيات سلبية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.
- لم تستفد الجزائر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد البدائل التي يمكن الاعتماد عليها لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

- هذا الموضوع يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية وهي الأزمة النفطية والتي أخذت اهتمام الدول البترولية المصدرة و منها الجزائر بالنظر إلى اعتمادها الشبه الكلي على عائدات البترول في تمويل الكثير من النفقات.
- التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟
- معرفة الدور الذي يُمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبية المباشر كبديل حقيقي وفعال لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية على الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- تحليل أسباب الأزمة النفطية الراهنة.
- معرفة التداعيات التي يُمكن أن تحملها الأزمة النفطية على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.
- تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- معرفة قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على لعب دور أحد البدائل لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية.

أسباب اختيار الموضوع:

- حداثة الموضوع بحكم أن الأزمة النفطية بدأت في النصف الثاني من سنة 2014.
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة.
- معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة بعض تداعيات الأزمة النفطية الراهنة في الجزائر.

منهجية الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة ،تم التنوع في المناهج التي تم استخدامها وفقا لحاجة كل جزء من هذا البحث اذ تم تقسيم محتوى هذا الاخير لأغراض منهجية الى قسمين:أحدهما وصفي و الاخر تحليلي.

حدود الدراسة:

المكاني: الجزائر .

الزمني: خلال الفترة 2000-2015.

الدراسات السابقة: تتلخص في:

- 1- دراسة بسعد حكيمة 2009 بعنوان: اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود و مالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008، هدفت الدراسة الى: معرفة الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في الحياة الاقتصادية، و كذا عرض الإطار الفكري و النظري لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر و التعرف على القوانين الاستثمارية في الجزائر و تسلسلها الزمني، و من أهم ما خلصت إليه هذه الدراسة هو أن تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يكون مريحا لاقتصاد البلد المضيف.
- 2- دراسة عيسى مقلید 2008 بعنوان: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة- 2008/2007، و قد هدفت هذه الدراسة إلى: ابراز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني بشكل عام و قطاع المحروقات بشكل خاص، كذا ابراز نمو حصة الشركات الاجنبية من انتاج المحروقات، وأهم ما توصلت اليه من نتائج هو تشجيع الخوصصة في الصناعات التحويلية العمومية، و تشجيع الاستثمارات و الشراكة مع المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة و تحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، و رفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع و الإنجاز العلمي.
- 3- دراسة عبد القادر ناصور 2014 بعنوان: إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2013 ، 2014 ، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهمية أن جذب و تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر أضحى موضوع لا يمكن تجاهله ضمن السياسات الاقتصادية و ذلك بالنظر إلى الآثار الإيجابية التي يدرها على الاقتصاد الوطني و التي قد تساهم في رفع التحدي الذي تواجهه الجزائر و المتمثل في تنويع اقتصادها و فك ارتباطه بقطاع المحروقات، و من بين ما خلصت إليه هذه الدراسة إعادة النظر في طريقة عمل الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار في الجزائر و ذلك وفقا للمعايير المعمول بها دوليا، إضافة إلى التركيز على عامل التكوين للإطارات المكلفة بترقية الاستثمار عبر كافة الإدارات و الهيئات ذات العلاقة بميدان العمل، بالإضافة إلى تحديد قطاعات و مجالات الاستثمار ذات الميزة التنافسية بالنسبة للجزائر و إعطاءها الأولوية ضمن سياسة الاستثمار و التي ينبغي أن تكون أكثر مرونة.

هيكل الدراسة:

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

- الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول عموميات حول الشركات متعددة الجنسيات، أما المبحث الثاني فقد تضمن ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الفصل الثاني: جاء تحت عنوان أزمة النفط، إذ تم في المبحث الأول تناول الإطار المفاهيمي للنفط، ليتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى سوق النفط العالمي، أما المبحث الثالث فتضمن أزمة النفط العالمية الراهنة.

- الفصل الثالث: جاء هذا الفصل تحت عنوان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تجاوز الأزمة النفطية، حيث تناولنا في المبحث الأول تداعيات الأزمة النفطية على الجزائر، في حين تم التطرق في المبحث الثاني إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول
الاستثمار الأجنبي
المباشر

تمهيد:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع التي شهدت قدرا من الاهتمام و الدراسة المتفاوتة لما لها من أهمية و دور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة و على التنمية بصفة عامة. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة .

و في هذا الصدد سوف نتطرق إلى مبحثين :

المبحث الأول: عموميات حول الشركات متعددة الجنسيات .

المبحث الثاني : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث 1: عموميات حول الشركات متعددة الجنسيات.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من بين الأعوان الاقتصادية المساهمة بصفة فعالة في عملية تنشيط الاقتصاد الدولي، وتعد المسيطر الأساسي على عمليات الإنتاج على المستوى العالمي مما جعل معظم

الدول تسعى إلى جلب عدد كبير من هذه الشركات لعلها تشاركها في تحريك نشاطها الاقتصادي و منه المساهمة في التنمية الاقتصادية.

المطلب 1: مفهوم وأهمية الشركات المتعددة الجنسيات

أولاً: مفاهيم ومصطلحات أساسية للشركات متعددة الجنسيات

مفاهيم حول الشركات متعددة الجنسيات:

التعريف اللغوي:

من الناحية اللغوية فإن العبارات المستعملة غير محكمة و غير دقيقة و من جهة تستعمل كلمة شركة و كلمة مؤسسة و من جهة أخرى توصف بأنها متعددة الجنسية، أو عالمية، بالرغم من أن لكل منها جنسية واحدة فقط.

التعريف الفقهي:

يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات حسب رأي الأستاذ الدكتورين عامر تونسي "بأنها مؤسسة ذات مصالح عالمية تنشط في عدة دول لزيادة أرباحها"¹

التعريف الاصطلاحي:

يثير مصطلح الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الغموض باعتبار أن هذه الشركات يمكن أن تكتسب عدة جنسيات و تحتفظ بجنسية بلدها الأصلي الذي يشهد على حيازة أموال الشركة. كما هو الشأن بالنسبة ل royal Deutsch التي تتكون من الشركة الأم تتمركز في البلد الأصلي، و مجموع المؤسسات المكونة لها تدعى الفروع و هي مملوكة أو مراقبة من طرف الشركة الأم التي تكون لها الملكية في أكثر من 50% بالنسبة للمؤسسات الأخرى. أما إذا كانت حيازة رأس المال نقل عن 50% فلا تعتبر فرعا و إنما تعد بمثابة مساهمة كما يعبر عنه.²

تعريف عام:

هي مؤسسات ضخمة مكونة من عدة وحدات اقتصادية، تنشط في أكثر من بلدين، مهما كان شكلها القانوني، وباختلاف نظام اتخاذ القرارات فيها، والذي يسمح لها برسم سياسات متجانسة و استراتيجية موحدة، حيث أن هذه الوحدات أو الفروع مرتبطة فيما بينها.³

و نستنتج من خلال التعاريف ما يلي: أن الشركات المتعددة الجنسيات هي عبارة عن مؤسسات عملاقة لها عدة فروع في عدة دول مختلفة و تكون هذه الفروع تابعة ماليا للشركة الأم و مراقبة من طرفها وتعتبر مؤسسات ذات مصالح عالمية هدفها تحقيق الربح.

¹ - هشام فخار: مداخلة بعنوان: أثر الشركات متعددة الجنسيات على مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، جامعة المدية، ص-ص: 3 - 4.

² - مغيلي ملكة: الشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها على سيادة الدول، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2013/ 15، ص: 15.

³ - شعيب شنوف: الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات و التوحيد المحاسبي العالمي، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة الجزائر، 2006/2007، ص: 11.

مصطلحات الشركات المتعددة الجنسيات:

إن مصطلح "الشركات متعددة الجنسيات" استخدم لأول مرة في الدراسة التي قدمها "دافيد لينشال David E. Lilienthal" إلى معهد كار ينجي للتكنولوجيا في نيسان 1960 و تم نشرها بعد ذلك بواسطة مؤسسات الموارد و التنمية. وهناك من يذهب إلى تعبير "متعددة الجنسيات" و قد تم استخدامه لأول مرة بواسطة شركة "IBM" الأمريكية للحسابات الإلكترونية بغية تغطية النشاط الذي تمارسه بواسطة فروعها في الخارج.

ويرى الأستاذ "برمان Bherman" إعطاء هذه الشركات تسمية الشركات العالمية، على اعتبار أنها مشروع وطني ضخم له استثماراته الخارجية الكبيرة، كما حاول الأستاذ "Rolf" أن يضع تصنيفا شاملا لهذه الشركات عن طريق تقسيمها إلى 4 مجموعات رئيسية هي الدولية، متعددة الجنسيات، العابرة للحدود القومية، و ما فوق القومية.

وعلى وفق تقسيم الأستاذ "Rolf" فإن المجموعة الأولى و الثانية تضم شركات وطنية لها أنشطة على المستوى الدولي، و الاختلاف يكمن في ضيق أو اتساع المجال الجغرافي الذي يغطيه نشاط هذه الشركات، أما المجموعة الثالثة فيأخذ بعين الاعتبار فيها بملكية رأس المال أي أن رأس المال يدار من جنسيات مختلفة، في حين تمثل المجموعة الأخيرة شركات لها أنشطة فوق القوميات بحيث لا يمكن إخضاعها لقوانين أو أنظمة دولية معينة، ولكن أن يحكم من قبل هيئة أو سلطة دولية .

و يقترح الأستاذ محمد توفيق صلاحية تسميتها ب"المؤسسات الثلاثية التخصص" للتعبير عن العمليات و النشاطات الاقتصادية التي يتم تنظيمها على أساس ثلاث درجات من التخصص و هي اليد العاملة و رأس المال و الإدارة، بينما يفضل الدكتور محسن شفيق تسميتها ب "المشروع ذي القوميات المتعددة". وبخصوص كل من "بارنت و مولر" فلهما رأيهما الخاص حول تسمية الشركات متعددة الجنسيات، إذ يسميانها " المشروع الكوني " و يعرفانه بأنه أول مؤسسة في تاريخ البشرية مكرسة للتخطيط المركزي على نطاق العالم.

وهناك من يسميها بالشركات ذات النشاط الدولي، بينما يطلق عليها الأستاذ "E. libbrecht" تسمية المشروعات ذات الصفة القانونية الدولية.

في حين يرى الدكتور اسكندر النجار أن الشركات متعددة الجنسية أو الشركات الدولية اسمان مختلفان لشيء واحد.¹

و هناك عدة خصائص تمتاز بها الشركات متعددة الجنسيات نذكر منها:

¹ - محمد مدحت غسان: الشركات متعددة الجنسيات و سيادة الدولة ، دار الراجحة للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن، 2013 ، ص- ص: 164 - 166.

1- الضخامة: أول خصائص الشركات متعددة الجنسيات ضخامة الحجم و لا يقاس بمقدار رأس المال وإنما يقاس برقم المبيعات sale figure ويعتمد البعض على مقياس رقم الإيرادات الإجمالية و أخيرا يستعمل مقياس القيمة السوقية للشركة كلها.

2- تنوع الأنشطة: لا تقتصر الشركة متعددة الجنسيات على إنتاج سلعة واحدة رئيسية بل تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية و الدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا للتدني باحتمالات الخسارة.

3- الانتشار الجغرافي: تنشط الشركة متعددة الجنسية بالتعريف في عدد من الأقطار.

4- الاعتماد على المدخرات العالمية: من الشائع القول أن الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي و هي حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد و نقطة البدء في التحليل هي إن كلا من تلك الشركات ينظر إلى العالم كسوق واحدة و كأى شركة تسعى الشركة متعددة الجنسيات لتعبئة مدخرات السوق في مجموعتها.

5- تعبئة الكفاءات: إن النمط السائد حاليا هو الاستفادة من الإطار المحلي لكل شركة تابعة في إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الإطار الدولي للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات و المشاركة في عدد كبير من الدورات التدريبية.

تتعامل مع عملات دول مختلفة وأعمالها التجارية خاضعة لقوانين أجنبية.

تعدد جنسية ملكية الشركة الأم.¹

ثانيا: أهمية الشركات متعددة الجنسيات:

تكمن أهمية الشركات العالمية من خلال تدوير نشاطها، فإنها تتقاطع في العديد من أوجه الأهمية للشركات العادية، وذلك من خلال توفيرها للسلع و الخدمات الملبيهة للحاجات و الرغبات، تنويع المنتجات، تطويرها، مساهمتها في خلق مناصب الشغل و استيعاب نسبة البطالة، تحقيق التكامل الاقتصادي. إلا أن أهميتها تكمن في أن لها طابعا خاصا إذا كان الأمر يتعلق بتدوير النشاط حيث تكتسب أهميتها من الخصائص التي تتميز عن سواها من الشركات، حيث نجدها تتميز بخاصيتين أساسيتين هما:

1- خاصية نقل عوامل الإنتاج: يمكن التركيز على 3 عناصر و هي:

- نقل الاستثمارات دوليا

- نقل التكنولوجيا دوليا

- نقل عوامل الإنتاج الأخرى دوليا

2- خاصية الهيمنة على الإنتاج و التجارة الدولية: تتسم المنتجات في كل دول العالم ببصمة الشركات العالمية متعددة الجنسيات، إذ لا يكاد يخلو أي منتج من جزء يرجع الفضل في إنتاجه

¹ -مغربي ملكية : مرجع سبق ذكره، ص- ص: 10- 12.

إلى هذه الشركات، و ذلك مهما كان مصدر المنتج، كما نجد في الكثير من الأحيان مساهماتها المالية في تمويل العديد من الاستثمارات الموجهة إلى الإنتاج.¹

المطلب 2: أسباب ظهور و عوامل انتشار الشركات متعددة الجنسيات و مراحل تطورها.

أولاً: أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات .

يمكننا إجمال الأسباب المتعددة التي أدت إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات إلى: وجود حواجز جمركية و ارتفاع نفقات النقل، مما يؤدي إلى رفع الأسعار الأمر الذي ينعكس سلباً على صعيد المنافسة و بالتالي فإن الشركات تهدف إلى انتشار وحدات إنتاجية بالقرب من الأسواق، أو حيث توجد الأسواق كبديل لعملية التصدير التي لم تعد ذا جدوى اقتصادية.² الأوضاع النقدية و السياسات الضريبية و المالية للدول الرأسمالية المتطورة. أنها محاولة لتقليل المخاطر الاقتصادية، وفق للنظريات الاقتصادية و العالمية منها نظرية للعالمين الاقتصاديين الأمريكيين "سوزي و باران " التي تفيد أن هناك زيادة مضطربة للفائض الاقتصادي للشركات الكبرى مما يجعلها مضطرة لاستغلال فائضها عبر الاستثمار الخارجي المباشر.²

ثانياً: عوامل انتشارها .

و تتمثل في :

- 1- تحرير السياسات العامة: وتتضمن فتح المساعدات المالية للدول التي تعاني من أزمات اقتصادية، و السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الغير مباشرة.
- 2- تزايد المنافسة: وتعتبر من العوامل بالغة التأثير في تزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات و توجيهها نحو تدويل النشاط، ذلك أنه في ظل احترام و تزايد الصراع على الأسواق المحلية تتجه هذه الشركات بنظرها إلى أفق الأسواق الدولية سعياً للاستفادة من الجوانب المرتبطة بإمكانيات تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة و زيادة الحصص من جهة أخرى.
- 3- التكنولوجيا و تغيراتها السريعة: لقد شكلت التكنولوجيا عاملاً هاماً لتزايد نشاط الشركات و سرعة التدويل، فتطور طرق المواصلات و الاتصال ساهم بشكل كبير في انخفاض تكاليف الإنتاج و النقل، سواء تعلق الأمر بنقل المواد الأولية و المنتجات الوسيطة أو المنتجات التامة الصنع.³

ثالثاً: مراحل تطورها .

وقد مرت الشركات متعددة الجنسيات بالمراحل التالية:

¹ - بو بكر بعداش: مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، أطروحة مقدمة للحصول على دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010/2009 ، ص-ص: 85-89.

² - محمد مدحت غسان: مرجع سبق ذكره، ص19.

³ - بوبكر بعداش: مرجع سبق ذكره، ص 74.

1- مرحلة التصدير: و تبدأ بالمعلومات التي ترد شركات الإنتاج من قبل المصدر المحلي أو الوسيط المباشر حول المشتري الأجنبي، عند تجاوز الصناعي مع هذه المعلومات تمكنه من تحديد المبيعات التي يراها مريحة.

2- مرحلة الإنتاج في الخارج: ويكون الدخول بقاعدة إنتاجية خارجية بإتباع الطرق الآتية:

- الترخيص

- الترتيبات التعاقدية طويلة الأجل للمنتجين المحليين

- الاستثمار المباشر بتسهيلات المصنع

3- مراحل الشركات المتعددة الجنسيات: تصبح الشركة دولية عندما يصبح تسييرها يحتاج إلى تخطيط و تنظيم و مراقبة لإنتاجها الدولي الواسع النطاق من خلال ممارسة نشاطها في مناطق تتعدى حدودها الوطنية و تفرض نفسها في العالم بأسره.¹

المطلب 3: أنماط و أهداف الشركات المتعددة الجنسيات و مصادر تمويلها.

أولاً: أنماط الشركات المتعددة الجنسيات.

و تتمثل فيما يلي:

1- النمط المركزي وحيد الجنسية: وتكون الشركة في هذا النمط وحيدة الجنسية أساساً ولكن تمتلك فروعاً إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية و تتخذ جميع القرارات في المركز الرئيسي للشركة في الدولة الأم.

2- النمط اللامركزي: بالمقارنة مع النمط الأول يلاحظ أنه في ظل هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات و حرية التصرف في كل فروع الشركة في الخارج و من المحتمل أن تقل درجة رقابة الشركة الأم على فروعها في السوق الأجنبية، كما أن هذا النمط تتعدد فيه الجنسيات المالكة للشركة.

3- النمط الجغرافي: يتميز هذا النمط بالتكامل و الانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة و العمليات على مستوى العالم، كما تتميز الشركة بكبر الحجم و توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية.²

4- الشركات متعددة الجنسيات: يظهر هذا النوع إذا تعددت جنسيات ملاكها على المستوى الدولي أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها في شركات أخرى دولية، أو اندماجها مع بعض الشركات في بعض الدول المضيفة.³

ثانياً: أهداف الشركات متعددة الجنسيات.

تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق أربع أهداف رئيسية هي:

¹ - أحسين عثمانى: استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و

علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2002/2003، ص-ص: 25 - 26

² - نفس المرجع السابق، ص21.

³ - مغيلي مليكة: مرجع سبق ذكره، ص13.

1- توسيع مبيعاتها: وتعتمد مبيعات الشركة على عاملين أساسيين هما اهتمامات المستهلكين و الزبائن بمنتجاتها أو خدماتها ثم الرغبة و القدرة على الشراء مع العلم أن زيادة و توسيع مبيعات الشركات متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها هو الهدف الأساسي للأعمال الدولية.

2- الحصول على الموارد: يبحث المنتجون و الموزعون عن منتجاتهم و خدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، كما ينظرون إلى رأس المال الأجنبي و التكنولوجيا و المعلومات التي يستخدمونها في بلدانهم لأسباب متعددة منها:

تقليل تكاليف الإنتاج أو التوفير فيها و زيادة هوامش الربح و بالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير. هذه الاستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها أو جعلها متميزة عن باقي منافسيها و ذلك لزيادة حصتها السوقية.

3- تنويع مصادر مبيعاتها و إمداداتها: لكي تتجنب الشركات عملية التآرجح في مبيعاتها و في أرباحها تبحث عن أسواق أجنبية و مصادر إمدادات خارجية و ذلك للاستفادة من التذبذب في الدورات في حياة المنتجات و من فترات الرواج و الكساد بين الدول و بالتالي تستفيد من الإمدادات و المبيعات باستخدام استراتيجيات مختلفة لا تتأثر بتأرجح الأسعار و النقص الذي يكون في دولة واحدة من عملات الصرف و ما تحتاجه من تبادلات.

4- تقليل خطر المنافسة: تتحرك بعض الشركات دولياً لأسباب دفاعية، فهي تبحث عن مزايا تنافسية تتفوق بها على باقي المنافسين مثل استخدامها الحملات الترويجية و الدعايات الإضافية أو تطوير المنتج لتحسين موقفها التنافسي في بيئتها لمنع خطر دخول منافسين جدد في موقعها.¹

ثالثاً: مصادر تمويل الشركات متعددة الجنسيات.

توجد لدى الشركات متعددة الجنسيات مصادر تمويل كثيرة و متنوعة تعتمد عليها في تميل استثماراتها الأجنبية المتعددة، تتباين هذه المصادر من حيث أصلها، فمنها ما هو ذاتي خاص بالشركة الأم و منها ما هو محلي و منها ما هو أجنبي و منها ما هو محايد مستقل.²

1- مصادر التمويل الداخلية: يعبر التمويل الداخلي عن مجموع مساهمات الشركة الأم و قروضها الممنوحة إلى جميع فروعها العاملة، كما يعبر التمويل الداخلي عن الوضعية التي تلجأ فيها الفروع التي هي بحاجة إلى سيولة للحصول على تمويلاتها اللازمة من الفروع الأخرى.

حيث السيولة فيها فائضة عن الحاجة و لقد أصبح هذا المصدر يشكل أهم المصادر في تمويل نشاطات الشركة و مجموع فروعها، و لقد بلغت نسبة التمويل الداخلي ما يزيد عن 70% من مجموع تمويلاتها.

¹ - غسان عيسى العمري: المعضلات الأخلاقية و أثرها في تراجع أهداف الشركات متعددة الجنسيات ، جامعة عمان العربية، 2009 ، ص: 20.
² - عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة، 2008/2007 ، ص: 61.

- 2- مصادر التمويل الدولية: وهي عبارة عن أسواق مالية دولية ممثلة من قبل مؤسسات بنكية أوروبية و أمريكية على وجه الخصوص مهمتها التعامل في قبول الودائع و منح القروض بالعملة الأوروبية و الأمريكية لأجل قصيرة، متوسطة و طويلة و إما وكالات دولية مساهمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل بعض من نشاطات التجارة الدولية و الاستثمار الدولي.
- 3- مصادر التمويل الأجنبية: وهي عبارة عن مصادر التمويل المتاحة في الأسواق الأجنبية المستقطبة لاستثمارات الشركات، كما قد تقدم هذه التمويلات المتوسطة و الطويلة المدى في شكل مساهمات تتحصل بموجبها هذه البنوك على بعض الحصص من رأس مال الفروع التي تكتسب بموجبها حق المشاركة في العائدات المكتسبة.¹

المطلب 4: استراتيجيات و آثار الشركات متعددة الجنسيات و الانتقادات الموجهة لها.

أولاً: استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات.

لقد ارتبطت ظاهرة عالمية الإنتاج بالشركات متعددة الجنسيات، وذلك نتيجة لتأسيس تلك الشركات شبكة واسعة و ممتدة من الفروع التي تتعامل في جميع الأنشطة و المجالات الإنتاجية و التسويقية و التمويلية. إن للشركات متعددة الجنسيات استراتيجية عالمية كلية، لا تقيم وزنا كبيرا للحدود و المصالح القومية و الإقليمية في سبيل تحقيق غرضها النهائي و هو زيادة أرباح رأس المال المسيطر و المتمثل قانونا في الشركة الأم، و أن هذه الاستراتيجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستراتيجية الاقتصادية و السياسية للدولة الأم.

1- استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات و مصالح الدول المضيفة:

إن أهم ما يميز الشركات متعددة الجنسيات هو أنها تعمل تحت سيطرة مركزية موحدة و في إطار استراتيجية عالمية تهدف في نهاية الأمر إلى زيادة أرباح الشركة الأم. دونما اعتبار لمصالح جزئية للشركات الوليدة المنتشرة على الصعيد العالمي. و هذا يعني أن الدول المضيفة ليست لها السيطرة الكاملة على القطاعات الاقتصادية التي تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات العاملة داخل أراضيها، و أن مركز إصدار القرارات المتعلقة بنشاط هذه الشركات متعددة الجنسيات في هذا المجال عاملان هما:²

- الأول: تجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملة المختلفة بل و العمل على استغلال هذه التقلبات لصالحها قدر الإمكان.

- ثانياً: البحث عن أرخص المصادر المالية لتمويل نشاط شركاتها الوليدة المتناثرة في مختلف أنحاء العالم

2- استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات و مصالح المساهمين:

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 62.

² - محمد مدحت غسان: مرجع سبق ذكره، ص 43.

المساهمين المحليين في الشركات الوليدة: إن الشركات متعددة الجنسيات تشكل وحدة اقتصادية قائمة بذاتها، تخضع لسيطرة موحدة من أجل تحقيق استراتيجية إنتاجية عالمية موحدة، و مع ذلك فإن هذه الوحدة المتكاملة تبقى حتى الآن خارج إطار القانون الوضعي الذي لا يرى فيها إلا مجموعة من الشركات المستقلة المنفصلة و التي تخضع كل منها لنظام قانوني مستقل و تتمتع بجنسية مستقلة و من هنا تأتي الصعوبات التي تحول دون إمكانية توفير الحماية اللازمة للمساهمين المحليين في الشركات الوليدة و للدول المضيفة لها أيضا.

3- مصالح دائني الشركات الوليدة: لا شك أن الاستراتيجية العالمية الكلية للشركات متعددة الجنسيات القائمة على أساس تحقيق مصلحة الشركة الأم، دون اعتبار المصالح الجزئية للشركات الوليدة التابعة، تهدد مصالح المساهمين المحليين في الشركات الوليدة، فإن من شأنها أيضا في كثير من الأحيان الإضرار بمصالح دائني هذه الشركات. إن المخاطر التي يتعرض لها الدائنون ترجع إلى التداخل أو الاختلاط بين الذمم المالية للشركات الوليدة و الشركات الأم، أي في نهاية الأمر وفقا لما تفضيه مصلحة الشركة الأم كل هذا في الوقت الذي يقتصر فيه ضمان دائني الشركة الوليدة على أموالها دون غيرها، باعتبارها شخص معنوي مستقل له ذمته المالية المنفصلة.

4- استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات و مصالح العاملين في الشركات الوليدة: إن الاستراتيجية العالمية للشركات متعددة الجنسيات قد تتعارض مع مصالح العاملين في الوحدات الإنتاجية التي تقوم الشركات الوليدة على إدارتها، ويمكن أن تؤدي هذه الاستراتيجية الكلية إلى التضحية بمصالح الشركات الوليدة و بمصالح العاملين فيها.¹

ثانيا: آثار الشركات متعددة الجنسيات.

و لها آثار سلبية و أخرى إيجابية و هي:

- آثار إيجابية: يوجد العديد من المنافع للشركات المتعددة الجنسيات نذكر منها -زيادة معدل التكوين الرأسمالي، خلق فرص عمل، تحسين ميزان المدفوعات
- آثار سلبية: رغم الإيجابيات التي يحدثها نشاط هذه الشركات إلا أن سلبياتها أكثر لأن معظم الإيجابيات تعود إلى الشركات في الدولة الأم.
- التأثير السلبي على الصعيد السياسي و القانوني: تعمل هذه الشركات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول خاصة الدول النامية بغية الاحتفاظ بامتيازاتها، و ذلك من خلال توجيه سياسة داخلية مما يتطابق مع مصالحها و أهدافها مثل:
- مخالفة هذه الشركات لتشريعات الدول التي تعمل فيها.
- رفض قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم.

¹ - محمد مدحت غسان: مرجع سبق ذكره ، ص48.

• التأثير السلبي على الصعيد الاقتصادي: تأثر الشركات المتعددة الجنسيات تأثيراً سلبياً على المجال الاقتصادي، ويظهر جلياً هذا التأثير على:

- مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية و هذا من خلال تأثير التمويل التكنولوجي على مبدأ السيادة و تأثير الاتفاقيات التي تعقدها الدولة الأم لهذه الشركات مع الدول النامية و أخيراً من خلال العقود التي تبرمها هذه الشركات مع الدول النامية.

- إشكالية تحويل الأسعار.

- إشكالية المساهمين الوطنيين في الشركة الوليدة و العمل.¹

ثالثاً: الانتقادات الموجهة للشركات متعددة الجنسيات و الصعوبات التي تواجهها.

1- الانتقادات الموجهة لهذه الشركات:

أن مساهمات هذه الشركات ضئيلة جداً في عملية التنمية، خاصة أن هذه الأخيرة تعمل على استمرارية وجود الاقتصاد المزدوج و خلق نوع من اللامساواة في توزيع الدخل في المناطق الجغرافية في الدول النامية.

هدف هذه الشركات هو زيادة أرباحها عن طريق إنتاج السلع غير الضرورية للطبقات الفقيرة و تركز على إنتاج السلع الكمالية لتلبية حاجات الطبقة الغنية.²

تعمل هذه الشركات بواسطة قوتها على تغيير السياسات و توجيهها بعيداً عن مسار التنمية الحقيقية أو تحقيق الأهداف القومية.

تؤدي هذه الشركات عن طريق المنافسة غير المتوازنة مع الشركات الوطنية على إجبار هذه الأخيرة بعيداً عن القطاعات و الأنشطة الاقتصادية، و تركها تعمل في الصناعات الصغيرة.

2- الصعوبات التي تواجه الشركات المتعددة الجنسيات:

• قيود الدول المضيفة: و من أهمها ما يعرف بقيود الملكية الأجنبية حتى لا يحدث نوع من الاحتكارات على الموارد الاقتصادية و المالية و استعمالها بصورة سلبية في الدول المضيفة لها و لا سيما أن غالبية دول العالم الثالث عانت بالفعل من أنماط الاستغلال الاقتصادي في الماضي و لذلك حددت هذه الدول حجم المشاركات للشركات متعددة الجنسيات بنسبة 49% في المشروعات الاستثمارية.

• قيود الدولة الأم (الأصلية): تفرض الدول الأم نوع من القيود المالية و الجمركية و الضرائب على حجم الأرباح و عوائد الاستثمارات، مما يؤثر على حجم رأس المال الاستثماري لهذه الشركات و التقليل حجم الآثار السلبية على ميزان مدفوعاتها و إجبارها لاستثمار جزء من رأس المال بهدف التقليل من حجم و معدلات البطالة و لاكتساب التأييد السياسي من الفئات العاملة و النقابات و

¹ - مغربي مليكة: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 55- 59.

² - متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي النظرية و السياسة، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص- ص: 214- 216.

عموما يعتبر فرض الضرائب المزدوجة من الدول الأم المضيفة إحدى القيود التي تعاني منها هذه الشركات.¹

رابعاً: إدارة الشركات متعددة الجنسيات.

1- الإدارة الوطنية: تكون هذه الرقابة على الشركات متعددة الجنسيات من قبل الدولة المضيفة و ذلك من أجل تعظيم المنافع الاقتصادية و التقليل من فقدان السيطرة عليها. و أهم أشكال التنظيم و الرقابة الوطنية حيث قامت الدول المضيفة بتقييد الاستثمار في القطاعات الأساسية و تم تحديد الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات بحيث لا تزيد عن 49%.

2- الإدارة الإقليمية: إن المنتدى المهم للإدارة الجماعية للشركات متعددة الجنسيات هو المجموعة الاقتصادية الأوروبية و تم اقتراح طريقتين للسياسة الإقليمية.
- تطوير القوانين المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات.

- التشجيع الوطني للشركات الأوروبية التي توازي مستوى الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات.

3- الإدارة الدولية: هدفت القوانين الدولية و الاتفاقيات إلى تشجيع انتشار الشركات متعددة الجنسيات و ليس إلى مراقبة عمل هذه الشركات و قد زود القانون الدولي الفرنسي الحماية للاستثمارات الأجنبية و التعويضات الفعالة للتأمينات و معاهدات حقوق الاختراع و حقوق الطبع. كما سمحت قوانين صندوق النقد الدولي بإعادة رأس المال المستثمر مع الأرباح مما سهل عمليات تدفق رأس المال الدولية، كما أن تخفيض التعريفات الجمركية بموجب اتفاقية الجات أدى إلى تسهيل الإنتاج الدولي.²

¹ نفس المرجع السابق ، ص- ص: 214- 216.

² - موسى سعيد مطر: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص- ص: 182- 183.

المبحث 2: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يحتل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات، فهو كفيل بتوفير مناصب الشغل و انتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع لأغراض الإستهلاك النهائي و الوسيط أو بهدف التصدير. وله أثار متنوعة على الإقتصاد الوطني ككل، لذلك استوجب على الحكومات إدارة النشاط الاستثماري وتوفير الظروف المناسبة له وإزالة العراقيل التي تعيقه و توجيهه نحو تحقيق المنافع الإقتصادية و الإجتماعية.

المطلب 1: مفاهيم و مراحل و خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبة ملكيته الكاملة لها أو ملكيتها لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. و يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف و ثانيا ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.¹

¹نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 31.

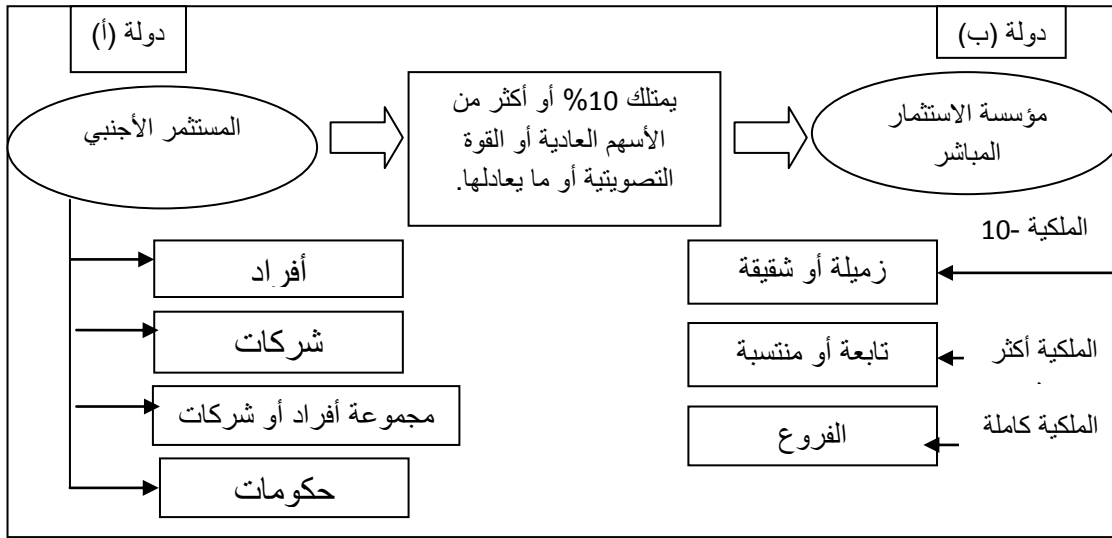
وقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر كثير من الباحثين فقالوا عنه أنه عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%¹.

و قد عرفه تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) بأنه الاستثمار الذي يشمل على علاقة طويلة الأجل، و يعكس مصلحة مستديمة و رقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلي².

كما يمكن تعريفه أنه استثمار يقوم به أحد المقيمين في اقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر لكي يسيطر أو يمارس نفوذا كبيرا في إدارة تلك المؤسسة، و هذه الاستثمارات في حصص الملكية و سندات الدين تكتسب أهمية في البلدان المتلقية لأنها توفر تمويلا و موارد أخرى مما يزيد من احتمالات نمو الاقتصاديات³.

و نستخلص من التعاريف السابقة أنه عبارة عن ممارسة نشاط استثماري من طرف شخص طبيعي أو اعتباري خارج الحدود، و هو عبارة عن نشاط طويل الأجل على أن يمتلك هذا الأخير جزءا أو كل من هذا المشروع الاستثماري.

رسم توضيحي 1: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى 2011، ص71.

2- الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:

¹ -سليمان عمر محمد الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010، ص 23.

² -عيسى محمد الفارسي: البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية، طرابلس 2006، ص 4.

³ -هشام ريغي: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و قنوات خلق الوظائف و تهديدهما في الدول المضيفة، التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون، العدد 38، 2014، ص 22.

نعني بالاستثمار المباشر شراء و تملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيها، و المعنى هنا امتلاك أو شراء شيء ملموس و محدد و بذلك يصبح لنا تأثير بدرجة ما على مسار المنشأة أو الشركة التي نساهم بها. أما الاستثمار الغير مباشر فيكون بشراء أوراق مالية كأسهم أو سندات تصدرها مؤسسة أخرى بهدف الربح حيث يكون لحاملها حق غير مباشر في تملك المؤسسة لكنه لا يؤثر أو يسيطر على مسارها و ربما لا يدري المستثمر الكثير من إدارة و عمليات المنشأة التي يشتري أوراقها خاصة إذا كانت في بلد آخر.¹

ثانياً: مراحل ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يمر بالمراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** تبدأ المؤسسة في التوغل في السوق الخارجية بإتباع سياسة التصدير عبر وكيل أو موزع محلي.

- **المرحلة الثانية:** تستعين المؤسسة الأجنبية بمنتج محلي لينوب عنها في عمليات التغليف و التكييف لمنتجاتها المصدرة.

- **المرحلة الثالثة:** عندما تصبح منتجاتها المصدرة تمثل نسبة معتبرة من إجمالي المبيعات، فتقوم المؤسسة الأجنبية بتدعيم وجودها عن طريق الترخيص أو الإعفاء لمنتج محلي ليقوم بإنتاج بعض من خطوط منتجاتها.

- **المرحلة الرابعة:** تبدأ عملية الإنتاج الأولى عن طريق عقود الشراكة و التعاون مع المؤسسات المحلية و هذا بعد التعود أكثر على السوق الأجنبية و التغلب على كثير من ظروف عدم التأكد من عملية التوغل.

- **المرحلة الخامسة:** و تعتبر المرحلة النهائية لظهور الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن من خلالها تقوم المؤسسة بإنهاء كل خطوط المنتج في السوق الأجنبية للدولة المضيفة، و من ثم تسريح المنتج إلى السوق المحلية للدولة المضيفة أو تصديره إلى بقية الأسواق الأجنبية.²

لمحة تاريخية:

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث تمركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن و الزراعة و الخدمات العامة، و قد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية و الاتصالات السلكية و لاسلكية و بحلول عام 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار، و كانت المملكة

¹ - عرفات إبراهيم فياض: الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملة الأجنبية، دار البداية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص:40.

² - زغيب شهرزاد: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد 8، 2005، ص:6.

المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الو.م.أ و ألمانيا و كانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر. و في عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليار دولار و كانت الشركات البريطانية لا تزال أكبر المستثمرين. و قد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية و لا سيما أمريكا اللاتينية و آسيا، خاصة في قطاعي الزراعة، المعادن و البنية الأساسية.¹ وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الو.م.أ المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات و أصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية، أكثر أنواع الاستثمار شيوعاً. و في عقد التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركاً عبر الحدود الوطنية و قامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي و خلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية. و استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة و اعتماد سياسات تشجيع الاستثمار و تحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة أورجواي للمفاوضات التجارية. و زاد عدد المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة و المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و حمايته. كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. هذا و تقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية للاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.²

ثالثاً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص تميزها عن باقي الاستثمارات الأجنبية أهمها.

- 1- **انخفاض درجة التقلب:** إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية و تدفقات الحافظة الأجنبية. و هذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته. إذا قد يتطلب توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزاً أمام صاحب المشروع. إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط، و التي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.
- 2- **توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن الخاصية الثانية التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر هي كيفية توزيع هذا الأخير عبر مختلف أنحاء العالم. وفي هذا الصدد تبين الدراسات التي أجريت على العديد من السنوات أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، و النسبة الباقية التي تستفيد منها مجموعة الدول النامية. يسيطر على حصة الأسد فيها عدد قليل من دول آسيا و أمريكا اللاتينية.

¹ - الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف و قضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 02، 2004، السنة الثالثة، ص:4.

² - نفس المرجع السابق، ص:4.

3- معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا في العقدين الماضيين (1980 - 2000) حيث أصبح محل اهتمام الكثير من أصحاب القرار في المجال الاقتصادي.¹

4- دالة الاستثمار: تعرف هذه الدالة الطلب على الاستثمار، وهناك العديد من الفرضيات و النظريات التي حاولت تفسير سلوك الاستثمار من خلال طبيعة العوامل المحددة له و منها:

- النظرية الكينزية

- نظرية المعجل

- نظرية المعجل المرن

- نظرية التمويل الذاتي للاستثمار

- نظرية الكلاسيكيين الجدد للاستثمار

- توين للاستثمار

و تختلف هذه النظريات عن بعضها البعض في طبيعة العوامل المحددة لقرار الاستثمار إلا أنها تركز على اعتبارين على وجه التحديد في سبيل بحثها عن محددات الاستثمار.

الأول: يحدد الرصيد الأمثل أو الرصيد المرغوب فيه لرأس المال.

الثاني: يختص بتحديد المعدل الذي يسير به الاستثمار لبلوغ مستوى الرصيد الأمثل لرأس المال.²

يمكن أن يعبر عن الاستثمار الأجنبي المباشر في حسابه بطريقتين هما:

مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (Stock): و يقصد به تقدير القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال المستثمرة داخل البلد المضيف في فترة زمنية معينة و نفرق هنا بين نوعين من المخزون الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المخزون الوافد: و هو ذلك الذي يمثل القيمة الإجمالية لرؤوس الأجنبية المستثمرة داخل البلاد المضيف و يطلق عليه "استثمار مباشر للخارج"

المخزون الخارج: و هو ذلك الذي يتمثل في القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال الوطنية الخارجية من نفس البلد باتجاه الخارج و ذلك خلال فترة زمنية معينة و يطلق عليه "استثمار مباشر في الخارج"

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل التدفق الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر حركة رؤوس الأموال من و إلى البلد و يشتمل على عناصر التالية:

¹ سلمان حسين: الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004، ص-5: 10.

² بندر بن سالم الزهراني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود 2004، ص25.

- المساهمات الصافية للمستثمر في رأس المال الخاص بمشروع ما، حيث تكون هذه المساهمات على شكل شراء أسهم، المشاركة في رأس المال أو خلق مؤسسة جديدة و ما ينجم عنه من تدفق لرؤوس الأموال في البلد المضيف.
- قروض صافية بما في ذلك القروض القصيرة المدى و السلفيات المقدمة من قبل الشركة الأم لأحد فروعها في الخارج.
- الأرباح المحققة و المعاد استثمارها.¹

المطلب 2: أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر و أنواعه.

أولاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

و تتجلى أهميته فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية.
- يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية و ذلك لتمويل عمليات التنمية و الاستثمار
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحوث و التطوير في الدولة المضيفة.
- يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا، و كنتيجة لذلك فإن مهارات العمال ستتطور و سوف تفتح قنوات التسويق و التصدير.
- المساهمة في خلق فرص العمل و في رفع إنتاجية هذا العنصر و بالتالي الحد من مشكلة البطالة.
- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية و الخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية.²

ثانياً: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الأهداف الموجودة من الاستثمار الأجنبي تتمثل فيما يلي:

- المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين نطاقات الإنتاج و التخطيط لتحقيق التكامل الاقتصادي، و لك من خلال الاستثمارات الدولية بشتى أنواعها.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج التسويقي و حتى الوظائف الإدارية الأخرى.
- إنشاء أسواق جديدة للتصدير.

¹- عبد القادر ناصور: إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013، 2014، ص-ص: 24 - 25.

²- بو لرباح غريب: العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 10 / 2012، ص: 100 .

-الاستغلال العقلاني و الاستفادة الكاملة من المواد المحلية و هذا عن طريق الاستثمار الأجنبي الذي يسمح بتوظيف عوامل الإنتاج المحلية و إحلالها للإنتاج المحلي محل الواردات و هذا يعني تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير و الحد من الاستيراد.

-تشجيع إنشاء صناعات جديدة و تحضير صياغة الخدمات كالسياحة و المصارف من خلال استثمارات بين القطاع المحلي و الأجنبي.

تتمية التجارة الخارجية من خلال اقتصاد السوق الخارجي بمختلف المنتجات المحلية للدول المضيفة.¹

ثالثاً: أنواع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر: و تشمل ما يلي:

1- استثمار أجنبي مباشر يبحث عن العمل: وهو لمعرفة حجات المستثمرين الأجانب للاستفادة من وفرة و رخص العمل في دول نامية عديدة، و كذلك لخفض تكاليف العمل.

2- استثمار أجنبي مباشر يستخرج مورد: و يشمل قطاع التعدين و استكشاف، إنتاج، تسويق و توزيع النفط، و هذا الاستثمار تستفيد منه الدول المتقدمة .

3- استثمار أجنبي مباشر يبحث عن سوق: ويشمل على حجم السكان الكبير في البلدان النامية و التي تمتلك أسواق كبيرة. إن الاستثمار الأجنبي يفضل تلك الأقطار التي تطبق سياسات إخلال الواردات التي تضمن إجراءات أمنية لدعم الصناعة المحلية ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة.

4- استثمار أجنبي باحث عن الخدمات: ازداد هذا الاستثمار في السنوات الحالية بسبب تسارع و تطور عملية الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية حيث كان هذا السوق مغلقاً نسبياً في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر قبل التغيرات في السياسات الاقتصادية التي جلبت من خلال تطبيق الحرية الاقتصادية، و رفع قطاع الخدمات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التحديث الذي حصل و توسع الخدمات الحديثة و رفع نوعيتها يتطلب تدفق نسبي للموارد المالية بل للتكنولوجيا الحديثة.

5- استثمار أجنبي أفقي: و الذي يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة إلى الأقطار الأجنبية لإنتاج المنتج في بلد الأم.

6- استثمار أجنبي عمودي: يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة إلى الأقطار الأجنبية لإنتاج سلع وسيطة و التي تشكل مدخلات أو عناصر إنتاج تستعمل في عملية الإنتاج المحلية.²

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أهمها:

¹ - عززين عبد الرزاق: النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في الجزائر "واقع و آفاق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة خميس مليانة ، 2014/2013 ، ص: 22 .

² سيد سالم عرفة: إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2009، ص-ص: 208-209.

- 1- مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك): تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي و المستثمر المحلي، و بنسب متفاوتة تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء و حسب القوانين المنظمة لتملك الأجنب.
- 2- مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف: و هذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، و لهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها خشية أن يؤدي إلى التبعية و الهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.¹
- 3- مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع: و تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي و آخر وطني سواء عام أو خاص، يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين و يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا.²
- 4- الشركات متعددة الجنسيات: و هي الشركات التي تملك مشاريع كبيرة في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها و أنشطتها، " و يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي و الشركات متعددة الجنسيات شيئان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة ". و تعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات متعددة الجنسيات من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.³

المطلب 3: العوامل و الدوافع الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر ونظرياته.

أولا: عوامل الاستثمار الأجنبي المباشر.

بصفة مبدئية يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، بمعنى آخر أن قرار الشركة متعددة الجنسيات الخاص بالاستثمار في بلد دون آخر هو دالة في الكثير من العوامل، بعض هذه العوامل يرجع إلى الدولة المضيفة مثل مناخ الاستثمار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي. أما البعض الآخر فيرجع إلى المستثمر الأجنبي ذاته أي إلى خصائص الشركة متعددة الجنسيات من حيث الحجم و توفر الموارد المادية و البشرية و الفنية... إلخ. هذا فضلا عن وجود بعض العوامل الأخرى ترجع إلى الحكومة الأم و طبيعة السوق في الدول التي تنتمي إليها الشركة كتشجيع الشركات للاستثمار في الخارج لتحقيق عدد من الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو تشبع السوق المحلي و ارتفاع درجة المنافسة فيه.⁴

¹-مصطفى العبد الله الكفري: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، ندوة الاقتصاد الثالثة و العشرون حول الاقتصاد السوري و آفاق المستقبل ، دمشق 2010/1/5 - 2010/5/25.

²- عبد المطلب عبد الحميد:العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية الإبراهيمية، 2008، ص185.

³-مصطفى العبد الله الكفري: مرجع سبق ذكره.

⁴- خالد الخطيب:التدفق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات ، دار البداية ناشرون و موزعون ،عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص:132 .

تخفيف القيود على قوانين الملكية: في بداية الثمانينات بدأ تدريجياً إلغاء بعض القيود على التملك، بعض الدول بلغة نسبة التملك فيها للشركات الأجنبية 100% للمشروع إذا كان توجه الشركة و المشروع نحو إنتاج سلع بهدف التصدير، أو إذا كان المشروع يركز على نقل التكنولوجيا من ضمن أهدافه. تخفيف الرقابة على أسعار صرف العملات و التحويلات الخارجية: خلال السنوات القليلة الماضية توجهت العديد من الدول في آسيا نحو تخفيف إجراءات الرقابة على أسعار صرف العملات و التحويلات الخارجية للأرباح و رأس المال إلى الوطن الأم و سمح باستيراد الآلات والأجهزة الأجنبية مقابل دفع قيمتها بالعملات الأجنبية.

نقل التكنولوجيا و حماية الملكية الفكرية: تحتفظ معظم دول العالم بقوانين محددة حول نقل التكنولوجيا و المعرفة، و هدف هذه القوانين هو تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة داخل البلد لتعظيم دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المحلية بأقل تدفق (تكلفة) للعملات الأجنبية للخارج و بما يساير تشريعات تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر من أية قيود.

تطوير أنظمة الحوافز المالية و غير المالية: عادة ما تلجأ العديد من الدول إلى عرض حوافز مالية للمستثمرين الأجانب و الشركات الدولية و الشركات متعددة الجنسيات لجذبها للاستثمار في صناعات معينة بهدف تطويرها، أو في قطاع الصناعات التصديرية أو يتضمن الاستثمار نقل للتكنولوجيا و المعرفة. و من بين الحوافز و برامج التشجيع الأخرى التي تعرضها بعض الدول تأسيس المدن الصناعية و المناطق الاقتصادية الخاصة و المناطق الحرة، فقد جذبت هذه المناطق اهتمام المستثمرين الأجانب في العديد من دول العالم.¹

يتوفر في هذه المناطق حوافز مالية واسعة النطاق بالإضافة إلى توفر مرافق البنية التحتية لكل من المستثمرين الأجانب و المحليين. وقد أصبحت هذه المناطق وسيلة هامة لإغراء الشركات الدولية و المستثمرين الأجانب و المحليين لإقامة مشاريع استثمار مباشرة خاصة في الصناعات التصديرية.²

ثانياً: الدوافع الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر.

تتمثل في:

- أن هذه الشركات تطلب و تفتش عن السوق الجديد.
 - أنها ترغب في الحصول على المواد الخام.
 - تهدف إلى طلب الكفاية في الإنتاج من خلال استخدام عوامله بكل كفاءة.
 - تتحرى عن المعلومات بما في ذلك كامل الاستخبار الاقتصادي و ما يرتبط به كحلقة متكاملة.
- هي إذن، بالنسبة للنوع (أ) تنتج في أسواق أجنبية إما لمواجهة الطلب المحلي أو للتصدير إلى أسواق غير السوق المحلية.

¹- علي عباس: إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص-ص: 133-134.
² نفس المرجع السابق، ص-ص: 135-136.

و بالنسبة للنوع (ب) فهي تستخرج المواد الأولية أينما وجدتتها إما لغرض التصدير أو لقيام بعمليات أخرى عليها و بيعها في البلد أو الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي. و بالنسبة للنوع (ت) طالبي الكفاية في الإنتاج حيث ينتجون في دول تتوفر فيها واحد و أكثر من عوامل الإنتاج بأسعار رخيصة قياسا للإنتاجية. و أخيرا النوع (ث) لطالبي المعلومات و الخبرة و المعرفة حيث يستهدف الاستثمار المباشر في الدول الأجنبية الحصول على التقنية أو الخبرة الإدارية.¹

ثالثا: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

و هي على عدة أنواع:

- 1- النظرية الكلاسيكية: لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط، و يفترض الكلاسيكي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. أما الاستثمارات من وجهة نظرتهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز فيها هم الشركات متعددة الجنسيات و تستند وجهة نظر الكلاسيكي في هذا الشأن إلى عدد من المبررات و التي من بينها ما يلي.
 - ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
 - ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
 - قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة.
 - إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات فد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
 - قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخل و ذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية و يترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
 - وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة و استقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية و التبعية السياسية.²

¹ - غازي عبد الرزاق النقاش: التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2006، ص-ص:62-63.

² - كريمة قويدري: الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011، ص-ص:11-12.

2- النظرية النيوكلاسيكية (الحديثة): قامت هذه النظرية على أساس الافتراضات الكلاسيكية و المتعلقة أساسا بفرضية المنافسة الكاملة و أكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال و ذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة حيث ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية نظرا لندرة رؤوس الأموال و يعتبر أولين 1933 أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، و الذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير و استيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة و أرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال.

و لم تستطع هذه النظرية أن تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر، فقد أكدت النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي و لم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن أيضا التكنولوجيا و المهارة و الإدارة، و لم يشرح النموذج الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير، و نظرا لبساطة و ضيق تحليلها، فشلت النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات أولين لقيت قبولا في الحقبين اللاحقين لظهورهما، لكن بعد عشرين عاما أصبح مثل هذه النظرية غير قادر على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، و أن قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة و غياب تكلفة الانتقال و عدم كمال المعلومات هو بداهة و افتراضات غير واقعية.¹

3- نظرية التحركات الدولية لرأس المال: تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة و تفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال اختلاف أسعار الفائدة بين الدول، فالاستثمار المباشر هو نتيجة انتقال رأس المال من الدول ذات معدلات الفوائد المنخفضة الدول ذات معدلات الفوائد المرتفعة. و يتبع هذا الرأي من فكرة مؤاها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فان الشركات توازن بين الفوائد الحدية المتوقعة لرأس المال و بين تكلفته الحدية، و بافتراض أن هذه الأخيرة متساوية فهنا يوجد حافز للاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم. و من بين الانتقادات الموجهة لها أنها تصلح لتفسير الاستثمار الغير مباشر و ليس المباشر لأنها لا تستطيع أن توضح التوزيع غير المتكافئ للاستثمانيين أنواع مختلفة من الصناعات. و هذا فضلا عن أن عامل الربحية طبقا لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى.²

¹ - رفيق نزارى: الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2008، ص28.

² - خاطر اسمهان: دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012/2013، ص: 74.

4- نظرية دورة حياة المنتج الدولي: تم تأسيسها من طرف الاقتصادي الأمريكي ray mondvernon عام 1966 و يرجع الفضل في تقديم و تنمية هذه النظرية لغرض تفسير مبررات التجارة الدولية، و لا شك أن تناول هذه النظرية يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسير أسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة و الدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي و بصفة عامة، تتطوي دورة حياة المنتج الدولي على 3 مراحل أساسية و هي:

-مرحلة المنتج الجديد: حيث يكون عدد المؤسسات محدود، مما يجعل السوق في وضع شبه احتكاري، و يكون المنتج الجديد كثيف التكنولوجيا و مرتفع السعر و لا يمكن تسويته إلا في السوق المحلي، كما أن مرونة الطلب السعرية تكون ضعيفة في حين أن مرونة الطلب الداخلية تكون كبيرة، نظرا لحدثة المنتج و عدم وجود بدائل.

- مرحلة المنتج الناضج: يزيد حجم الإنتاج و الاستهلاك في البلد المبتكر، و تنخفض كثافة عنصر البحث العلمي و يزيد عدد المنافسين. و تظهر بعض البدائل و ينخفض السعر و تتحول المؤسسات الأكثر تقدما إلى الأسواق الخارجية نظرا لعدم الانتشار التكنولوجي في البلاد الأخرى، و بذلك تبرز أولى الاستثمارات المباشرة إلى الدول المتقدمة الأخرى نظرا لارتفاع كثافة رأس المال فيها.¹

- مرحلة المنتج المعياري(النمطي): في هذه المرحلة يصل السوق إلى مرحلة التشبع و يصبح المنتج نمطيا و ذا أسلوب أكثر كثافة في العمل و يرتفع عدد المؤسسات و تزداد مرونة الطلب السعرية أما على مستوى الأسواق الخارجية فتبدأ المؤسسات الأجنبية في تقليد المنتج الجديد، كما يمكن أن يقوم البلد المبتكر للتكنولوجيا باستيراد كمية من المنتج نظرا لانخفاض سعره في الخارج نتيجة وفرة العمالة غير الماهرة في البلاد المقلدة، و في البلاد المتقدمة ذات الأجور الأقل انخفاضا على البلد الأصلي المبتكر و من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:

-صعوبة تطبيق هذه النظرية على بعض المنتجات مثل السلع التي يطلق عليها سلع التفاخر (سيارة الرولرويس)

-لم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة مثلا.²

¹ - عمار زودة: محددات القرار الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري - قسنطينة- 2007/2008 ، ص-ص: 112 - 115.
² نفس المرجع السابق، ص116.

5- نظرية الحماية: و هي التي تمارسها شركات الاستثمار الأجنبي كممارسة وقائية تضمن من خلالها عدم تسرب المعلومات و الأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات و التقنيات الجديدة الإنتاجية منها، و التسويقية و غيرها. بحيث لا تسمح بانتشارها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول النامية.

6- نظرية الموقع: تركز هذه النظرية على المحددات و العوامل الخاصة بالبيئة و الموقع، و التي تؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي بسبب وجود عوامل ترتبط بتكاليف إقامة المشروع و إنتاجه و تشغيله، مرتبطة بالموقع و البيئة التي تقام بها الاستثمارات الأجنبية منها:

- عوامل ذات صلة بالتكاليف كالتقريب من المواد الخام و النقل .
- عوامل تسويقية مثل درجة المنافسة في الأسواق إضافة إلى حجمها و معدل نموها.
- عوامل ذات صلة بالأرباح و المبيعات المتوقعة، و رؤوس الأموال.
- الحوافز و التسهيلات التي توفرها حكومات الدول المستقبلية للاستثمار من أجل جذبها و تشجيعه.¹

المطلب 4: مخاطر ومنافع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة بينه وبين الشركات متعددة الجنسيات.

أولاً: المخاطر التنموية التي تسببها الاستثمارات الأجنبية على اقتصاديات الدول المضيفة.

تعتبر الشركات الأجنبية طفيلية بشكل عام على الاقتصاد لأنها تسعى إلى بناء نفسها كشركات احتكارية و أن تحصل على حصة من السوق المحلي. كما أنها تنقص من قدر الاقتصاد المحلي عبر القضاء على:

- التنمية و البحث على المستوى المحلي.
- الطلبات المقدمة للموردين المحليين بل و حتى الإنتاج المحلي ذاته و هي عملية يطلق عليها تدمير السوق و نتيجة لذلك تتسع الفجوة بين متلقي الاستثمار الأجنبي المباشر و بلد المنشأ و الارتكاز للشركة متعددة الجنسيات و من الآثار السلبية الأخرى نجد.
- الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات و هذا من التأثير على نظام سعر الصرف المعمول به في الدول المضيفة، ففي ظل أسعار الصرف المرنة فإن أي اختلال بين العرض و الطلب على العملات الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف، و في حالة زيادة الطلب على العرض فإنه يتم تخفيض سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمارات المباشرة فإن شأنه يؤدي إلى تقليل الفائض أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

¹ - فليح حسن خلف: العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص-ص: 91- 92.

- الآثار المحتملة على هيكل السوق المحلي من خلال تمتع الشركات الأجنبية عادة بوضع احتكاري في أسواق الدول المضيفة و ذلك إما نتيجة لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا تتوفر لها بدائل في تلك الأسواق أو أن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية و ذلك بحكم اختيارها لمجالات إنتاج تخضع لاحتكار الأقلية و تنتم بدرجة عالية من التركيز السوقي.

- الآثار المحتملة على السياسة الاقتصادية المحلية و الاستقلال و هذا من خلال التأثير على السياسة العامة بالبلد المضيف.¹

ثانياً: المنافع و المزايا التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاد الدولة المضيفة.

يوجد العديد من المنافع التي يحدثها نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في مجال الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، و لكن هذه المنافع لا تحدث في جميع الأحوال و لا تحدث بنفس الحجم و الأهمية في البلدان المختلفة و المنافع هي كالتالي:

- زيادة الإنتاج: و هذا ما قمنا بمناقشته سابقاً، و عندما يتحرك رأس المال من الدواة المرسله إلى

الدولة المستقبلة فإنه يؤدي إلى زيادة عنصر رأس المال في الدولة المستقبلة، و يربط هذا

العنصر مع بقية العناصر الأخرى في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي.

- زيادة توظيف اليد العاملة: إذا كانت الدولة المضيفة دولة نامية تتمتع بوفرة نسبية في الأيدي

العاملة ناتجة عن زيادة التكاثر السكاني، فانتقال رأس المال إلى هذه الدول لبناء مشاريع جديدة

يؤدي إلى توظيف الأيدي العاملة العاطلة عن العمل في هذه المشاريع.

- زيادة الصادرات: إذا كان رأس المال الأجنبي في الدول المضيفة ينتج سلعا يمكن تصديرها فإنها

تحصل على عملات صعبة نادرة تستخدمها في الاستيراد.²

و هناك ايضا مزايا أخرى تشمل ما يلي:

إن المزايا التي يتوقع المستثمرون الحصول عليها من أصواتهم في الإدارة تختلف عن تلك المتوقع

الحصول عليها من استثمارات الأوراق المالية إذ لا يكون فيها تأثير كبير على عمليات المؤسسات.

يكون للمستثمر المباشر في حالة تسمح له باشتقاق العوائد فضلا عن دخل الملكية و الممكن أن ينجم

من رأس مال المستثمر مثل الفرص لتحقيق الإدارة أو أي أنواع أخرى من الدخل. و هذا لا يمكن تحقيقه

في مدة قصيرة و لذلك إن مشاركة المستثمرين بالمؤسسات من المتوقع أن تستمر لفترة طويلة لحد ما.

إن الفروع المملوكة من الأجانب و المؤسسات غير المندمجة الأخرى و الشركات التابعة كليا من قبل

الأجانب تعد مؤسسات استثمار أجنبي و ذلك على الصعيد العالمي، و من جهة أخرى فإن النفوذ

¹ منصور الزين: تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، دار الرابية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص-ص: 385-387.

² علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دار الميسرة للنشر، الأردن، الطبعة 2، 2010، ص-ص: 247-248.

الأجنبي الذي لا يصاحبه على الأقل قدر فعال من حق التصويت تكاد تكون حالة نادرة إن لم تكن معدومة باعتبارها تمثل استثمار مباشر.

عندما تكون حالات كبيرة و تتركز الملكية بأيدي مستثمر أجنبي منفرد أو مجموعة مشتركة من المستثمرين عندها يصبح التمييز بين استثمارات الحافظة و الاستثمار المباشر أكثر صعوبة في التحديد إذ تتناقص الحصة الكلية للملكية الأجنبية كما و تتوزع مثل هذه الملكية بين العديد من المالكين من جهة الأخرى أن النسبة المئوية المختارة للدلالة عادة ما تكون منخفضة و تتراوح ما بين 10 و 25%

غالباً ما يثار السؤال هو ما إذا كان تدفق أو انسياب رأس مال بين المؤسسة و الوحدات القائمة في الاقتصاديات الأخرى، يمكن أن لا يظهر على نحو بارز بطابع سلوكي متميز طالما أن الخاصية الرئيسية للاستثمار المباشر تؤخذ علا أنها المصلحة الدائمة للمستثمر المباشر في المؤسسة.

إن الجواب المنطقي لا بد أن يكون فقط ذلك الرأس مال المقدم بواسطة المستثمر الأجنبي الذي يتماشى مع هذا المضمون و من ثم فإن الاقتصاد الذي يكون فيه الاستثمار، فإن هذا الاستثمار يشمل الأموال المقدمة بواسطة المستثمر المباشر و من مؤسسات أخرى لنفس المستثمر المباشر.¹

ثالثاً: المناخ الاستثماري.

من المعروف أن المناخ الاستثماري يلعب دوراً رئيسياً في حجم الاستثمارات، وبالتالي حجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها إلى الواقع، و هنا لا بد من التركيز على حقيقة مفادها أن المناخ الاستثماري الذي يؤثر سلباً في حجم الاستثمارات يعني أن عوامل الطرد هي الغالبة في البيئة الاستثمارية في البلد. كما أن المناخ الاستثماري الذي يؤثر إيجاباً في حجم الاستثمارات يعني عوامل الجذب هي الغالبة في البيئة الاستثمارية في ذلك البلد.

إن عوامل الجذب و عوامل الطرد يشكلان مقومات البيئة الاستثمارية و تكون هذه العوامل انعكاساً للأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية السائدة.

1- العوامل السياسية: إن العوامل السياسية تؤثر سلباً أو إيجاباً في عملية جذب أو طرد المشروعات الاستثمارية و هذه العوامل مرتبطة بالنظام السياسي القائم في البلد، فالأنظمة الحرة تشكل عوامل جذب الاستثمارات و الأنظمة المتسلطة تشكل عامل طرد للاستثمارات، كما أن الاستقرار الأمني يشكل عامل جذب و العكس صحيح.

2- العوامل الاقتصادية: حيث ترتبط العوامل الاقتصادية بنمط النظام الاقتصادي الموجود في البلد، فالنظام الاقتصادي الحر يمثل مناخاً ملائماً للاستثمارات نتيجة لحرية تدفق رأس المال من و إلى البلد الذي ستقام فيه المشروعات الاستثمارية، أما النظام الاقتصادي الموجه فلا يوفر مناخاً ملائماً للاستثمار و ذلك بسبب القيود أمام الاستثمار بمسمياته المختلفة.

¹ - عبد الكريم جبار العيسوي: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص-ص: 63-65.

3- العوامل الاجتماعية: و يقصد بها القيم و العادات و التقاليد السائدة في المجتمع، فإن كان المشروع الاستثماري المقترح ينسجم مع هذه العوامل الاجتماعية فإن ذلك يعني أن المناخ الاستثماري مناسب و هو عامل جذب أما إذا كان المشروع الاستثماري يتعارض مع العوامل الاجتماعية فهذا يعني أن المناخ الاستثماري غير مناسب لإقامة المشروع.

4- العوامل الإدارية: و يقصد بها مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الاستثمارية، فإذا كانت تتسم بالسهولة و الوضوح عندها نستطيع القول أن العوامل الإدارية تشكل عامل جذب للاستثمارات، أما إذا كانت الإجراءات الإدارية معقدة و غير واضحة و تأخذ وقت طويل عندها نقول أن العوامل الإدارية تشكل عامل طرد للاستثمارات.

5- السياسة النقدية و المالية: و يقصد بها مجموعة الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي للتأثير في عرض النقد و ذلك من خلال التحكم بأدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي الإلزامي، معدلات الفائدة).¹ أما بالنسبة للسياسة المالية، إذا كانت تتميز بالوضوح و العدالة في التطبيق، بالإضافة إلى منح إعفاءات و تسهيلات للمستثمرين فإن ذلك يساعد على جذب الاستثمارات و العكس صحيح.

6- العلاقات التجارية و الدولية: و قصد بها الاتفاقيات الثنائية بين البلد المعني و الدول الأخرى، فكلما زادت الاتفاقيات الموقعة بين البلد المعني و الدول الأخرى كان ذلك مؤشراً على الانفتاح الاقتصادي.

7- السياسات السعرية: و يقصد بها مدى تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع و الخدمات في البلد، فكلما كان تدخل الدولة واسعاً في تحديد أسعار السلع و الخدمات كان ذلك عامل طرد للاستثمارات، و إذا كانت الأسعار تحدد بقوة السوق كان ذلك عامل جذب للاستثمارات.²

رابعاً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات.

اختلفت الآراء حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات و هي كالآتي

-الرأي الأول: الشركة متعددة الجنسيات هي تجسيد للاستثمار الأجنبي المباشر:

بمعنى أن الشركة متعددة الجنسيات هي الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص و العكس صحيح.

-الرأي الثاني: الاستثمار المباشر هو أداة ميلاد الشركة متعددة الجنسيات:

يرى كولد أن الاستثمار المباشر يعتبر أداة ميلاد و نمو الشركة متعددة الجنسيات حيث أن جوهر شركة الأعمال هو الإنتاج و التوزيع و الأنشطة الأخرى التي تولد النتائج و الأرباح.

-الرأي الثالث: الشركة متعددة الجنسيات هي أداة للاستثمار المباشر في الدول الأجنبية:

¹ - شقيري نوري موسى: دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص- ص: 23- 26.

² - نفس المرجع السابق، ص- ص: 23- 26.

يرى هذا النوع أن هناك مجموعة من المؤسسين لديهم هدف واحد و يرغبون في تحقيقه، و عليه فإنهم يقومون بإنشاء هذه الشركة لتحقيق أهدافهم بالعمل في الدول الأجنبية.

-الرأي الرابع: العلاقة بين الشركة متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر: هي علاقة دائرية حيث تقوم الشركة الوطنية بالاستثمار المباشر في العديد من الدول، و بالتالي تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات في عملياتها.¹

خلاصة الفصل 1:

و لقد جاء في هذا الفصل دراسة حول الشركات متعددة الجنسيات من حيث المفهوم و الخصائص ،كذلك تم التعرض إلى مزايا هذه الشركات بالنسبة للدول المضيفة وإلى الانتقادات الموجهة له. كذلك يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية ،تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها و من يستقبلها ،إضافة إلى هذا يجب الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثار ايجابية و أخرى سلبية .

و خلص الفصل في الاخير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر المحرك الحقيقي لتدفق توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة ،و بالرغم من كل التحفظات و الانتقادات الموجهة لها. إلا أنها فرضت نفسها كواقع و ضرورة أمام كل دولة تسعى إلى تطوير مهارات الأداء و الرقى بقدرات الإنتاج إلى أعلى مدارج المنافسة.

¹- عبد العزيز النجار: الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2008، ص- ص: 29-

الفصل الثاني: أزمة

النفط

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية و عالمنا المعاصر، ولقد لعب دورا مؤثرا و فعالا في إعادة رسم الخريطة السياسية و الاقتصادية و الدولية ، و تأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا أساسيا للطاقة و مادة أولية و أساسية في العديد من الفروع الصناعية و سلعة هامة في التجارة الدولية. و إن من أهم مكونات السوق النفطية العالمية هم المنتجون و المستهلكون. هذا و تتأثر هذه الأخيرة سلبيا او إيجابيا بعوامل متعددة ، فمن الناحية النظرية فإن الأسس التي تتحدد على ضوءها الأسعار في السوق النفطية هي تقديرات العرض و الطلب ، وهي تقديرات تقتقر الى الثقة في المعلومة، مما يعني ان أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل تهيمن عليها عناصر غير نفطية.

و شهدت أسعار النفط في السواق العالمية منذ جوان 2014 هبوطا مطردا هذا ما أدى الى انهيارها و حدوث أزمة في مختلف الدول التي تعتمد على مصدر وحيد ألا و هو النفط.

و في هذا الصدد سوف نتطرق الى 3 مباحث:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للنفط .

المبحث الثاني: السوق النفطية العالمية .

المبحث الثالث: أزمة النفط العالمية الراهنة .

المبحث 1: الإطار المفاهيمي للنفط

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية و عالمنا المعاصر، و لقد لعب دورا مؤشرا و فعالا في إعادة رسم الخريطة السياسية و الاقتصادية و الدولية. وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدر أساسيا للطاقة و مادة أولية و أساسية في العديد من الفروع الصناعية التحويلية و سبعة هامة في التجارة الدولية.

المطلب 1: مفهومه، أنواعه وأهميته.

أولاً: مفهومه.

إن أصل النفط أو البترول كائنات حية دقيقة عاشت في البحار قبل ملايين السنين، ثم ظهرت إلى باطن الأرض مباشرة بعد موتها و تحللت بواسطة البكتيريا اللاهوائية فتكونت طبقة من المواد العضوية و البطن، و بمرور زمن و نتيجة للضغط و الحرارة المتزايدتين تحولت هذه المواد العضوية إلى البترول كما تحول الطين إلى صخور رسوبية.¹

-**تعريف 1:** هو عبارة عن السائل المعدني المتواجد طبيعيا في باطن الأرض و يختلف لونه بين اللون البني الفاتح إلى اللون الأسود الداكن و هو ذات رائحة كبريتية مميزة. ولقد اشتقت كلمة البترول من كلمتين لاتينيتين هما الزيت و الصخر و لهذا يدعى بزيت الصخور أو الزيت الصخري أما كلمة نفط فهي عربية الأصل. و البترول هو التسمية العامة لمزيج عدد هائل من المواد الكيماوية الطبيعية التي تعرف بالهيدروكربونات هذه المواد مركبه من تجمع ذرات الكربون و ذرات الهيدروجين في جزيئات مختلفة الحجم و الترتيب و النسبة.²

-**تعريف 2:** هو سائل يتكون أساسا من الهيدروكربونات و كذلك على نسبة صغيرة من الكبريت و الأوكسجين و النتروجين، يتكون و يتجمع في باطن الأرض و يظل في مكانه إلى أن يخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية أو يستخرجه الإنسان بواسطة حفر الآبار. و يوجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت، أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو في حالة غازية، الغازات الطبيعية.³

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن البترول هو عبارة عن مادة سائلة له لون و له رائحة تميزه عن بقية السوائل، وهو مصدر باطني للطاقة يستخرج طبيعيا أي بفعل العوامل الطبيعية أو عن طريق الإنسان.

¹ - نشأة البترول AR.Wikipedia.org ، تم التصفح في : 2016/02/16 على الساعة 10:00 صباحا .

² - بحث حول البترول و مشتقاته ، genie –procedes 2-projet-petrol.docx ، تم التصفح في 2016/02/15 على الساعة 9:30 صباحا .

³ - شوكت شيزدين: البترول أهميته، مخاطره و تحدياته ، دار ثاراس للطباعة و النشر، 2010، السلسلة الثقافية، العراق، ص: 9.

ثانياً: أنواعه ومنتجاته.

أنواع البترول:

يتباين و يختلف البترول في نوعه من بلد إلى آخر، و أحيانا في نفس الحقل يتواجد عدة أنواع، فالمنطقة الأوروبية تختلف عن القارة الإفريقية كما تختلف عن بترول الشرق الأوسط، و هذا الاختلاف ينجم عنه تأثيرات متعددة على الاقتصاد من أهمها.

- التأثير على قيمة و سعر البترول.
- التأثير على الكلفة الإنتاجية للبترول.
- التأثير على العرض البترولي.

المنتجات البترولية:

البترول كمادة خام لا يمكن استعماله و استهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكريره بتحويله إلى منتجات سلعية بترولية مختلفة، إذ يتضمن و يستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها فمنها الخفيفة الو المتوسطة أو الثقيلة.

و هذه المنتجات البترولية هي كالآتي:

- الغاز الطبيعي
- بنزين الطائرات
- المنتجات الخفيفة(بنزين السيارات)
- زيت الغاز
- المنتجات المتوسطة(زيت الديزل)
- زيت التشحيم و زيت الوقود
- المنتجات الثقيلة (الاسفلت)
- الشمع¹

ثالثاً: أهميته.

ويمكن توضيح أهميته في النقاط الآتية :

- استهلاك مادة البترول يعتبر أهم أنواع الطاقة الذي يدير عجلة الاقتصاد العالمي، و عليه يرتكز التقدم الصناعي العالمي و نموه.
- انخفاض تكاليف إنتاج البترول بالمقارنة مع المصادر البديلة الأخرى و تعدد منتجاته و استخداماته و انخفاض تكاليفه أيضا.²

¹ - بحث حول البترول و مشتقاته: مرجع سبق ذكره .
² - عيسى مقلد: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسبير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2007/2008، ص 18.

- تحقيق فوائض مالية طائلة لدى الدول المنتجة و لدى الشركات البترولية العالمية، مما يجعل من البترول مصدرا من مصادر تمويل الاستثمارات على المستوى الدولي.
- العائدات البترولية تشكل قوة شرائية تشغل اقتصاديات الدول الصناعية، حيث تعتمد الدول النفطية على الواردات من الدول الغربية في تغطية حاجياتها الاستهلاكية.
- أما بالنسبة للدول المنتجة المصدرة للبترول، فيعتبر وسيلة التنمية الأساسية بما توفره عائدات التصدير من تراكم لرؤوس أموال تعمل على:
- العائدات البترولية تمكن من تمويل الاقتصاد الوطني بالسلع التجهيزية و بالمنتجات النصف مصنعة و المواد الأولية لخلق الإطار الملائم لتسيير الوحدات و المؤسسات الوطنية الموجودة.
- إنشاء صناعات متفرعة و متعددة تستفيد منها النشاطات الاقتصادية (الزراعة و الصناعة) و شركات الخدمات، و تغطي العائدات النفطية جانبا أساسيا من الطلب الاستهلاكي حيث تمويل الاقتصاد الوطني بالسلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع.¹

المطلب 2: نشأته، تطوره و مرحله:

أولا: نشأته. هناك نظريتان:

- 1- **نظرية الأصل غير العضوي للنفط:** و تقول النظرية " النفط يكون تفاعلات كيميائية حصلت بالقرب من البراكين أو في أعماق البحار.
- الأدلة:** يمكن تحضير بعض مشتقات النفط في المختبر و هذه النظرية لم تستطع الصمود طويلا أمام النظرية الأخرى.
- 2- **نظرية الأصل العضوي للنفط:** فروض النفط " تكون النفط من تراكمات هائلة من الكائنات الدقيقة التي كانت تعيش في البحار (الطافية) و حسبت هذه الكائنات الميتة في المواد الطينية و الرملية في قعر البحار الساكنة و الخالية من الأكسجين و في وجود بكتيريا لا هوائية عملت على سحب الأكسجين من المواد العضوية و تحولت المواد العضوية إلى مواد شمعية و دهنية في وجود الضغط و درجة الحرارة ".
الأدلة:

- وجود حقول النفط بالقرب من البحار أو في البحار.
- النفط له خواص ضوئية لا توجد إلا في المواد ذات الأصل العضوي.
- 70% من حقول النفط توجد في طبقات الصخور الرسوبية.
- العثور على حقول النفط في طبقات الديفوني دل أن النبات ليس له دور هام في تكوين النفط.²

¹ - نفس المرجع السابق ، ص: 18.

² - بحث كامل عن النفط ، تعريفه، مشتقاته و كيفية استخراجها، www.hawaalive.com/broonz_yuh/t12927 ، تم التصفح في 2016/02/09 على الساعة 12:00 صباحا

ثانياً: تطوره.

إن التاريخ التجاري قصير نسبياً و مثير للاهتمام، فقد شهد نمواً و تطوراً لافتاً خلال الخمسين عاماً الأخيرة عندما استطاعت التقنية الحديثة في الصناعة من استغلال إمكاناته الكامنة و قيمته ليحل بالتالي محل الفحم كما أن الكثير من التطورات الصناعية السريعة التي يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت ممكنة نتيجة لاستخدام النفط كمصدر رخيص و متوفر للطاقة. و يعتبر النفط المصدر الأول للطاقة، حيث يمثل حوالي ثلثي الاستهلاك العالمي، يليه الفحم ثم الطاقة الكهرومائية و طاقة النووية و يتوقع أن تستمر سيطرة النفط لمقابلة الحاجة المتزايدة للطاقة من جهة مع استمرار توسع الاقتصاد العالمي من جهة أخرى. و عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، فقد عرفه إنسان العراق القديم، و في منطقة باكو في الإتحاد السوفياتي، و الهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية. و كانت معرفتهم له مرتبطة ببغض الظواهر التي شاهدها من خلال الانكسارات و الشقوق في الأرض و انسياب تلك المادة و خروجها مع الغاز الطبيعي و يؤكد لنا التاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديماً للأغراض الطبية و لمنع تسرب الماء في بعض الأحيان للإضاءة و التشحيم، كما استخدم في المباني و رصف الطرقات و يقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت شوش في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريباً، كما يعتقد بأن الصينيين كانوا يستخرجون النفط و الغاز بواسطة أنابيب الخيزران و حفارات من معدن البرونز منذ القرن الثالث قبل الميلاد. و يزعم البعض أن أول بئر نفطية تم حفرها كانت بالقرب من تشارلستون غرب فيرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1806. و لكن معظم المراجع ترجع أن أول حفر و إنتاج تجاري للنفط بدأ عام 1859 بالقرب من مدينة نيتسفيل في ولاية بنسلفانيا في الو.م.أ من قبل الكولونيل الأمريكي أدوين ل دريك (adwinL.Drake). و قد بلغ عمق ذلك البئر 69.5 قدم و كان معدل إنتاجه اليومي حوالي 20 برميلاً و قد اعتبر ذلك التاريخ بدء عهد صناعة و إنتاج النفط في العالم بصناعة و إنتاج النفط في العالم بصورة علمية و تجارية. و نتيجة للاستكشافات الجديدة في مناطق عديدة فيالو.م.أ و روسيا و رومانيا وصل إنتاج النفط في عام 1861 إلى حوالي 2.1 مليون برميل، ليرتفع في عام 1880 إلى حوالي 30 مليون برميل. و يأتي عام 1900 حتى كانت كثير من الدول قد دخلت مجال إنتاج النفط، خاصة أقطار بيرو و جزر الهند الشرقية الهولندية (اندونيسيا حالياً). أما عن النفط في الشرق الأوسط و العالم العربي، فقد حفرت أول بئر في مصر عام 1911 و في إيران عام 1913. وفي خمسينيات القرن الماضي بدأت العديد من الدول العربية باستكشاف النفط و تصديره إلى الكثير من الدول الغربية، منها العراق، السعودية، إيران و الكويت. وفي الستينات دخلت كل من الجزائر و ليبيا و إمارة أبوظبي إلى قائمة الدول المنتجة و المصدرة للنفط.¹

¹ - عيسى محمد الغزالي: أسواق النفط، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57-نوفمبر-السنة الخامسة، ص-ص: 2-3.

ثالثاً: مراحله.

و في ما يلي عرض ملخص لتلك المراحل:

1- المرحلة الأولى: هي التنقيب عن النفط، و تعرف أيضا بالاستكشاف و الاستطلاع، و تتمثل مرحلة الاستكشاف - أي ما قبل الحفر- بوجود تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب جيولوجية تشير إلى وجود بترول و يتم ذلك من خلال إجراء المسحات اللازمة، فهناك المسح الجيولوجي و المسح الجيوفيزيائي و هناك أيضا المسح الجيوكيميائي. و تتمثل المهمة الرئيسية لتلك المسحات في تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار و تقدير الأعماق على أن يتم أولاً ما يسمى بالحفر الاستكشافي أو الحفر التجريبي، و في حالة تأكيد هذه التجارب يصبح من المجدي حفر آبار إضافية لتحديد حجم الحوض المنتج للنفط و قابليته للتسويق.

2- المرحلة الثانية: و هي مرحلة الإنتاج، حيث يتم إعداد الآبار أو حقل الإنتاج من خلال تجهيزه بالمعدات اللازمة من أنابيب الاستخراج و الصمامات بالإضافة إلى أنظمة لتجميع الزيت المستخرج و أجهزة لمعالجة الزيت و فصل الغاز و الماء و الشوائب عن البترول، و معدات الضخ و غيرها. و عادة ما تمر عملية الإنتاج بثلاث مراحل:

في المرحلة الأولى يتم استخراج النفط بطريقة طبيعية عندما يكون الضغط داخل المكنن كافي لرفع الزيت، أما في المرحلة الثانية فتتطلب حقن المناطق السفلية من التكوينات الصخرية بالماء، أو المناطق العضوية بالغاز بهدف زيادة قوة الضغط و من ثم رفع الضغط للأعلى، و تشتمل المرحلة الثالثة على استغلال الاحتياطات القابلة للاستخراج بحيث يتم تقليل النفط الخام لتسهيل حركته داخل الحقل البترولي نحو آبار الإنتاج.

3- المرحلة الثالثة: و هي مرحلة نقل النفط، يعتبر نقل النفط من مناطق إنتاجه إلى مراكز تكريره و استهلاكه صناعة عالمية لما تمثله هذه السلعة من أهمية في التجارة الدولية و في الاستهلاك، تتمثل عملية نقل النفط بأربعة أنواع:

- نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك.
- نقل النفط الخام من مكان الإنتاج إلى معامل التكرير.
- نقل المنتجات المكررة من معامل التكرير إلى أماكن الاستهلاك.
- النقل من مناطق الإنتاج التي يتوفر بها معامل تكرير إلى الاستهلاك. و لنقل النفط في جميع الأحوال، فإن ذلك يتطلب اللجوء إلى مؤسسات تعمل خارج الصناعة النفطية مثل الناقلات البحرية و خطوط الأنابيب.¹

¹ نفس المرجع السابق، ص4.

4- المرحلة الرابعة: هي مرحلة التكرير التي يتم من خلالها الحصول على المنتجات الأساسية من النفط الخام. وتشتمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة (الغاز والبنزين) و المنتجات الوسطى (الكروسين، زيت الغاز و زيت التدفئة) و المنتجات الثقيلة (زيت الوقود). و تختلف نسبة مكونات برميل النفط الخام بين منطقة و أخرى. و بالإمكان تقسيم مراحل التكرير التي تتم في الصافي إلى ثلاث أقسام:

- العمليات الطبيعية: لا يحدث بها تغيرات في التركيب الكيميائي للمركبات الهيدروكربونية المتواجدة في النفط الخام.

- العمليات التحويلية: يحدث فيها تغيير من خلال عمليات التكسير، التضخيم و التهذيب.

- عمليات المعالجة: تساعد على ضبط مواصفات المنتجات عن طريق إزالة الشوائب مثل: المركبات الكبريتية و بقية المعادن.

5- المرحلة الخامسة: هي مرحلة التوزيع و التسويق، حيث تشمل هذه المرحلة بيع المنتجات النفطية و توزيعها، و كما أسلفنا فلكل نوع من أنواع النفط الخام مواصفاته الخاصة به، التي تحدد المنتجات التي يمكن إنتاجها منه، و بالتالي فإن الطلب على مصفاة معينة يمكن أن يتغير من حين لآخر حسب نوعية الطلب و لأسباب فصلية أو اقتصادية أو بيئية. و تحدد الأسعار عادة لأي من المنتجات المكررة بناء على اعتبارات و مواصفات فنية بالإضافة إلى أخرى اقتصادية و جغرافية.¹

المطلب 3: استعمالاته، تحدياته و مواجهة تحدياته.

أولاً: استعمالاته.

تشمل ما يلي:

1- الطاقة: تزايدت استخدامات النفط في الطاقة على اختلاف أنواعها و أشكالها كوقود، و إنارة و تدفئة في المنازل و المركبات و المصانع و المنشآت الاقتصادية و غيرها، و يستخدم النفط بشكل واسع في توليد الكهرباء، و يمتاز النفط عن غيره من مصادر الطاقة بأنه أرخص سعرا و أسهل استعمالا و أقل تلويثا للبيئة.

على العموم إن النفط يستخدم في كافة المجالات المدنية و العسكرية حيث يستعمل في النقل البري و البحري و الجوي للمركبات على اختلاف أشكالها و أنواعها و القطارات و في البواخر و السفن و الطائرات في الحياة المدنية العامة كما يستخدم النفط كوقود في الأسلحة البرية و البحرية و الجوية، في الدبابات و المدرعات و القوارب و البواخر الحربية و في الطائرات الحربية النفاثة و العادية، إضافة إلى تصنيع الغازات السامة كنوع من الأسلحة العصرية الفتاكة.²

¹ نفس المرجع السابق، ص5.

² بحث حول البترول و مشتقاته: مرجع سبق ذكره.

2- الصناعة: يشكل النفط أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة في أوقات السلم و الحرب على حد سواء، إذ يدخل في إنتاج حوالي 300 ألف منتج صناعي بشكل كامل أو جزئي. في الصناعات الحربية و الزراعية و الصحية و النسيجية و الكتابية و المنزلية و تعبيد الشوارع و الطرقات و غيرها. و من أبرز هذه الصناعات: النيلون، طاولات الحدائق، السقوف، الستائر.....الخ. إضافة إلى العديد من المواد البتروكيمياوية التي يجري تصنيعها من النفط مثل: الغازات و هي غازات ضرورية لمختلف الاستعمالات البشرية اليومية.

3- النفط كسلاح سياسي: يمكن للدول المصدرة للنفط استخدام هذا المورد الاقتصادي كوسيلة للضغط السياسي و الاقتصادي على أي دولة من الدول في منطقة أو إقليم جغرافي معين، إلا أن هذا الاستخدام هو سلاح ذو حدين إذ أنه يمكن استخدامه لتحقيق أهداف أو غايات محددة ضمن فترة زمنية محددة أو مفتوحة لأجل غير مسمى، فمثلا استخدام العرب سلاح النفط عام 1973 كسلاح اقتصادي و سياسي ضد الوم.أ و هولندا لدعمها السياسة الصهيونية العدوانية تجاه الوطن العربي و كان له مفعول قوي، و على النقيض من ذلك استخدم سلاح النفط عام 1991 كعقاب ضد العراق إثر حرب الخليج الثانية من خلال منع بيع و تصدير النفط العراقي مما ألحق أضرار بالشعب العراقي من النواحي الاقتصادية و المعيشية الداخلية، و جمدت أو شلت العلاقات الخارجية العراقية مع العديد من الدول العربية أو الأجنبية. و بناء عليه فإن النفط سلاح متعدد الاستخدامات و الأهداف كنعمة و نقمة في آن واحد، يمكن أن يؤثر على الدولة المصدرة أو المستوردة على حد سواء، و لكن بتبعات و آثار مختلفة و من آن إلى آخر و من دولة إلى أخرى.

4- النفط كسلاح اقتصادي و مصدر ثورة عامة: ينأتى من بيع عشرات الملايين من براميل النفط أو آلاف الأطنان من مختلف مشتقاته عائدات مالية وفيرة للدول المصدرة تتباين من دولة إلى أخرى حسب كمية الإنتاج أو شكل المادة المباعة، وعلى كل الأحوال فإن النفط العربي يبقى أحد أهم مصادر القوة العربية إقليميا و عالميا، و ذلك تبعا لأساليب الضغط العربية السياسية و الاقتصادية و توفر الإرادة لذلك، و لقد لعب النفط العربي دورا كان له مردود إيجابي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية في مؤتمرات الجمعية العامة للأمم المتحدة و في دول عدم الانحياز و في مؤتمرات الإسلامية و الإفريقية عندما كانت تتوفر الإرادة السياسية حيال هذا الموضوع، و كذلك أن بعض الدول النفطية تلجأ إلى استخدام النفط للتأثير على السياسة العامة لدولة أخرى حيال¹.

ثانيا: تحدياته.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه صناعة البترول في ما يلي:

¹ - بحث حول البترول و مشتقاته: مرجع سبق ذكره.

● متطلبات الاستثمار المرتفعة: تتجه صناعة البترول إلى تقليل الاستثمار في المناطق الهامشية ذات الظروف البيئية و الأمنية الصعبة و العمل في المناطق السهلة كي تدر عائدات أكبر. إذ أن استغلال الاستكشافات الجديدة التي تقع في المناطق الصعبة يتطلب استثمارات أكبر، إن عمليات استغلال الغاز و تسويقه تعد أكثر تكلفة من مثيلاتها في حالة البترول.

● القيود البيئية: تؤثر القيود البيئية على مستقبل عمليات الاستكشاف و الإنتاج، هناك اتجاه عام لإلقاء اللوم على صناعة البترول باعتبارها أحد مسببات المشاكل البيئية، و يمثل ذلك تحديا خطيرا بالنسبة لصناعة البترول، لذلك يتطلب الأمر حماية الطبيعة من أنشطة الإنسان، لذا أصبح تحليل المخاطر البيئية و تكلفة العمل عنصرا رئيسيا في صناعة البترول المحلية و في الإنتاج و هذا دفع الدول المنتجة للبترول إلى فرض معايير بيئية مشددة مقابل محاولات الدول الصناعية على رفع سقف الضرائب على البترول و مشتقاته.

● متطلبات العمالة: أدى الهبوط الحاد في أسعار البترول عام 1986/1985 إلى انخفاض عائدات شركات البترول، بالتالي عمدت الشركات إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لخفض تكاليف العمليات، حيث بدأت بتطبيق برامج مكثفة لإعادة الهيكلة مما أدى إلى نقص حاد في القوى البشرية و ترك الكثير من العمالة الفنية المدربة لصناعة البترول. و في الوقت الحالي الذي استعادت صناعة البترول نشاطها و طاقتها لا تجد صناعة البترول القوى البشرية المدربة الكافية لتلبية احتياجات المستقبل.

● الإرهاب: لقد تحول الإرهاب إلى مشكلة عالمية تهدد الأمن و الاستقرار في أغلب مناطق العالم و لا سيما في الدول التي تنفر إلى المناخ الديمقراطي، تلك الدول الغنية بالموارد الطبيعية و منها الدول الموجودة في أحواض المناطق النفطية (حوض الخليج، حوض بحر قزوين، حوض شمال إفريقيا) و خطوط إمداداتها إلى الأسواق العالمية، بحيث يؤثر على السوق العالمية للنفط و على الصناعات النفطية، هذا ما يدفع جميع الدول و الجهات المهتمة بهذا الشأن من تعزيز العمل المشترك لمواجهة الإرهاب.¹

ثالثا: مواجهة تحديات البترول.

تتطلب مواجهة تلك التحديات إجراء تغييرات أساسية في عدد من العقليات و أساليب إدارة العمل، هناك بعض لخطوط المقترحة لإيجاد حلول علمية ناجحة لمواجهة هذه التحديات، و من أبرز تلك الخطوات ما يلي:

- عقد اجتماعات و مؤتمرات تقودها المنظمات المختصة بالبترول لتبادل الآراء و الأفكار حول الأمور ذات الاهتمام المشترك و من أهمها دراسة سبل ترشيد و خفض التكاليف.

¹ شوكت شيخ يزدين: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 54-55.

- خلق نشاط عالمي مكثف لتطوير و نقل التكنولوجيا للاستفادة من التقدم الفني و الإنجازات التي يحرزها العالم بما يساعد على خفض تكاليف الإنتاج و يقلل من مخاطر الاستثمار.
- الدخول في مشاركات تقوم على الثقة و التعاون المتبادل لتحسين ظروف العمل و زيادة و تطوير عمليات الاستكشاف. لقد أصبح نظام المشاركة و التحالف على مستوى العالم وسيلة شائعة لخفض التكاليف و تقليل المخاطر، إضافة إلى كونها أفضل وسيلة في معالجة مشاكل البيئة و في مواجهة التحديات الأخرى.
- الاهتمام بنظام تكامل الخدمات من خلال توحيد مواردها لمواجهة التحديات التي تفرضها عوامل السوق و جمع أنشطتها لتقليل التكاليف و تحسين جودة المنتجات و الخدمات بما يحقق مكاسب لكل الأطراف.
- وضع مزايا البيئة للغاز في الاعتبار عند تسعير الغاز، يؤدي ذلك إلى تحسين اقتصاديات مشروعات الغاز و يخلق وضعاً يتنافس في أسعاره مع البترول و غيره من مصادر الطاقة مما سيؤدي إلى انتشار استخدام الغاز في بعض المناطق التي تهتم بالبيئة.
- العمل على إقامة سوق عالمي للغاز مثل سوق البترول العالمي، حيث يوجد حالياً عدداً محدوداً من الأسواق التي تستطيع من خلالها حصر الحركة التجارية لتداول الغاز على مستوى الإقليمي، حيث هناك خطوط لنقل الغاز، مثلاً من كندا إلى الو.م.أ و من الاتحاد السوفياتي سابقاً إلى دول أوروبا الغربية و من دول آسيا و استراليا و الخليج إلى اليابان باستخدام الناقلات البحرية، كل هذه الأسواق لا زالت مفككة، و لذا ظل الغاز سلعة محلية و إقليمية، هناك بوادر تشجع على خلق سوق عالمي موحد للغاز الطبيعي.¹

المبحث 2: سوق النفط العالمي (2000-2015):

إن من أهم مكونات السوق العالمية للنفط الخام هم المنتجون (منظمة أوبك و خارج منظمة أوبك) و المستهلكون (الدول الصناعية و الدول النامية). هذا و تتأثر السوق النفطية سلبياً أو إيجابياً بعوامل متعددة، فمن الناحية النظرية فإن الأسس التي تتحدد على ضوءها الأسعار في السوق النفطية تقديرات العرض و الطلب و هي تقديرات تفتقر إلى الثقة في المعلومات.

¹ - نفس المرجع السابق، ص- ص: 66- 68.

المطلب 1: العرض العالمي للبترو

لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتاً وازداد عدد الدول المنتجة له و عدد الآبار و الحقول و الكميات المنتجة سنة بعد سنة. وترتكز إنتاج النفط الخام على المستوى الإقليمي في الوقت الحاضر في منطقة الشرق الأوسط فلا زالت المملكة العربية السعودية تتبوأ مركز الصدارة من حيث إنتاج النفط الخام. إذ توجد بعض المحددات لعملية الإنتاج منها:

لا يصح تجاوز المستوى الذي تحدده الاعتبارات الفنية بما لا يضر الخزان الأرضي و يؤثر سلباً على حجم ما يمكن استخراجه من النفط على مدى عمر الحقل، و كذلك يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة للنفط و مدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية أو المستقبلية. و أما بالنسبة للمعرض العالمي من النفط الخام فإنه يخضع لعدد من المحددات في مقدمتها حجم الطلب على النفط حيث يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند مستوى الأسعار السائدة في الأسواق، وكذلك مستوى أسعار المشتقات النفطية التي تتضمن قدراً كبيراً من ضرائب الاستهلاك. و يتحدد العرض يومياً بمدى توافر الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في وقت معين، كما يعتمد ذلك على حجم الاستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب و التنمية و على مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات.¹

و حقق الإنتاج البترولي العالمي زيادات تدريجية و منتظمة و هذا بالرغم من تميزه بالانتقال من منطقة إلى أخرى، بمعنى أنه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج البترولي تنتقل إلى مناطق أخرى تكون غنية بالبترو و يحدث ذلك داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة و من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي من البترول، السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود، ليس من طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من طرف الدول المختلفة و الحاصلة على الاستقلال حديثاً و التي اتخذت التصنيع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها، أضف إلى هذا أن الزراعة الحديثة تتطلب الكثير من المكننة، و لعبت الصناعة البتروكيمياوية دوراً هاماً في تنمية الإنتاج البترولي نتيجة تنمية صناعة التكرير.²

بلغ الإنتاج العالمي من النفط 76,7 مليون برميل/يوم سنة 2000 ثم ارتفع إلى غاية 79,1 مليون برميل/يوم سنة 2001، أما في سنة 2002 فقد انخفض إلى 70,6 مليون برميل/يوم ليعاود الارتفاع في السنة الموالية و يصل إلى 71,5 مليون برميل/يوم و استمر في الارتفاع إلى نهاية 2007 حيث قدر بـ 86 مليون برميل/يوم.

¹ - نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية: مرجع سبق ذكره، ص:3.

² - وحيد خير الدين: أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص:59.

أما من سنة 2008 إلى غاية 2015 فقد تميز الانتاج العالمي بالتذبذب و عدم الاستقرار، تارة يصعد و تارة ينزل و هذا راجع إلى عدة أسباب من بينها:

-ارتفاع أسعار النفط العالمي.

-نمو الطلب العالمي على النفط.

-مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية التي تنفذها بعض الدول.

ووصل ذروته القصوى سنة 2015 حيث قدر بـ 98,5 مليون برميل/يوم، وهذا مايوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 1: إنتاج النفط العالمي (مليون برميل/ اليوم)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
98,50	76,20	75,50	79,00	85,60	91,10	70,70	81,80	86,00	84,60	83,90	72,40	71,50	70,60	79,10	76,70

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على مجموعة من الأشكال و الأرقام.

أما بالنسبة للاحتياطي النفطي فيعرف بأنه كمية و حجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي لم يستخرج بعد و يمكن استخراجه بالوسائل التقنية المعروفة و المتاحة في الوقت الذي يتم فيه الاستكشاف، يتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن و حسب الظروف التقنية و الاقتصادية السائدة. و تقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكمن عرضا و طولا و سمكا.

يمكن تصنيف الاحتياطي النفطي إلى عدة أصناف، و الأكثر شيوعا منها هو:

1- الاحتياطي المؤكد(المثبت): هو عبارة عن كميات النفط التي تشير المعلومات الجيولوجية و

الهندسة إلى إمكانية استخراجها بصورة دقيقة من المكامن النفطية.

2- الاحتياطي المرجح وجوده: يمثل كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية

المجاورة للمكامن التي تم تطويرها و التأكد من احتياطها الثابت.

3- الاحتياطي المحتمل: يمثل كميات النفط المتوقع الحصول عليها و استخراجها من المكامن التي

لم يتم تطويرها أو حفرها بعد، و التي يعتقد علماء الجيولوجيا باحتمال وجودها ضمن طبقات

الأرض.¹

4- الاحتياطي الممكن: هي مجموع الكميات النفطية التي من الممكن الحصول عليها ضمن

الاحتياطي المرجح وجوده و الكميات الممكن الحصول عليها في المناطق البعيدة و الممكن

تطويرها لتضيف كميات مناسبة من الاحتياطي الممكن استثماره و استغلاله.²

وتشير تقديرات الاحتياطي المؤكدة من النفط خلال عام 2000 إلى ازدياد الاحتياطي العالمي بحوالي

2.73 مليار برميل أي بنسبة 0.3%، حيث بلغ 1035.52 مليار برميل مقارنة مع 1032.79 مليار

برميل عام 1999.

¹ - نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، يناير 2013، السلسلة الخامسة، العدد 6.

² - عيسى محمد الغزالي: مرجع سبق ذكره، ص:6.

و الجدير بالذكر أن الاحتياطي النفطي العالمي قد شهد تزايد ملموسا خلال السنوات الماضية و ذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت. و قد ارتفعت تلك الاحتياطات من 1035.52 مليار برميل سنة 2000 إلى حوالي 1277 مليار برميل عام 2005. و يقدر الاحتياطي العالمي من النفط الخام سنة 2008 ما يقارب 1259 مليار برميل، و يتواجد أغلب هذا الاحتياطي بثلاث مناطق رئيسية و هي منطقة الشرق الأوسط و التي تحتوي 60%، تليها قارة أوروبا في المرتبة الثانية بنسبة 11.4%، و يتواجد 90% من الاحتياطي الأوروبي في منطقة شرق أوروبا. و تأتي قارة إفريقيا في المرتبة الثالثة على المستوى العالمي من حيث الإمكانيات النفطية أي بنسبة 10% من المخزون العالمي، حيث يقدر الاحتياطي الإفريقي بـ 125.6 مليار برميل و يقدر العمر الافتراضي للمخزون النفطي الإفريقي بـ 33.4 سنة حسب معدلات الإنتاج الحالية.¹

إن احتياطي النفط في تزايد مستمر من سنة 2009 إلى غاية سنة 2012 حيث قدر في سنة 2009 بـ 1214.5 مليار برميل، و سنة 2010 بـ 1231 مليار برميل، و سنة 2011 بـ 1241.6 مليار برميل و سنة 2012 بـ 1266.5 مليار برميل. و تقدر الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي في عام 2013 بحوالي 1277.7 مليار برميل، بارتفاع بسيط بلغ 0.9% بالمقارنة مع مستويات عام 2012 التي بلغت 1266.5 مليار برميل، و الجدير بالذكر أن نسبة ما يقارب 92% من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في عام 2013 تركزت في خمس دول، و هي السعودية التي استحوذت على 37.2% من إجمالي احتياطات الدول العربية، العراق بنسبة 20%، الكويت بنسبة 14.2%، الإمارات بنسبة 13.7% و ليبيا بنسبة 6.7% و قد شكلت احتياطات الدول العربية نسبة 55.8% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام.²

وتقدر الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط عام 2014 بحوالي 1292.9 مليار برميل، بارتفاع طفيف بلغ نحو 0.9% بالمقارنة مع مستويات عام 2013. و الجدير بالذكر أن نسبة ما يقارب 92.4% من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في عام 2014 تركزت في خمس دول و هي السعودية التي استحوذت على حوالي 37.3% من إجمالي احتياطات الدول، العراق بنسبة 20.4%، الكويت بنسبة 14.2%، الإمارات بنسبة 13.7% و ليبيا بنسبة 6.8%، و قد شكلت احتياطات الدول العربية نسبة 55.2% من الاحتياطي العالمي من النفط الخام.³

وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم 2: إحتياطي النفط العالمي (مليار برميل/ السنة)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

¹ - بلقلة براهيم: مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية(الحاضر، المستقبل و التحديات)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،

أ/ قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 10، جوان 2013، ص: 71.

² - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013: صندوق النقد العربي، ص: 97.

³ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015: صندوق النقد العربي، ص: 114.

1292,9	1277,7	1266,5	1241,6	1231,0	1214,5	1259,0	1281,0	1280,0	1277,0	1249,6	1190,5	1113,5	1081,1	1035,5
--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

و منالمخاطر التي تواجه العرض ما يلي:

- تبقى معدلات الهبوط في الإنتاج في حقول النفط المنتجة حالياً غير مؤكدة، و من الممكن أن تفوق تقديرات وكالة الطاقة الدولية الحالية البالغة حوالي 3.7% سنوياً، مما يشير إلى الحاجة إلى زيادة إجمالي الطاقة الإنتاجية.

- تبقى إمكانية الحد من الإمدادات كبيرة، لا سيما في العراق و نيجيريا، بينما قد يشهد الإنتاج في فنزويلا انخفاض بسبب محدودية الاستثمارات من قبل مؤسسات القطاع العام النفطية.

بشكل عام قد تؤدي القيود على الطاقة الإنتاجية و زيادة الكلفة و صعوبة الوصول إلى بعض مواقع حقول النفط إبطاء الاستثمارات الجديدة و الحد من زيادة الطاقة الإنتاجية.

أما من الجانب الإيجابي، فيتواجد أضخم احتياطي للنفط في القطب الشمالي و في عمق البحار على طول الشاطئ الأمريكي، و سوف تعمل الاختراقات التكنولوجية و السياسية على استخدام هذا الاحتياطي في المستقبل.¹

ثالثاً: شركات و منظمات البترول

1- الشركات:

رغم توجه دول العالم إلى إنتاج الطاقة من خلال مصادر نظيفة وصديقة للبيئة إلا أن البترول يظل المصدر الأول بلا منازع نظراً لاستخداماته المتعددة و التي من الصعب تلبيتها عبر المصادر الأخرى، في القرن العشرين تحول البترول إلى أخطر الصناعات و أكثرها تأثيراً في سياسات الدول الكبرى من خلال شركات البترول التي كانت و ما زالت تهدف إلى تحقيق أقصى معدل ممكن من الأرباح. و قد قدم موقع THE Richest قائمة بأكبر شركات البترول حول العالم طبقاً لمعدل إنتاجها اليومي، و نستعرض هنا أسماء هذه الشركات:

1- أرامكو السعودية (أكبر شركات البترول في العالم -12 مليون برميل/اليوم-): هي شركة

سعودية وطنية تعمل في مجال النفط و الغاز الطبيعي و البتروكيماويات و الأعمال المتعلقة بها من تنقيب و إنتاج و تكرير و توزيع و شحن و تسويق. و قد كانت بداية الشركة في كليفورنيا في ثلاثينات القرن الماضي، ثم أصبحت كيان مستقل سنة 1944 تحت مسمى الشركة العربية الأمريكية للبترول (أرامكو). و في سنة 1980 أصبحت السعودية هي المتحكم في الشركة بشكل كامل تحت اسم "أرامكو السعودية" و يقع مقرها الرئيسي في الظهران.

¹ - office of the cheiefeconomist,economics department, samba financial groupe , التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، سبتمبر 2008

و تعد "أرامكو" أكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية بحسب صحيفة فاينانشال تايمز، و في سنة 2015 رجحت مجلة اكبلوريشن قيمة "أرامكو" بحوالي 10 تريليون دولار. و يبدو و بوضوح مدى ضخامة الشركة حيث تمتلك أسطولها الجوي الخاص من طائرات بالإضافة إلى مطارين. و يبلغ معدل إنتاجها اليومي 12 مليون برميل، و يصل إجمالي مبيعاتها لنحو مليار دولار/ اليوم ، و تضع الشركة يدها على أكبر احتياطي للبتترول في العالم.

2- غاز بروم (9.7 مليون برميل/اليوم): هي شركة روسية يصل إجمالي مبيعاتها السنوية إلى 170 مليار دولار و هي أكبر شركة منتجة للغاز الطبيعي. تأسست شركة "غاز بروم" سنة 1959 و تمتلك الدولة معظم أسهمها مقابل نسبة ضئيلة يمتلكها القطاع الخاص، و قد صعدت الشركة على الساحة بقوة في فترة التسعينات. و مؤخرا عانت الشركة من تراجع نسبي نتيجة فقدانها لبعض الأسواق الأوروبية بسبب الأزمات الروسية و أوروبا.

3- الشركة الوطنية الإيرانية للنفط (6.4 مليون برميل/اليوم): تأسست الشركة في بدايات القرن العشرين عندما بدأت بريطانيا في التنقيب و اكتشاف البترول في إيران عبر شركة النفط الأجلو- إيرانية، و بعد وصول القوميين للحكم في إيران سنة 1951 نشأت هذه الشركة، لكن انقلاب 1953 أعاد الشركات الغربية مجددا إلى إيران.¹

و مع قيام الثورة الإسلامية سنة 1979 عادت الدولة لتسيطر على صناعة البترول من جديد. و رغم كل هذه التغيرات السياسية السابقة استطاعت الشركة المحافظة على بقائها لتبدأ في الصعود بقوة على الساحة العالمية.

4- مؤسسة البترول الوطنية الصينية (4.4 مليون برميل/اليوم): نشأت مؤسسة البترول الوطنية الصينية سنة 1999 و هي أكبر شركة للبترول في الصين حيث بلغ معدل إنتاجها اليومي 4.4 مليون برميل، كما يصل حجم مبيعاتها السنوية إلى 325 مليار دولار، و على الرغم من أن المؤسسة البترولية الوطنية الصينية هي شركة حكومية إلا أنها تتواجد في قارتي إفريقيا و أستراليا إضافة إلى كندا.

5- بريتيش بترول (4.1 مليون برميل/اليوم): يبلغ معدل الإنتاج اليومي لشركة "بريتيش بترول (BP أو British petroleum) ما يقارب 4.1 مليون برميل. و حتى وقت قريب كانت هذه الشركة ثاني أكبر شركات البترول في العالم لكنها اضطرت لبيع عدد من مواردها لسداد مبلغ 4.5 مليار دولار قيمة تعويضات بعد حادثة التسرب النفطي في خليج المكسيك عام 2010. و يعود تاريخ تأسيس الشركة إلى سنة 1909 عندما أنشأت تحت مسمى شركة النفط

¹ - www.topsaraia.com: أضخم 10 شركات بترول في العالم، تم التصفح يوم: 2016/02/16 على الساعة 10:35.

الأنجلو-إيرانية، و مع مرور الزمن توسع نشاطها ليمتد من منطقة الشرق الأوسط حتى ألاسكا والمحيط القطبي الشمالي كما تملك حقول نفط بحر الشمال و ألاسكا.

6- **روايلاداتش شل (3.9 مليون برميل/اليوم):** أنشأت هذه الشركة سنة 1907 بعد دمج شركتي البترول الملكية الهولندية مع شركة شل للنقل و التجارة البريطانية. أما اليوم فهي شركة متعددة الجنسيات تملك الو.م.أ 40% من رأسمالها، و يبلغ معدل إنتاجها اليومي 3.9 مليون برميل فيما وصل إجمالي مبيعاتها سنة 2013 إلى 450 مليار دولار. و تقوم " شل" بالاستثمار بقوة في مجال تكنولوجيا الهيدروجين، كما بدأت في الاتجاه لقطاع صناعة الطاقة المتجددة خاصة طاقة الرياح و الطاقة الشمسية.

7- **شركة البترول المكسيكية (3.6 مليون برميل/اليوم):** تم دمج شركة البترول المكسيكية دولة المكسيك بثلاث احتياجاتها من البترول، حيث يبلغ معدل إنتاجها اليومي 3.6 مليون برميل، و يرجع تأسيسها إلى بداية القرن الماضي حيث كان التنقيب و إنتاج البترول في المكسيك يتم من خلال الشركات الأمريكية و البريطانية و في سنة 1938 دعمت الحكومة المكسيكية احتجاجات العمال و سيطرت على جميع المنشآت البترولية في الدولة لتقوم بعدها بتأميم صناعة البترول تحت قيادة شركة البترول المكسيكية.¹

8- **شيفرون (3.5 مليون برميل/اليوم):** تنشط شركة "شيفرون" في أكثر من 180 دولة في العالم، و يبلغ معدل إنتاجها اليومي 3.5 مليون برميل. يرجع تاريخ إنشاء الشركة إلى 1879 عندما اكتشف البترول في منطقة كاليفورنيا بالو.م.أ. و قد تم إنشاء الشركة بترول الساحل الهادئ و التي ضمت إليها شركات أخرى مع مرور الزمن، و في سنة 1984 تم دمج الشركة مع شركة الخليج للبترول في أكبر عملية دمج على مستوى العالم في ذلك الوقت تحت مسمى شركة "شيفرون" و تغطي عملياتها جميع جوانب الطاقة كالغاز و النفط و صناعات الطاقة الحرارية بما في ذلك الاستكشاف و الإنتاج و التكرير و التسويق و النقل، و قد قامت الشركة مؤخرا بالتوجه نحو قطاع الطاقة النفطية، و بلغ إجمالي مبيعاتها حوالي 220 مليار دولار.

9- **مؤسسة البترول الكويتية (3.2 مليون برميل/اليوم):**

يبلغ معدل الإنتاج اليومي لمؤسسة البترول الكويتية 3.2 مليون برميل يوميا، و تنتج الشركة البترول الخام و الغاز الطبيعي أيضا. تأسست سنة 1943 بواسطة شركتي BP و شيفرون و مع الاكتشافات البترولية الهائلة في الكويت تقدمت هذه الشركة للأمام حتى ضمتها الحكومة الكويتية إليها سنة 1975 قبل أن تقوم بتأميم صناعة البترول سنة 1980 تحت قيادة هذه الشركة.²

¹ نفس المرجع السابق.

² نفس المرجع السابق.

ثم نستعرض هنا أنواع الشركات العالمية للنفط و أثرها على أسعار النفط:

1- الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع):

لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج و التسويق و النقل و التوزيع، كما أن هناك عاملا ثالثا لا يقل أهمية عن السابقين، مكن هذه الشركات من احكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ألا و هو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي و اقتصادي و هي الو.م.أ، مما يشد أزرها و يقوي بنيانها، هذا فضلا عن تنوع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير النفطية.

2- الشركات العالمية الكبرى الأخرى:

مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط أكتين في أوروبا، و كذلك شركة فيلبس بترولوم، و شركة أوكسيدنتال، هذه الشركات مؤثرة في سوق النفط مثل الشركات الكبرى السبع.

3- الشركات الأمريكية المستقلة: و هي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة الأمريكية، ذات أحجام مختلفة و تمتاز بإنتاجها للنفط فقط.¹

4- شركات بترول وطنية:

و هي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسات النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف سيطرتها على البترول العالمي لكنها محتكرة للسوق المحلي.

2- المنظمات:

1- منظمة الدول المصدرة للبترول O.P.E.C أو O.P.E.P .

تستمد المنظمة اسمها من الأحرف الأربعة المكونة للكلمات التالية:

OPEC :Organisation of petroleum exporting country

OPEP :Organisation des pays exportateurs de pétrole

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات و الدول المصدرة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول و تتحكم فيها كانت السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق الضرر باقتصاديات البلدان الأخرى، و بناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية و فنزويلا، وقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة OPEC فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، و حماية

¹ - عماد الدين محمد المزيني: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 335- 337.

مصالح الدول المنتجة و ضمان دخل ثابت لها و تأمين تصدير ه إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، و فوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية و تنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.حاليا منظمة OPEC تتألف من 12 دولة، و هذا بغض النظر عن قومية أعضائها (دول عربية و أخرى غير عربية) وهم: الجزائر، أنغولا، اندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الإمارات، فنزويلا. و قد تبنت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في:¹

- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء و عمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية و الجماعية مع تحسين عائدات البترول للدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.
- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- فرض رقابة على ثرواتها النفطية و على عمليات الاستخراج و النقل و الأسعار.
- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال و التصنيع.²

أما أهم دور قامت به الأوبك في سوق البترول العالمية هو دورها كمنتج مرجح في عملية توازن بين العرض و الطلب على الزيت الخام بغض النظر عما يصرح به السادة في الدول الرئيسية المستوردة للبترول و حتى في حالة انقراط عقد منظمة الأوبك فسوف تتطلب السوق وجود تنظيم للسوق البترولية الدولية يعمل على استقرارها عند توفر إمدادات كافية لتلبية الطلب على الزيت الخام و بالتالي توجد حاجة دائمة لهيئة أو منظمة من المصدرين للبترول تعمل بفعالية للموازنة بين العرض و الطلب على الزيت الخام، و في إطار نطاق سعري مناسب يحقق تلك الموازنة و بمعنى أدق أن وجود منظمة الأوبك أو هيئة مماثلة لها هو مطلب تمليه السوق البترولية.فسياسة الشركات البترولية الانفرادية في تسعير البترول إلى نهاية الستينات من القرن العشرين ترتب عنها انفجار الطلب العالمي بسبب الأسعار الزهيدة و استنزاف المكامن . تبعتها مرحلة شراكة الأوبك في تسعير الزيت الخام في بداية السبعينات من القرن العشرين و التي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بآليات العرض و الطلب على الزيت الخام في السوق العالمية. ومن غير المتوقع أن تقوم أي منظمة أو هيئة جديدة بدور أكثر إيجابية من الأوبك في سوق الطاقة العالمية غير أن المشكلة تكمن في سياسة الدول الصناعية المستوردة للبترول التي ترى مصلحتها في استنزاف بترول الدول النامية بأرخص الأثمان دون مراعاة أحقية دول الأوبك في تنصيب عادل من العوائد البترولية، و أبعاد هذا الواقع اتضحت من خلال احتلال منابع النفط

¹ WWW.OPEC.ORG
² نفس المرجع السابق.

بعدما تبين للعالم توقع استمرار اعتماده على موارد البترول المتاحة في الخمسين سنة القادمة خصوصا من منطقة الخليج العربي.

كما أن الأوبك في مراحلها التاريخية بالرغم من تقلبات أسعار الصرف للدولار حافظت على مبيعات زيوتها الخام بالدولار الأمريكي و هو ما حقق فوائد مالية كبرى للاقتصاد الأمريكي و بالتالي اي هيئة أو منظمة جديدة تضم الدول المصدرة للبترول تراعي المصالح الأمريكية بما يفوق سلوك منظمة أوبك إلا في حالة إعادة سيطرة الشركات البترولية الكبرى على معدلات الإنتاج في الدول المصدرة للبترول. و في الواقع إن لم يكن هناك لأوجدت الدول الصناعية الرئيسية المستوردة للبترول وعلى وجه الخصوص موجهي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية مثيلة لها.¹

2- منظمة الأوبك:

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) أنشئت في عام 1968 من قبل الأعضاء المؤسسين و هم: المملكة العربية السعودية، ليبيا و الكويت. و يبلغ عدد دولها الأعضاء الحاليين أحد عشرة دولة. و الهدف من إنشاء المنظمة هو التعاون البناء بين الدول الأعضاء و توحيد الجهود لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية في شتى مجالاتها، و الاستفادة من مواردها و إمكانياتها لإقامة المشاريع المشتركة و خلق صناعة بترولية متكاملة في إطار التكامل الاقتصادي العربي.²

العلاقات بين منظمة أوبك و منظمة أوبك:

هناك علاقة تربط بين المنظمة و بين منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، على الرغم من وجود فارق كبيرين أهداف كل منها. تأتي هذه العلاقة لوجود سبعة أعضاء من منظمة (أوبك)، إضافة إلى مصر التي تشارك في اجتماعات منظمة (أوبك) كمراقب. وقد شهدت صناعة البترول في دول المنظمة تطورات متلاحقة في مختلف المجالات، الأمر الذي ساهم في تدعيم مكانة المنظمة و تفعيل دورها في سوق البترول العالمي. ففي عام 2000 بلغت الاحتياطات المؤكدة من الزيت الخام في دول المنظمة أكثر من 633 مليار برميل. وهذا يمثل أكثر من 61% من الاحتياطي العالمي، كما بلغت احتياطياتها من الغاز الطبيعي أكثر من 35 تريليون متر مكعب، و هو يشكل أكثر من 22% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي.³

¹ -خالد بن منصور العقيل:رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية،PMDCO، ص: 40 .

² - فواد علي عبد الرحمن:اجتماع خبراء حول احصاءات الطاقة و إعداد ميزان الطاقة، منظمة أوبك،بيت الأمم المتحدة،بيروت،2012،ص: 2.

³ - www.alriyadhtrading.com/show-content-sub.php تم التصفح في 2016/02/28 على الساعة 18:45.

المطلب 2: الطلب العالمي للبتروول.

للطلب على النفط علاقة مباشرة بمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية و الدول النامية على حد سواء، و بالتالي احتمالات الانتعاش أو الركود الاقتصادي ستعكس على احتمالات زيادة أو انخفاض الطلب على النفط و على النشاطات الاقتصادية في الدول المصدرة له. و قد اتخذت هذه العلاقة مسارات مختلفة إلى حد ما خلال العقدين الماضيين، و ذلك بناء على معدلات أسعار النفط من جهة و على أنماط الاستهلاك و ترشيده في الدول المستهلكة من جهة أخرى. يرجع الارتفاع في الطلب العالمي على النفط بالدرجة الأولى إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته معظم مناطق العالم، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي سيأتي بيانها عند تنازل مستويات الطلب وفق المجموعات الدولية.

لقد بلغ معدل النمو في الاقتصاد العالمي 4.8% خلال عام 2000، و هو أعلى مستوى له في السنوات الخمس الأخيرة، حيث وصل معدل النمو في اقتصاديات الدول الصناعية إلى حوالي 4.2%، بينما تضاعف في الدول المتحولة بالمقارنة مع مستواه خلال عام 1999 حيث بلغ 4.9%. كما بلغ معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية 5.6% في عام 2000 مقابل 3.8% عام 1999. و لم تقف مستويات الأسعار التي شهدتها عام 2000 حائلا دون ارتفاع الطلب العالمي على النفط الذي ازداد بنحو 1 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 75.7 مليون برميل في اليوم، أي ما يعادل 1.3%¹.

جاء أداء الأسواق عام 2001 مغايرا تماما للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2000 حيث أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أداء الاقتصاد الأمريكي مما انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة على مستوى الطلب العالمي على النفط. أما خلال عامي 2003 و 2004 تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي العالمي و حقق الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4% و 5.1% خلال عامين 2003 و 2004 على التوالي.

وصلت نسبة التغير في عام 2004 إلى 4.8%، كما قاد هذا التحسن إلى زيادة في الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.5 مليون برميل/اليوم في عام 2005، كما استمر الاقتصاد العالمي خلال عام 2006 بالنمو بمعدلات جيدة بلغت 5.1% و يعزى ذلك للنمو الذي شهدته منطقة اليورو و أمريكا و الصين و الهند. ووصل الطلب العالمي على النفط في عام 2006 إلى 85.2 مليون برميل/اليوم خلال العام أي بزيادة 1.3% مقارنة بعام 2005، لقد زاد الطلب على النفط في عام 2007 حيث بلغ 1.2 مليون برميل/اليوم ليصل إلى 86.4 مليون برميل/اليوم و لكن عام 2008 انخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل 0.5% ليصل إلى 85.9 مليون برميل/اليوم.²

¹ - جميل طاهر: النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية (الفرص و التحديات)، ديسمبر، كانون الأول 1997، ص: 31.

² - عماد الدين محمد المزيني: العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العلمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص: ص.

إن الطلب العالمي لسنة 2009 انخفض بنسبة 1.5% مقارنة بـ 2008 حيث كان 85.9 مليون برميل/اليوم و صار 84.8 مليون برميل/اليوم، ثم ارتفع في سنة 2010 بنسبة 2.9% حيث أصبح 87.3 مليون برميل/اليوم، وبعد ذلك ارتفع إلى 88.1 مليون برميل/اليوم بنسبة 0.9% في عام 2011، ثم في عام 2012 ارتفع بزيادة طفيفة حيث أصبح 88.9 مليون برميل/اليوم بنسبة 0.9%، أما في عام 2013 فوصل إلى 89.9 مليون برميل/اليوم بزيادة قدرت بـ 1.1%.

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2014 نحو 12928.4 مليون طن مكافئ نفط (ما يعادل 259.6 مليون برميل للنفط يوميا) أي بنسبة قدرها 0.9% بالمقارنة مع عام 2013. استأثرت الدول الصناعية بحصة 42.5% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو 7.7% للدول المتحولة و 49.8% لبقية دول العالم. و قد شكل الطلب على النفط حوالي 32.6% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2014.

ارتفع الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال عام 2014 بواقع 1 مليون برميل/اليوم و بمعدل نمو يقل كثيرا عن العام السابق، متأثرا بالتحسن الطفيف في النمو الاقتصادي العالمي، حيث تعتبر حالة الاقتصاد العالمي معيارا مهما لمعرفة مقدار الطلب العالمي على النفط.

و قد استمر تأثير التباطؤ في النمو الاقتصادي على معدلات النمو في الطلب خلال السنوات الأخيرة إذ أن انخفاض معدل الاقتصاد العالمي من 5.4% خلال عام 2010 إلى 3.3% خلال عام 2014 صاحبه انخفاض في معدل النمو في الطلب على النفط من 2.9% في عام 2010 إلى 1.1% عام 2014.¹ وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 3: الطلب العالمي على النفط (مليون برميل/اليوم).

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
90,9	89,9	88,9	88,1	87,3	84,1	85,9	86,4	85,2	83,9	82,4	78,4	77,9	76,3	75,7

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مجموعة من الأشكال و الأرقام.

والطلب على البترول طلب مشتق لأن المنتجات المكررة و المصنعة كمنتجات نهائية قابلة للاستعمال و الاستهلاك النهائي هي التي تؤثر في الطلب على النفط الخام. و المرونة تعني استجابة الطلب على السلعة ما بشكل محسوس بالنسبة للتغير في سعر هذه السلعة. و يكون الطلب مرنا عندما يتأثر بالتقلبات في سعر السلعة، و يتصف بعدم المرونة عند ما لا يستجيب لتلك التغيرات. ومن هنا يطرح السؤال نفسه: هل الطلب على النفط يتصف بالمرونة؟

في هذا الخصوص يلاحظ جان بيير أولسم مايلي:

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015: صندوق النقد العربي، ص: 119.

إن الطلب على النفط على المدى الطويل يعتبر من دون شك مرنا، لأن التوجه نحو المصادر البديلة ممكن جدا، لأن تقنية تنمية مصادر الطاقات البديلة تعترضها صعوبات الاستثمار. و تحتاج إلى وقت طويل حتى يتم وضعها موضع الاستغلال الاقتصادي.

أما على المدى القصير فقد تم معاينة عدم مرونة الطلب على البترول بالنسبة للتغير في السعر عدة مرات، إذ بقي الطلب ثابتا مع استمرار الارتفاع في الأسعار، حيث لم تؤثر تلك الارتفاعات في خفض الطلب على البترول خاصة لدى الدول الصناعية و هي السوق الأهم. و يختلف الأمر بالنسبة للدول الفقيرة التي تجد نفسها عاجزة عن مواجهة الارتفاع الكبير للأسعار. ويتضح أن الطلب على البترول في الحالات العادية و استقرار السوق يرتبط بعوامل منها:

- عامل الزمن حيث تتعدم مرونة الطلب على النفط في المدى القصير ترتفع على المدى البعيد.
- المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للدولة و سياستها الطاقوية و ترشيد الاستهلاك و النظام الضريبي.
- العوامل الطبيعية و تغيرات المناخ و الفصول.
- توفر الطاقات البديلة و مستوى أسعارها مقابل أسعار النفط.

و ينقسم الطلب على النفط إلى قسمين رئيسيين، طلب لتوليد الطاقة و طلب على مشتقات النفط كمدخلات في الصناعات الإنتاجية، لذلك يعتمد كثير من الاقتصاديين عند تقديرهم لمرونة الطلب على البترول إلى أخذ متوسطات مرونة الطلب السعرية للقسمين السابقين و بشكل عام، تتصف مرونة الواردات البترولية بانخفاضها في الدول الصناعية. و يعود السبب في ذلك إلى عدم إنتاج البترول في كثير من هذه الدول، إضافة إلى أهمية الدور الذي يلعبه النفط فيها سواء على مستوى الاستهلاك أو الإنتاج. ونظرا لدور النفط كمدخل إنتاجي فإن مرونة طلبه منخفضة عموما، و هي في الأجل القصير أقل منها في الأجل الطويل.¹

و قد تراوحت تقديرات مرونة الطلب السعرية في الأجل القصير في الدول الصناعية ما بين 0.05- و 0.31- و في الأجل الطويل ما بين 0.25- و 0.85- و ذلك حسب النماذج المستخدمة في التقدير و طول الفترة الزمنية التي تغطيها النماذج القياسية و طريقة التقدير المطبقة.

وتتجه مرونة الواردات البترولية في الأجل الطويل للتزايد نتيجة لتحسين مستوى التقدم التقني عبر الزمن، حيث يساهم هذا التقدم في اكتشاف بدائل للطاقة و رفع كفاية استخدامها و زيادة المخزون المستكشف منها. لذلك نتج عن ارتفاع الأسعار البترولية زيادة الاستثمارات التي أنفقتها الدول الصناعية لإيجاد بدائل للنفط كالطاقة النووية و الشمسية و المائية و الغاز.... الخ. مما أدى إلى ارتفاع مرونة الطلب على

¹ - عيسى مقلد: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة- 2008/2007، ص- ص: 22- 23.

الواردات، و في المقابل نجد أن هذه الدول لم تستطع إحراز أي تقدم ملموس في مجال البدائل البترولية في قطاع المواصلات و النقل، لذلك بقيت مرونة الطلب منخفضة في هذا القطاع. و بمقارنة مرونة الطلب السعرية في الدول الصناعية مع مثيلاتها في الدول النامية نلاحظ ارتفاع المرونة في الدول النامية عنها في الدول الصناعية، و هناك سبب آخر لهذا الاختلاف يكمن في تباين نسبة الإنفاق على النفط من إجمالي الدخل، حيث يلاحظ ارتفاع هذه النسبة في الدول المتخلفة بمقارنتها بالدول الصناعية المتقدمة، مما يحمل هذه المرونات على الانخفاض في الدول الصناعية و الارتفاع في الدول النامية.

و لقد استغلت الدول المنتجة للبترول خاصية انخفاض مرونة الطلب السعرية للبترول في الدول الصناعية من أجل رفع الأسعار و تحقيق إيرادات إضافية من صادراتها النفطية، و في المقابل استخدمت الدول الصناعية حقيقة انخفاض مرونة الطلب من أجل زيادة مواردها البترولية و تدوير عوائد النفط عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على البترول و مشتقاته.

و يواجه الاقتصاديون المهتمون بأمور الطاقة مشكلة حساسة عند تقدير مرونة الطلب على النفط ، و تكمن هذه المشكلة في عدم انتهاج طريقة علمية موحدة تمكن الباحثين من الحصول على تقديرات متطابقة للمرونات، فالدراسات الخاصة بالطلب على الطاقة تعتبر الناتج المحلي الإجمالي و الأسعار كمحددات رئيسية لمرونات الدخل و السعر، و لكن تقديرات المرونات نتيجة لتنوع النماذج القياسية يؤدي لاختلاف تقديراتها من نموذج لآخر.

كما ساهم اختلاف الاقتصاديين في تعريف الطلب على الطاقة في تباين تقديرات مرونة الطلب على الطاقة، حيث اعتبره البعض طلبا على المادة الخام في حين اعتبره الآخرون مجموعا للطلب على المشتقات النهائية. و باختصار يبين التحليل الاقتصادي ارتباط مرونة الواردات البترولية طرديا بالعوامل و المحددات التالية:

توافر إمدادات الطاقة محليا، فكلما ارتفع إنتاج الدولة للطاقة ارتفعت مرونة الواردات السعرية فيها. توافر مصادر الطاقة البديلة كالفحم و الطاقة النووية و المائية، فكلما توافرت مصادر الطاقة البديلة ازدادت مرونة الواردات النفطية.

ارتفاع نسبة الدخل الفردي المنفقة على البترول، فكلما زادت تلك النسبة ارتفعت مرونة الواردات النفطية. مستوى السعر السائد بالسوق، فكلما ارتفع سعر السوق ارتفعت مرونة الواردات، علما بأن سعر النفط الخام و مستوى الضريبة على النفط و سعر الصرف.

تعدد استخدامات السلعة، فكلما تعددت استخدامات النفط ارتفعت مرونة الواردات النفطية.¹

¹ - ممدوح الخطيب الكسراني: مرونة الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي "دراسة قياسية"، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ص- ص: 09-10.

المخاطر التي قد تواجه الطلب:

إن الطلب المتوقع على الطاقة عرضة للافتراضات الأساسية المتعلقة بنمو إجمالي الناتج المحلي. هنا يبرز خطر وقوع الاقتصاد العالمي في ركود طويل الأمد و عميق بحيث يؤثر سلبا على كل من الصين الهند و يؤدي إلى خفض الطلب على النفط و هبوط أسعاره. قد يدفع ارتفاع الأسعار في الدول النامية الحكومات إلى تخفيف أو إلغاء الإعانات النفطية العالية الكلفة مما يفضي إلى تغيير هيكل في نماذج الطلب. كما أن تردد العديد من الدول الناشئة في زيادة أسعار النفط لتعكس السعر العالمي كان له في حد ذاته أثر فعال في زيادة الطلب على النفط. تفترض التوقعات الحالية عدم وجود أي اختراق تكنولوجي علمي و منخفض الكلفة في صناعة السيارات غير العاملة على البترول يمكن اعتماده سريعا. لكن إذا ما تحقق الأمر فإن الطلب على النفط سيشهد تراجعا حادا.¹

المطلب 3: تسعير النفط و العوامل المؤثرة فيه.

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة و هو النفط، و يحرك هذه السوق قانون العرض و الطلب في الغالب، إضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذه السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية و العسكرية و المناخية و تضارب المصالح بين المستهلكين و المنتجين و الشركات النفطية الكبرى، أما في ما يخص سعر النفط فهناك:

1- **السعر الاسمي:** هو القيمة النقدية بالدولار التي تعطى لوحدة واحدة من النفط (البرميل) خلال

لحظة زمنية معينة، و يتحدد بناء على قانون العرض و الطلب و عوامل أخرى.

2- **السعر الحقيقي:** هو يعبر عن تطور السعر خلال فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه

خلال تلك الفترة من تضخم أو تغير في سعر صرف الدولار (الذي يسعر به النفط) و ينسب

السعر الحقيقي إلى سنة الأساس.²

تعتبر أسعار النفط الخام إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي حيث تميل الحكومات و الشركات إلى إنفاق الكثير من الوقت و الطاقة لمعرفة أين تتجه أسعار النفط. إذا أردنا تبسيط الأمور يمكن القول أن قوى العرض و الطلب هي من العوامل المؤثرة على أسعار النفط. فمثل غيره من السلع و الأشياء في حياتنا اليومية، إذا ارتفع الطلب عليها ارتفع سعرها و العكس صحيح.³

إن معرفة العوامل المحددة لسعر النفط أمر مهم خاصة للدول المنتجة له، حيث أن معرفة هذه العوامل تساعد على إحداث تغييرات عليها زيادة أو نقصانا من أجل ضمان استقرار أسعار النفط و تمكنا من الحصول على موارد مالية هامة لتلبية حاجة الاقتصاد و المجتمع فيها، كما أن الدول المستوردة للنفط

¹ - التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، مرجع سبق ذكره، ص:18.

² - حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسينية بن بو علي، الشلف، 2009/2008، ص:52.

³ - www.dailyfx.com: تم النصف في 2016/02/28 على الساعة 11:09 .

تبقى اقتصادياتها مرتبطة بالنفط و أسعاره فمعدلات النمو فيها معرضة لعدم الاستقرار لتقلب أسعار النفط، وتتنوع هذه العوامل و تتشابه فيما بينها.¹

1- تأثير موازين القوى في أسعار النفط:

تتمثل موازين القوى في صناعة النفط في الأطراف الثلاث الرئيسية هي: الشركات متعددة الجنسيات و الدول المنتجة و الدول المستهلكة. و تمنح هذه الأطراف سلطات غير متكافئة، و لذلك نجد لدى كل منها إستراتيجيتها الخاصة وفقا لمصالحها. و في تحليل لمفهوم الأسواق البترولية كهياكل قائمة بذاتها نجد أن المؤثرين فيها ليسوا بالضرورة المنتجين و المستهلكين قطبا العملية التجارية في أي سوق تخضع لقاعدة توازن العرض و الطلب، حيث اتضح من متابعة تطور أسعار الصناعة البترولية أنها لا تخضع لمعايير المنافسة التامة و آلية العرض و الطلب، و لذلك أدى التحليل الخاص بموازين القوى ببعض الباحثين إلى التركيز على بعض الأطراف كقوة محركة للسوق و من ثم الأسعار، بينما ركز البعض في المقابل على المفاهيم الجيوسياسية في تكوين الأسعار و آخرون ركزوا على جميع الأطراف و أهملوا التحليل الاقتصادي.

2- الأرباح العالية في الصناعة النفطية الدولية كمحرك للسوق:

إن أسعار السلع الرأس مالية تتأثر باقتصاد الوفرة، و هو تأثر الكمية المنتجة في تكلفة الوحدة المنتجة، ومعناه أنه كلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كلما كانت الأرباح عالية. و ينطبق هذا المبدأ على البترول في المراحل الأولى من الإنتاج، لكن عند مرحلة معينة من إنتاج البترول الخام نرى أنه كلما زادت الكميات المنتجة زادت معها التكاليف، وذلك بسبب أن آبار البترول تحتاج إلى تقنيات مساندة إضافية عند استخراج كميات إضافية قد تزيد عن 30% فأكثر من طاقة إنتاج أي بئر. كما أنه بسبب زيادة الطلب على البترول، يتم التنقيب عنه في مناطق بعيدة و صعبة و هي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية و استثمارات مكلفة.

3- المضاربة كعامل محرك للسوق:

إن المضاربة في الآونة الأخيرة من خلال السوق الفورية SPOT MARKET التي ظهرت في الثمانينات ثم تطورت بعد ذلك، و يتم عبرها تسويق أكثر من ثلث النفط العالمي، أصبحت من العوامل الأساسية التي تؤثر في حركة الأسعار، و أشهرها أسواق خليج الولايات المتحدة و روتردام بهولندا و سنغافورا بآسيا، إلى جانب أسواق بترول معروفة مثل بورصة نيويورك و بورصة لندن. و تعمل المضاربة المسماة بغير التجارية في هذه السوق على جني الأرباح "أي التي لا تبحث عن اقتناء البترول لمواجهة الاحتياجات الفعلية للمصافي"، و أيضا التأثير في

¹ - حمادي نعيمة: مرجع سبق ذكره، ص:67.

الأسعار بما يحقق مصالح المضاربين، و تعد إحدى أهم العوامل الأساسية في تشكيل أسعار و تقلباتها و المحرك للسوق البترولية و صناعة النفط.¹

4- المنهج الحدي و مبدأ الندرة: يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعا في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد، و يقوم تفسير الندوة على حقيقة أن النفط شأنه من شأن أي مورد طبيعي غير متجدد، و بالتالي فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة لابد و أن تؤدي إلى ارتفاع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى المسارعة في الوصول إلى نقطة نضوب.

5- تحليل أثر المنافسة: يعطي بعض الاقتصاديين أهمية كبرى لدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط، حيث يرى هذا البعض أن قوى المنافسة تسيطر على كل الشركات و الدول المنتجة. و يعتقد بقوة الاتجاه الانكماشى في السوق النفطية العالمية إلى درجة قد تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة. و يدعم هذا القول بتحليل يعترف بدرجة التنافس في السوق تؤثر بشكل واضح على مستوى الأسعار في السوق النفطية.²

6- العرض: و الذي يعتمد على الاحتياطات المثبتة و تطورها في الدول المنتجة و المعروفة و اكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية في هذه الدول أو مناطق أخرى في العالم. إضافة إلى كميات النفط المستخرجة منها و الطاقات الإنتاجية و التصديرية المتاحة.

7- الموقع الجغرافي: لمرافق التصدير لأي نوع من النفط إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام.³

و توجد هناك العديد من العوامل المفسرة لأسعار النفط على المدى القصير، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1) عوامل الطلب: إن زيادة أو نقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول الصناعية أو النامية يعتبر عاملا مساعدا في تغيير الأسعار.

2) عوامل الإمدادات: إن ارتفاع مستوى إمداد الأسواق العالمية بالنفط يعتبر عاملا مؤثرا في تراجع سعر النفط و العكس صحيح أيضا.

3) عوامل سياسية: قد تكون ناجمة عن حروب أهلية أو إضرابات لعمال مصافي النفط، مما يؤدي بالتالي إلى تراجع الإمدادات إلى السوق العالمي أو ربما توقفها، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط.⁴

مع بداية القرن الواحد و العشرين استعادت أسعار النفط انتعاشها، لكن بعض الأحداث التي عرفها العالم بعد ذلك ساهمت بشكل كبير في التأثير على السوق النفطية و على الأسعار، أهمها أحداث

¹ - عيسى مقلد: مرجع سبق ذكره، ص23.

² - عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص12.

³ - نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية: مرجع سبق ذكره، ص:4.

⁴ - عيسى محمد الغزالي: مرجع سبق ذكره، ص:13.

11/09/2001 على برجى التجارة العالمية في نيويورك، الحرب الأمريكية البريطانية على العراق منذ مارس 2003، و تداعيات أزمة الرهون العقارية في الو.م.أ سنة 2007 و الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

عرفت أسعار النفط تذبذباً خلال الفترة 2000-2003، حيث بدأت أسعارسلة أوبك عام 2000 بـ 27.6 دولار للبرميل و تأثرت السوق النفطية العالمية بأحداث 11/09/2001 فيالو.م.أ بانخفاض سعر برميل سلة أوبك إلى 23.12 دولار للبرميل مثلما هو حال باقي أسعار الخامات العالمية و كان لهذه الأحداث تأثير سلبي على أسعار النفط الخام و المنتجات النفطية لعدة شهور نتيجة تدهور معدل النمو الاقتصادي و ما نتج عنه من انخفاض حاد في الطلب على النفط إلى 120 ألف برميل/اليوم سنة 2001. و مع نهاية الربع الأول من 2003 بدأت أسعار النفط تسجل ارتفاعات متواصلة و غير مسبقة، و كان ذلك بعد العدوان على العراق، حيث سجلت سلة أوبك 28.1 دولار للبرميل سنة 2003¹.

عرفت بداية سنة 2004 بعض الأحداث التي ساهمت في الارتفاع المتواصل لأسعار النفط، ففي روسيا توقف إنتاج النفط نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية و شركة بوكوس النفطية، و زاد الاعتماد على نفط الشرق الأوسط من خلال طلب الدول الصناعية من هذه الأخيرة زيادة إنتاجها حتى تحافظ على مخزونها الإستراتيجي، حيث أن دول أوبك كانت تنتج 30 مليون برميل/اليوم من النفط و مع ذلك لم تكن قادرة على مجاراة الطلب العالمي على النفط، الذي ارتفع بالموازاة مع ارتفاع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى و الصين و الهند و البرازيل، لكن ارتفاع أسعار النفط لم يشكل أزمة في سنة 2004 نتيجة تدهور قيمة الدولار الأمريكي و ارتفاع الضرائب على المنتجات النفطية التي تفرضها الدول المستهلكة للنفط، و في سنة 2005 واصلت أسعار النفط مسارها التصاعدي بزيادات متوسطة في سعر البرميل، ومع بداية 2006 بدأت أسعار النفط تقفز إلى أعلى من 50 دولار للبرميل لمختلف الخامات الأساسية، ثم تواصل هذا الارتفاع خلال 2007 و النصف الأول من 2008 عندما تخطى سعر برميل النفط الخام 100 دولار، و يعود هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية:

- عجز القدرة الإنتاجية الفائضة لدول الأوبك بالإضافة إلى عجز مصانع التكرير عن استغلال كل ما هو معروض من النفط بسبب نقص الاستثمار في هذا القطاع و تغير نوعية النفط المستخرج إلى النفط الثقيل و الحمضي، بالإضافة إلى قلة مرونة دول أوبك في التعامل مع تغيرات أسواق النفط و زيادة الطلب على النفط.
- النمو السريع للاقتصاد العالمي الذي انتقل من 2.5% سنة 2001 إلى 5.3% سنة 2004، و من 4.9% سنة 2005 إلى 5.4% سنة 2006، و الذي تزامن مع زيادة الطلب على النفط

¹- حمادي نعيمة: مرجع سبق ذكره، ص:94.

خاصة من طرف الو.م.أ و الصين التي ارتفع طلبها على النفط بـ51% في 2006 عما كان عليه في 2005.

- تفاقم الاضطرابات الجيوسياسية في المناطق النفطية مثل الملف النووي الإيراني، العدوان على العراق الذي مازال قائما حتى 2008.¹

ثم في سنة 2009 انخفضت قليلا لأقل من 70 دولار للبرميل في أواسط شهر أغسطس/آب، لتنتقل إلى مستويات قياسية في نهايات أكتوبر، ليرتفع سعر النفط عام 2010 إلى حوالي 77 دولار للبرميل و يواصل ارتفاعه في عام 2011 ليصل إلى 107 دولار تقريبا. و مع تزايد سعر النفط تأثر المستوى المعيشي سلبا في الدول الغير منتجة، و ازدادت كلفة الإنتاج في الدول الصناعية، مما قلل من هامش الربح للشركات غير النفطية، وقد أدى هذا أيضا إلى القلق على استقرار الاقتصاد العالمي و قدرته على الاستمرار في النمو، و فقد الاقتصاد قدرته على انتاج الوظائف و الدخل فيما تتصاعد أرباح الشركات النفطية في الغرب بشكل خيالي.²

و هذا الجدول يبين تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك من 2000 إلى 2011.

جدول رقم 4 : تطور حركة الأسعار الشهرية (سلة خامات أوبك 2000-2011)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
جانفي	24.6	24.1	18.3	30.3	30.3	40.2	58.5	50.8	88.4	41.5	76.0	92.8
فيفري	26.8	25.4	19.0	31.5	29.6	41.7	56.6	54.6	90.6	41.4	73.0	100.3
مارس	26.7	23.7	22.6	29.8	32.1	49.1	57.9	58.6	99.0	45.8	77.2	109.8
أفريل	22.9	24.5	24.8	25.3	32.4	49.6	64.4	63.5	105.2	50.2	82.3	118.1
ماي	26.9	26.3	24.8	25.6	36.3	46.9	65.1	64.5	119.4	57.0	74.5	109.9
جوان	29.1	26.1	23.8	26.8	34.6	52.0	64.6	66.9	128.3	68.4	73.0	109.0
جويلية	27.9	23.7	25.2	27.4	36.3	53.1	68.9	71.9	131.2	64.6	72.5	111.6
أوت	29.1	24.5	25.9	28.6	40.3	57.8	68.8	68.7	112.4	71.4	74.2	106.3
سبتمبر	31.5	24.4	27.4	26.4	40.4	57.9	59.3	74.2	96.9	67.2	74.6	107.6
أكتوبر	30.4	19.6	27.3	28.1	45.4	54.6	55.0	79.4	69.2	72.7	79.9	106.3
نوفمبر	31.2	17.7	24.3	28.5	38.9	51.3	55.4	89.0	49.8	76.3	82.8	110.1
ديسمبر	24.1	17.6	28.4	29.6	35.7	52.6	57.9	87.2	38.6	74.0	88.6	107.3

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترو، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، أعداد 2002-2012.

نلخص من الجدول أن أسعار النفط بلغت ذروتها سنة 2008 أبان الأزمة المالية العالمية، و لكنها أخذت بالانخفاض عام 2009 و عادت ارتفعت عام 2011، و لقد بذلت الدول النفطية و على رأسها دول

¹ - نفس المرجع ، ص:98.

² - عماد الدين محمد المزيني: مرجع سبق ذكره ، ص- ص: 328 - 329.

مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في الأوبك (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر) جهودا كبيرة عام 2000 للمحافظة على استقرار أسعار النفط و معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، و ذلك عن طريق الزيادة في الإمدادات، كما أن عام 2008 كان غير عادي للسوق و الصناعات البترولية بسبب الأزمة المالية العالمية، و كذلك عام 2009 هو الآخر غير عادي فخلاله تحدد مسار العرض و الطلب العالمي على النفط و مسار الاستثمارات النفطية و السياسات التي اتخذتها العديد من الدول المستهلكة و المنتجة للنفط.¹

تميزت سوق النفط العالمية خلال سنة 2013 بحالة من التوازن النسبي و استقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك متراوحة ما بين 100.7 إلى 112.8 دولار للبرميل خلال أشهر السنة و بلغ المتوسط السنوي 105.9 دولار للبرميل بالمقارنة مع 109.5 دولار للبرميل في عام 2012، أي بانخفاض 3.6 دولار للبرميل، ما يعادل حوالي 3.3%، و شهد النصف الأول من العام درجة أعلى نسبيا من التقلبات السعرية لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية لسلة أوبك ما بين 100.7 و 112.8 دولار للبرميل بالمقارنة مع النصف الثاني، الذي تراوحت خلاله الأسعار ما بين 104.5 و 108.7 دولار للبرميل. تتحدد مستويات أسعار النفط العالمية عادة على ضوء جملة من العوامل المتنوعة و المتداخلة و باتجاهات متفاوتة، فمنها ما يدفع بالأسعار نحو الصعود و منها ما يدفعها إلى الهبوط، و قد اكتسبت عوامل أساسيات السوق بما يعكس مستويات العرض و الطلب دورا أكثر أهمية خلال عام 2013 بالمقارنة مع السنوات القليلة السابقة. و من بين العوامل الرئيسية التي أثرت في حركة أسعار النفط خلال العام ما يلي:

- وفرة إمدادات النفط العالمية و توسيع الطاقة الإنتاجية العالمية الناجمة عن النجاح الذي تحقق في استغلال مصادر النفط غير التقليدية فيالو.م.أ مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي و تحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تفوق مليون برميل في اليوم خلال عام 2013، و هذا العامل حد من ارتفاع مستويات الأسعار خلال العام.
- جهود منظمة أوبك و قراراتها الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغيير و التي كان لها دور هام في توازن سوق النفط و استقرارها. كما عملت بعض دول المنظمة جاهدة للتعويض عن التخفيض الذي حصل في إنتاج بعض الدول الأخرى لتفادي نقص الإمدادات في السوق، و يعد ذلك عاملا حاسما وراء حالة الاستقرار النسبي التي اتسم بها السوق خلال العام.
- التطور الجيوسياسي و بخاصة في سوريا و ليبيا نتجت عن تخفيض كبير في الإنتاج، إلا أن وفرة الإمدادات النفطية العالمية حدثت من تأثير تلك التطورات في رفع الأسعار.²

¹ نفس المرجع السابق ، ص:330.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013: مرجع سبق ذكره، ص- ص:107-109.

- المحادثات التي حصلت حول برنامج إيران النووي و الحظر النفطي المفروض عليها من قبل الإتحاد الأوروبي و العقوبات المالية من قبل الو.م.أ و تخفيض حدة التوترات الجيوسياسية و التي أدت إلى اتجاه الأسعار نحو الانخفاض ما يعرف بـ"علاوة الخوف"(fearpremium) في أسعار النفط خلال العام.
- التعافي الاقتصادي العالمي و إن كان بمعدلات لا تزال متواضعة خلال العام، الأمر الذي يؤثر إيجابا في الطلب العالمي على النفط و يعتبر عاملا داعما للأسعار.
- حركة أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية، حيث اعتبر الضعف النسبي لسعر صرف الدولار مقابل اليورو أحد العوامل وراء ارتفاع أسعار النفط أوائل العام.
- كان للمضاربات دور محدود نسبيا و خاصة خلال النصف الثاني من العام في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة و كفاية الإمدادات النفطية العالمية خلال العام.
- عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، خاصة و أن العام قد بدأ بطقس بارد نسبيا في معظم الدول في نصف الكرة الشمالي و الذي كان له تأثير على الأسعار، وهناك إجماع بأن النصف الثاني من العام قد شهد تعافيا في الطلب على النفط على أسس موسمية أيضا.
- انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام 2014 بشكل ملحوظ لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق كبير ما بين حوالي 59.5 و 107.9 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، و بلغ المتوسط السنوي للسلة 96.2 دولار للبرميل خلال العام منخفضا بحدود 9.7 دولار للبرميل ما يعادل انخفاض بنسبة 9% بالمقارنة مع عام 2013. و شهد النصف الأول من العام تقلبات سعرية محدودة لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة أوبك ما بين 104.2 و 107.9 دولار للبرميل بالمقارنة مع النصف الثاني من العام الذي شهد انخفاض حاد في الأسعار .
- أما بانسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد بلغ معدل سعر سلة أوبك 104.7 دولار للبرميل خلال الربع الأول من العام ليرتفع خلال الربع الثاني إلى 105.9 دولار للبرميل قبل ان يعاود السعر الانخفاض خلال الربع الثالث و يصل إلى 100.8 دولار للبرميل، و واصل الانخفاض خلال الربع الرابع من العام ليصل إلى 73.4 دولار للبرميل، أي بنسبة 27% بالمقارنة مع الربع الثالث، و هو أقل مستوى منذ الربع الثالث من عام 2010.

ونتيجة لذلك فقد شهد عام 2014 اتساعا واضحا في الفروقات ما بين الحد الأقصى و الأدنى لأسعار سلة أوبك خلال العام اتصل إلى حوالي 48.4 دولار للبرميل، بالمقارنة مع 12 دولار للبرميل، كفرق ما بين أعلى و أدنى معدل شهري لأسعار السلة خلال عام 2013.¹

تتحدد مستويات أسعار النفط العالمية عادة نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة و المتداخلة و باتجاهات متفاوتة، و بالإمكان إدراج العوامل الرئيسية التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط خلال العام كما يلي:

- تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية، وخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الـ.م.أ و ما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي و تحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تقترب من 2 مليون برميل/اليوم خلال 2014.
- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط.
- توجه كبرى الدول المصدرة للبتترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار خلال خفض الإنتاج، و هو ما خلق الفجوة بين العرض و الطلب.
- عدم تأثر التطورات التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للبتترول مثل: العراق و ليبيا على حجم الإنتاج، و هو ما جاء مخالفا للتوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2014.
- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية و الصين على النفط الخام، و هما من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، و خاصة مع استمرار مع استمرار معانات الدول الأوروبية اقتصاديا و ماليا، و تزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة النمو العالمي
- تزايد مستويات المضاربات خلال النصف الثاني من العام، في ظل العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.²

¹- نفس المرجع السابق، ص 125.

²- نفس المرجع السابق، ص: 126.

المبحث 3: أزمة النفط العالمية الراهنة.

شهدت الدول المصدرة للنفط صدمة نفطية منذ النصف الثاني من سنة 2014 و استمرت إلى بداية السنة الجارية، وعرفت صناعة النفط هبوطا وارتفاعا في السابق، لكن الهبوط في الـ18 شهرا الأخيرة كان الأعنف منذ تسعينيات القرن الماضي.

المطلب 1: لمحة عن أزمة النفط .

يعيش العالم أزمة حقيقية، تكمن في انخفاض أسعار البترول بالأسواق العالمية، و هو الأمر الذي ألقى بظلاله على دول عدة، أبرزها المملكة العربية السعودية، إيران و روسيا، خاصة في ظل اعتماد تلك الدول على إيرادات تصدير البترول و الغاز الطبيعي بصفة أساسية كمصدر رئيسي للدخل القومي. و تأتي على رأس البلدان المتضررة روسيا، و التي تكبدت خسائر ضخمة في الأسابيع الأخيرة، جراء انخفاض غير مسبوق لأسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث يتوقع الخبراء أن تصل خسائر موسكو من إنتاج البترول إلى 63 دولار للبرميل الواحد.¹

ووفقا لأحدث عدد من تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الذي يصدره البنك الدولي فانخفاض أسعار النفط جاء نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل منها ارتفاع المعروض النفطي و انخفاض الطلب لسنوات عديدة، و تراجع المخاطر الجيوسياسية في بعض مناطق العالم، و التغير الكبير في أهداف سياسة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، إضافة إلى ارتفاع سعر الدولار.

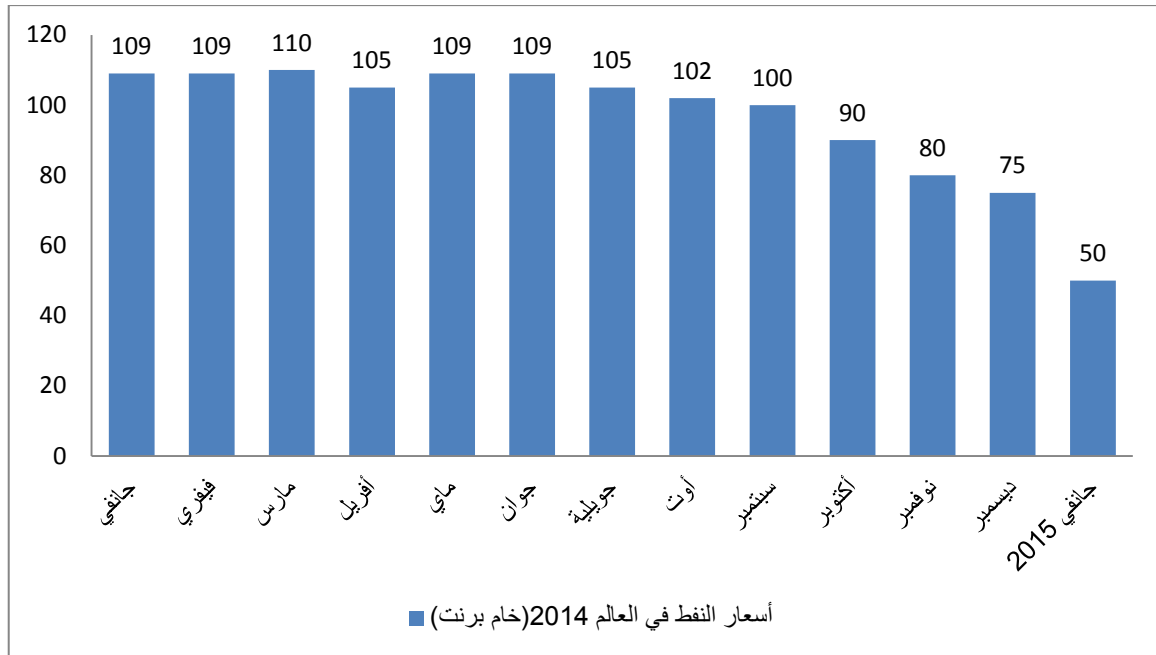
و لعبت العوامل المرتبطة بالمعروض دورا أساسيا في ذلك الانخفاض، و من المتوقع أن تستمر أسعار النفط في انخفاضها خلال عام 2015 يصاحبها تحول ملموس في الدخل من البلدان المصدرة إلى البلدان المستوردة للنفط، فانخفاض الأسعار يعني لكثير من البلدان المستوردة زيادة معدل النمو و ضعف الضغوط على معدل التضخم و الميزان الخارجي و المالية العامة.

يبدو أن هبوط أسعار النفط يمثل تحديات ضخمة للبلدان المصدرة الرئيسية، حيث أنه سيؤثر سلبا على توقعات النمو و على مراكزها المالية و الخارجية، و إذا استمر هذا الانخفاض في الأسعار سيخلق ذلك

¹ www.dostro.org تم التصفح يوم 2016/02/28 على الساعة 18:11.

على الأخص مخاطر للاستثمارات في بعض البلدان المنخفضة الدخل أو في المصادر غير التقليدية مثل زيت الطفل أو الرمال الزيتية أو حقول النفط في المياه العميقة.¹

رسم توضيحي رقم 2: أسعار النفط سنة 2014 (خام برنت قياسي).



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على opecmonthlyoilmarket report-2014.

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو هبوطاً مطرداً، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، وانخفض إلى ما دون 50 دولار، و يعزى هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض و الطلب، فضلا عن قوة العملة الأمريكية أو تأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحليين يشكك في هذا الأمر و يربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام و وفرة المعروض في أسواق النفط لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، و تحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات الأمريكية المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.²

¹ www.mohit.com: أزمة النفط و تداعياتها على دول الخليج، تم التصفح يوم: 2016/02/28 على الساعة 18:24.

² www.aljazeera.net/knowledgegate/news: انهيار أسعار النفط و تداعياته، 2015/01/17، تم التصفح يوم 2016/02/28 على الساعة 18:16.

المطلب 2: أسبابها:

- **طفرة الطاقة الأمريكية:** ساهمت طفرة الطاقة في أمريكا الشمالية في زيادة إمدادات النفط العالمية، حيث شهدت صناعة النفط و الغاز في ولاية داكوتا الشمالية، تكساس، لويزيانا و أوكلاهوما و غيرها توسعات رئيسية في جميع نواحي الجانب الصخري، و هو ما ساهم في خلق طلب قوي على موردين خطوط الأنابيب و المعدلات فضلا عن خطوط السكك الحديدية، و لكن في النهاية هذا يمكن أن يسبب اختناقات حادة في الإمدادات. و عندما زادت أسعار النفط عن 100 دولار تدفقت الأرباح، بينما بدت المشروعات أقل جاذبية عندما وصلت الأسعار إلى 90 دولار، و إذا انخفضت دون 80 دولار سيصيب الخمول العديد من المشروعات. و ساعدت طفرة الطاقة في تعزيز الإمدادات العالمية، و التي بالتالي خفضت أسعار النفط، و بالفعل حذرت منظمة الدول المصدرة للبتروك أوبك و دول أخرى من أمريكا الشمالية لا تزال المحرك الرئيسي لنمو المعروض من خارج أوبك في عام 2014.
- **اتجاهات المخزون:** أظهرت البيانات الأخيرة الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة أن المخزونات الأمريكية الأسبوعية للنفط ارتفعت بمقدار 5 مليون برميل ليصل الإجمالي إلى 361.7 مليون برميل.¹
- **هبوط الطلب:** إن اقتصاديات أوروبا و الدول النامية تتميز بالضعف، يضاف إلى ذلك أن السيارات أصبحت أكثر قدرة على توفير الطاقة، و هكذا فإن نمو الطلب في تناقص بسبب ما يسمى الاقتصاد الرقمي الذي أدخل على التكنولوجيا تغييرات هيكلية.²
- **سياسة منظمة الأوبك:** تلعب سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الدور الأهم في تحديد سعر النفط الخام، فقد صرح عبد الله البديري أمين عام المنظمة مؤخرا إلى أن الدول الأعضاء لن تسعى إلى تخفيض إنتاج النفط لكي تدعم الأسعار، بل أن المنظمة تعتمد على ارتفاع الطلب العالمي للنفط الذي بدوره سوف يدعم الأسعار. أظهر تقرير لمنظمة أوبك منذ بضعة أيام أن أعضاء المنظمة قد أنتجوا حوالي 31.25 مليون برميل/اليوم خلال الربع الثاني أي 3 مليون برميل إضافي عن حجم الطلب العالمي ذلك يعني أنه حتى لو خفضت أوبك حجم إنتاجها اليومي بمقدار 2 مليون برميل/اليوم فإن ذلك لن يدعم ارتفاع الأسعار، المشكلة الأساسية لمنظمة الأوبك و خاصة السعودية الدولة الأكثر تصديرا للنفط في العالم أنه ليست من مصلحتها تخفيض الإنتاج اليومي و ذلك لحماية حصتها السوقية.
- **الركود العالمي و الصين:** إن الركود الاقتصادي و خاصة في الصين التي هي محرك أساسي للاقتصاد العالمي أثر بشكل مباشر على أسعار النفط فتراجع طلبات المصانع و خاصة

¹ - www.alshahedkw.com/index.php: تم التصفح في 2016/02/28 على الساعة 18:26.

² - www.alijazeera.net/news: أربعة أسباب رئيسية لهبوط أسعار البترول، تم التصفح في 2016/02/28 على الساعة 18:51.

الصادرات. كان تأثيره سلباً على النفط حيث انخفضت الصادرات حوالي 8.3% بسبب الضعف على السلع الصينية كما تراجع مؤشر أسعار المنتجين إلى 5.4% الذي يعد أدنى مستوى منذ أكتوبر 2009، إضافة إلى ذلك تشير التوقعات إلى احتمال تسجيل الصين معدل النمو الأدنى منذ سنين عديدة ليصل إلى 7% أو حتى أدنى من ذلك. كل هذه العوامل تزيد من التأثير السلبي على النفط الخام.¹

- **ارتفاع حجم الإنتاج العالمي:** خصوصاً من خارج أوبك، وعلى وجه التحديد من كندا، الو.م.أ و البرازيل، أي من إنتاج نفط الرمال الزيتية و النفط الصخري و نفط المياه العميقة. و في مقابل زيادة متوقعة في الطلب بـ1.1 مليون برميل/اليوم سنة 2015، تزيد الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاجها بـ1.4 مليون برميل/اليوم ما يرفع الإنتاج العالمي إلى 92.3 مليون برميل/اليوم.²

- **الإستراتيجية السعودية في التعامل مع الواقع الجديد:**

عبر العقود القليلة الماضية لعبت السعودية دور ما يعرف بـ"المنتج المرجع" "swing producer"، بزيادة الإنتاج لمقابلة الطلب العالمي للمحافظة على استقرار الأسعار، و هناك حسب المراقبين ما يشير إلى حصول تغيير هيكلي في الإستراتيجية السعودية، إذ بدلاً من الدفاع عن نطاق سعري بحدود 100 دولار للبرميل تتطلع السعودية للمحافظة على حصتها من السوق.³

المطلب 3: آثارها.

تختلف الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط اختلافاً كبيراً من بلد لآخر، و بحسب خبراء الهبوط الحاد لأسعار النفط فإنه يبدو نعمة للبلدان الرئيسية المستهلكة للنفط في وقت تجددت فيه المخاوف بشأن النمو الاقتصادي، لكنه قد يكون نقمة للبلدان المنتجة.

1- الآثار الإيجابية: تتمثل في:

- خفض التكاليف في الدول المنتجة للسلع و الخدمات.
- زيادة النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة.
- خفض التكاليف التشغيلية.⁴

2- الآثار السلبية: و تشمل على ما يلي:

لا شك أن ثمة مخاوف متصاعدة ناتجة عن الانخفاض المتسارع لسعر النفط سواء كان ذلك لدى المنتجين أو المستهلكين، فالدول المنتجة و المصدرة للنفط عرفت انتعاشاً محسوساً في

¹ - www.daifyfx.com/taidawul-news/10/08/2015: تم التصفح يوم 2016/02/28 على الساعة 18:25.

² - www.alghad.com: انخفاض أسعار النفط أسبابه و تداعياته، تم التصفح يوم 2016/02/28 على الساعة 18:33.

³ - www.newsabah.com: تم التصفح في يوم 2016/02/28 على الساعة 18:29.

⁴ - www.aofaqcenter.com: تم التصفح يوم 2016/02/28 على الساعة 18:50.

اقتصادياتها في العشرية الأولى من القرن 21، لا سيما التي تعتمد في دخلها القومي على الأرباح النفطية كروسيا و الجزائر و فنزويلا و غيرها.

فالارتفاع الكبير للنفط إلى غاية 2014 كان له آثار على سياسات الدول المنتجة سواء على مستوى سياستها الخارجية أو الداخلية، بعض الدول المنتجة زاد حضورها على المستوى الدولي بامتلاء خزائنها، لا سيما التي تعارض الهيمنة الأمريكية كما هو الشأن بالنسبة لروسيا و إيران و فنزويلا و روسيا التي كانت تملك النفوذ الإستراتيجي في أوكرانيا، قامت بضم شبه جزيرة القرم كردة فعل منها على الدعم الذي حظي به الموالون لإنضمام أوكرانيا إلى أوروبا، و لجأ الغرب إلى العقوبات الاقتصادية ضد موسكو، كي تتوقف عن دعم الموالين لها شرق أوكرانيا. أما الدول المستهلكة للنفط كأوروبا، فهذه أنباء مفرحة لمنطقة اليورو على العموم التي عرفت أزمة اقتصادية عاصفة منذ الأزمة المالية سنة 2008، و يرى المحلل الاقتصادي فليب وايتشر أنها أفضل وسيلة لإعادة الانتعاش الاقتصادي في الدول الأوروبية. أما الولايات المتحدة بدورها حققت وفرة مالية قياسية وصلت إلى مليار دولار في اليوم بسبب هذا الانخفاض، و هذا سيكون له أثر إيجابي كبير في استعادة الانتعاش للاقتصاد الأمريكي. لكن من جهة أخرى هذا الانخفاض يراه المدافعون عن البيئة ضربة قوية لكل المحاولات التي اتخذتها البلدان المستوردة للنفط لتطوير الطاقات البديلة. أما بالعودة إلى زيادة الاعتماد على النفط فهو يهدد الأمن البيئي القومي لهذه البلدان، و يهدد السياسة الخارجية لهذه البلدان إذا ما زاد اعتمادها على استيراد النفط، و بالتالي ستبقى رهينة متطلبات الدول المصدرة و في الأخير أصبح من الضروري بالنسبة للدول المصدرة للنفط أن تفكر جديا في تنويع مصادر دخلها، و إرساء اقتصاد حقيقي رأسماله الأساسي هو الفرد، أي الاستثمار في الفرد.¹

و مرة أخرى يعيد سيناريو الأسعار المنخفضة تأكيد ضرورة السير بخطى أسرع في تنفيذ إستراتيجية تنويع مصادر الدخل حفاظا على استقامة معدلات النمو الاقتصادي، و خروج الاقتصاديات الخليجية من حالة الانكشاف الكبيرة كمتغيرات السوق النفطي، و مضى كل منها منفردا و متعاوننا مع أشقائه في تنفيذها.²

¹ - www.alriyadhateading.com: تم التصفح يوم 2016/02/28 على الساعة 18:45.

² - www.alghad.com/articles: انخفاض أسعار النفط أسبابه و تداعياته. تم التصفح يوم 2016/02/28 على الساعة 18:33.

خلاصة الفصل 2:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن البترول مورد حيوي و مصدر للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب و دخل قومي عام يعتمد على عائدات البترول و التي يؤدي انخفاضها إلى اختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيائها و سيادتها . وأن أسعار النفط في السوق العالمية تتحدد وفقا لعدة عوامل من بينها العرض و الطلب و كذلك تتأثر بعدة عوامل و هذا ما أدى إلى حدوث أزمة نفطية عالمية كان أحد أسبابها :طفرة الطاقة الأمريكية و زيادة العرض و انخفاض الطلب.

الفصل الثالث:
أهمية الاستثمار
الأجنبي المباشر في
تجاوز الأزمة
النفطية

تمهيد:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عنصرا أساسيا من عناصر استراتيجية التنمية و إحدى وسائل توطين التكنولوجيا و النفاذ إلى الأسواق و أحد مصادر رأس المال و الخبرات الإدارية، و سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كحل من حلول اجتياز الأزمة النفطية في الجزائر.

في هذا الصدد سنتطرق الى مبحثين:

المبحث الاول: تداعيات الأزمة النفطية على الجزائر.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المبحث 1: تداعيات الأزمة النفطية على الجزائر.

الجزائر بلد واسع المساحة متنوع التكوينات الجيولوجية، يزخر بالمعادن و الثروات و هذا ما يعطيه مكونات اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد و التي تقدر بنحو 11 مليار دولار سنويا، و تحتل موارد الطاقة مركزا متميزا في الاقتصاد الجزائري لما لها من آثار إيجابية و مادية و اجتماعية حيث ارتبط تطور الاقتصاد الجزائري و نموه باستغلال هذه الموارد الحيوية، و على رأسها البترول، و قد طورت الجزائر هذا القطاع الإستراتيجي بشكل فعال عبر شبكة من المصانع و المركبات الضخمة، و بالسيطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجا و تسويقا و دخلا، و قد كشف بنك الجزائر عن تراجع حاد في إنتاج الجزائر من المحروقات خلال الأعوام الخمس الأخيرة، و خاصة بالنسبة للنفط الخام و الكوندونسا و غاز البترول المميع و الغاز الطبيعي و الغاز الطبيعي المسال.¹

المطلب 1: تطور أسعار النفط الجزائري (2000-2015).

يساهم النفط بأكثر من 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية، وإن مداخل البترول و الغاز تشكل 36.4% من الناتج المحلي الإجمالي، و 65% من مداخل الدولة، و تشغل حوالي 3% من القوة العاملة، و إن استثمار النفط الوطني يحقق فوائد جمة منها:

تأمين فرص العمل لأيدي وطنية، و خلق و تكوين كوادر فنية و عملية مؤهلة تأهيلا عالي الاختصاص. توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصادية الوطنية من خلال إقامة ترابطات أمامية مع العديد من المشروعات (تكرير النفط، الأسمدة،.....).

تأمين إيرادات من القطاع الأجنبي.

إن النفط يتمتع بالقدرة على تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات، التي تتجسد فيها تكنولوجيا الصناعية المتطورة التي يستوردها العالم بكثافة، وإذا كانت الطاقة النووية يمكنها تأمين قدر أكبر من القدرة الحرارية إلا أن استعمالها ما زال محدودا على الصعيد العالمي حتى الآن.

تشكل الزيوت النفطية أفضل أنواع الزيوت المستخدمة في عملية التشحيم أو التزييت نظرا لنوعيتها السليمة و أسعارها المشجعة.

تعتبر صناعة البترول و مشتقاته من الصناعات الحديثة التي يقدر عدد المنتجات المتفرعة عنها بأكثر من 80 ألف منتج، كالبلستيك، الألياف الصناعية، المطاط الصناعي و المبيدات الحشرية.....الخ.

إن الطاقة الإنتاجية للجزائر تقارب 1.5 مليون برميل/اليوم، و تسعى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 2 مليون برميل مع حلول 2010 مع تنفيذ استثمارات في حدود 12 مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة، و أن أحدث التقارير تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأول في شمال إفريقيا في مجال إنتاج

¹ - soadboulaoued.blogspot.com: تم التصفح يوم 2016/03/15 على الساعة 13:42.

الطاقة، و المركز الثالث في إنتاج الغاز في العالم، و المركز 12 في مجال إنتاج النفط، و أن الكمية المنتجة من النفط كانت متزايدة من سنة 2000 إلى غاية 2004.

و أشارت الأرقام الصادرة عن السلطة الأكثر موثوقية في الجزائر، إلى أن أكبر تراجع سجله إنتاج النفط الخام، حيث تراجع إنتاج الجزائر من 345.5 مليون برميل سنة 2006 إلى 339.1 مليون برميل سنة 2007، ليواصل تراجعها إلى 305.5 مليون برميل سنة 2008، و 272.8 مليون برميل سنة 2009، ليواصل الإنتاج تراجعها إلى 258.7 مليون برميل سنة 2010، و هو الانخفاض المقدر بـ25.08% أي ما يعادل 86.6 مليون برميل في ظرف خمس سنوات. و يعود التحسن المسجل في مداخل الجزائر إلى ارتفاع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية و ليس بسبب زيادة الكميات المنتجة، حيث ارتفعت المداخل من 53.6 مليار دولار سنة 2006 إلى 59.6 مليار دولار سنة 2007، و 77.19 مليار دولار سنة 2008، و 56.12 مليار دولار سنة 2010.¹

و بلغت احتياجات المحروقات في الجزائر 4533 مليون طن معادل نفط و هو ما يعادل 44% من الاحتياطات الأصلية القابلة للاسترجاع، منها 1387 مليون طن من النفط و 2745 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

و تعتمد الجزائر على عائداتها من النفط لتمويل خططها للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية وفق بيانات سابقة صادرة عن صندوق النقد الدولي.²

و تواجه الجزائر في إنتاج النفط عدة تحديات مختلفة يمكن أن نذكر منها: مادة النفط مادة ناضية، و بالتالي لا بد من الاستثمار في الطاقة النووية و تشجيع استخدام الطاقة المتجددة كالشمس و الرياح.

لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن الأقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثيلة و البديلة من حيث القيمة الحرارية، و بالتالي يجب الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة.³

أما بالنسبة لأسعار النفط في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية فيفري 2016 فهي كالتالي: عرفت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا من سنة 2000 إلى 2008، حيث بلغت سنة 2000، 28.77 دولار للبرميل، ثم تراجعت إلى 24.74 دولار للبرميل سنة 2001، ليعاود الارتفاع في سنة 2002 إلى 24.91 دولار، ثم يواصل الارتفاع إلى غاية 2008 حيث قدر بـ98.96 دولار، و هذا الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط راجع إلى عدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال:

ضعف الدولار حيث ساعد على تعزيز عمليات الشراء في مختلف السلع الأولية حيث يرى المستثمرون أن المحاصيل المسعرة بالدولار رخيصة نسبيا، يضاف إلى ذلك تخفيض البنك المركزي الأمريكي أسعار

¹ - www.echouroukonline.com/ara/news: تم التصفح يوم 2016/03/15 على الساعة 13:39.

² - www.alaraby.com/fullimage: تم التصفح يوم 2016/03/15 على الساعة 13:45.

³ - مصطفى بودرامة: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مؤتمر حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 08/07 أبريل 2008، ص:9، ص:14.

الفائدة و قيام البنوك المركزية بضخ مليارات الدولارات في الأسواق المالية لتخفيف أزمة الائتمان فصعدت أسعار النفط بما يقارب 40%.

جاذبية المضاربة على النفط بين المستثمرين في الأسواق المالية الذين يقومون بعمليات الشراء عند انخفاض الأسعار و عملية البيع بعد ارتفاع الأسعار.

إن سعر النفط يتحدد عن طريق العرض و الطلب، بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط، حيث أنه في الآونة الأخيرة زاد الطلب على النفط بسبب اختناقات مصافي التكرير في الوم. أكبر مستهلك للبترو و ذلك بسبب أعطال غير متوقعة، و يضاف إليه انخفاض إنتاج الوم. و بعض الدول الأخرى، و بالتالي نتج عنه زيادة في الطلب.¹

عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول المنتجة للنفط نتيجة المخاوف التخزينية التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة.

الأسباب المناخية حيث أن الأعاصير و التقلبات المناخية لها تأثير مباشر على سعر النفط و الكميات المطلوبة فمثلا إذا تعرضت الوم. لأعاصير بحرية أوقفت إنتاجها و شلت قدرة بعض المصافي في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته، مما يؤدي إلى زيادة الطلب.²

أما في سنة 2009 فقد انخفض إلى 62.35 دولار بعدما كان 98.96 دولار سنة 2008 و قد أرجعت مجموعة "سونطراك" السبب الرئيسي لتراجع صادراتها إلى قرار زيائنها الأوروبيين تخفيض الكميات المستوردة سنة 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت سلبا على استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى انهيار أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الحرة مما دفع بزائن الجزائر الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي إلى التوجه إلى هذه الأسواق للتزود بالغاز الطبيعي بأسعار منخفضة جدا.³

أما في سنة 2010 عاد إلى الارتفاع حيث قدر بـ 80.35 دولار و استمر في الارتفاع حتى بلغ ذروته سنة 2011 حيث قدر بـ 112.92 دولار، وبعدها عاد للانخفاض بنسبة طفيفة حيث بلغ سنة 2012 111.49 دولار و سنة 2013 109.38 دولار.

جدول رقم 5 : أسعار البترول الجزائري (صحاري بلند من 2000 إلى 2013).

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
80.35	112.92	111.49	109.38	28.77	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96	62.35

ملاحظة: صحاري بلند هو اسم البترول الجزائري.

Source : www.opec.org :annualstatistical bulletin 2010/2011

Source : www.opec.org :annualstatistical bulletin 2014.

أما فيما يخص سنة 2014 فشهدت أسعار البترول في الجزائر انخفاضا مستمرا و هذا ابتداء من شهر جويلية أي أنها بداية الأزمة النفطية. وبلغ سعر البترول في شهر جانفي من عام 2014 حوالي 109.96

¹ - مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره: ص- ص: 8 - 9.

² - نفس المرجع السابق: ص: 9.

³ - www.echoroukonline.com/ara/news : تم التصفح يوم 2016/03/15 على الساعة 13:39.

دولار للبرميل ليرتفع في شهر فيفري إلى 110.52 دولار ثم عاود الانخفاض إلى 108.09 دولار شهر مارس و شهر أفريل، ثم ارتفع إلى 110.36 شهر ماي، ثم 112.66 دولار شهر جوان، أما شهر جويلية فانخفض إلى 106.74 دولار و من هنا استمر في الانخفاض الحاد إلى أن وصل في نهاية سنة 2014 إلى 62.93 دولار، وهذا الانخفاض راجع إلى ارتفاع الدولار الأمريكي.

جدول رقم 6: أسعار البترول الجزائري (صحاري برند سنة 2014)

الشهور	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي 2015
صحاري بلند	109.96	110.52	108.95	108.09	110.36	112.66	106.74	100.86	97.10	87.61	79.60	62.93	47.91

Source : www.opec.org :annualstatistical bulletin 1/2/2015

نزلت أسعار البترول من 112 دولار للبرميل في جوان 2014 إلى حوالي 60 دولار حاليا، و قد استمرت في الهبوط رغم تقارير أفادت بانخفاض عدد منصات الاستكشاف في الوم.أ التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة السنوات الماضية، و عرفت صناعة النفط انخفاضا و ارتفاعا في السابق، لكن الانخفاض في 18 شهرا الأخيرة كان الأعنف منذ تسعينات القرن الماضي. و كان السبب الأساسي في انخفاض أسعار البترول هو ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ 2014. إن الانهيار في الأسعار قد حدث نتيجة لإدراك متأخر من السوق بأن العرض أخذ يطغى على الطلب العالمي.

و تعتمد انعكاسات هذا التراجع على الاقتصاد العالمي اعتمادا حاسما على العوامل الأساسية، و إذا كان التراجع مدفوعا بزيادة عرض النفط، فسوف يدفع النمو العالمي من خلال قنوات عديدة و لا سيما من خلال زيادة الدخل الحقيقي لمستهلكي النفط، و مع هذا إذا كان مدفوعا بانخفاض النشاط الاقتصادي سيكون تراجع السعر مجرد أحد أغراض ضعف الطلب العالمي.

و هناك تحديات تعترض تحديد الصدمات الأساسية الدافعة لهذا التراجع فالنفط الخام سلعة قابلة للتخزين، و هي بالتالي أصل حقيقي، فسعره الحالي لا يعتمد على أوضاع السوق المستقبلية، و تعتمد هذه التوقعات بدورها على كثير من العوامل، منها الآفاق الاقتصادية العالمية المحتملة.

و تشير النتائج إلى أن التراجع الحاد في أسعار النفط منذ منتصف 2014 كان مدفوعا بصدمات العرض و الطلب على حد سواء، مع تغير المساهمة النسبية لهذه العوامل مع مرور الوقت، و بينما يمكن أن يعزى هبوط أسعار النفط في الفترة بين جوان و منتصف أكتوبر 2014 في معظمه إلى ضعف الطلب، كانت أكبر العوامل المساهمة في الفترة من منتصف أكتوبر 2014 حتى مطلع جانفي 2015، حيث يعزى إليها نحو 64% من تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة.¹

أما فيما يخص شهري فيفري و مارس فقد بلغت أسعار البترول 58.18 دولار و 56.93 دولار على التوالي. أي أنه انخفض من شهر فيفري إلى شهر مارس بنسبة 1.25%.

¹ - صندوق النقد الدولي-2015-تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-نمو غير متوازن- عوامل قصيرة الأجل و طويلة الأجل. واشنطن، ص: 36.

وبلغت أسعار النفط خلال شهر أبريل 59.75 دولار للبرميل و تلاها شهر ماي بارتفاع طفيف قدر ب 64.12 دولار للبرميل أي بنسبة 4.37 دولار، أما في شهر جوان و جويلية فقد بلغت أسعار النفط 61.69 دولار و 56.34 دولار على التوالي أي أنها انخفضت بنسبة 5.35 دولار. و بلغ سعر البرميل من البترول في شهر أوت حوالي 47.17 دولار ثم شهر سبتمبر بـ 48.36 دولار و هو ارتفاع طفيف قدر بحوالي 1.19 دولار. و بلغ سعر البرميل من البترول في شهر أكتوبر حوالي 49.51 دولار ثم شهر سبتمبر بـ 45.30 دولار أي بانخفاض قدر بحوالي 1.19 دولار. في ما يخص شهر ديسمبر فقد بلغ سعر البترول 38.59 دولار و قد استمر الانخفاض مع حلول جانفي 2016 ليصل سعره إلى 31.28 دولار و قدر هذا الانخفاض بـ 7.31 دولار حسب تقرير شهر فيفري 2016 الصادر عن منظمة الأوبك، و وصل سعر البرميل في فيفري من هذه السنة إلى 33.26 دولار بعد ما كان 31.28 دولار خلال شهر جانفي أي ارتفع بـ 1.98 دولار و ذلك حسب الجدول أدناه الصادر عن أوبك شهر مارس.

جدول رقم 7: أسعار البترول الجزائري سنة 2015

فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري
58,18	56,93	59,75	64,12	61,69	56,34	47,17	48,36	49,51	45,3	38,59	31,28	33,26

Source : fev15- feb16.opec monthly oil market report. mars 2016.

المطلب 2: تداعيات الأزمة النفطية على بعض المؤشرات الاقتصادية:

ارتفع متوسط سعرالنفط إلى 109.92 دولار / برميل في النصف الأول من عام 2014 تلاها انخفاض في الربع الثالث إلى 50.52 دولار / برميل ليصل إلى 58.23 دولار / برميل في النصف الأول من العام الحالي، و خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، كان متوسط السعر 55.76 دولار / برميل، مقابل 106.65 دولار / برميل لنفس الفترة من عام 2014.

هذا الانخفاض في أسعارالنفط، قابله انخفاض في كميات النفط المصدر بنسبة 3.09% في الأشهر التسعة الأولى من 2015 مقارنة بنفس الفترة من عام 2014، أسفرت عن مستوى صادرات النفط من 25.79 مليار دولار فقط خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015 ضد 46.86 مليار دولار في العام السابق. هذا الانكماش بنسبة 45% (-21.06 مليار دولار) هذا ما يؤكد حجم الصدمة الخارجية في عام 2015 على الاقتصاد الوطني، ويترك موارد النفط عرضة للخطر.

ارتفعت صادرات النفط من 8.71 دولار في الربع الأول من عام 2015 و 9.48 مليار دولار في الربع الثاني، و عرف الربع الثالث انخفاضا كبيرا بـ 7.60 مليار فقط. وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة نفسها من عام 2014، كان مستوى المتوسط الفصلي من صادرات النفط والغاز 15.62 مليار دولار. و

استقرت الصادرات غيرالنفطية بـ 1.09 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2015 (1.07 مليار دولار خلال النصف الأول من 2014) .

ووفقا للبيانات الجمركية، فإن الواردات من السلع التي شهدت اتجاها تصاعديا في السنوات الأخيرة بدأت بالنزول خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015، و هذا في سياق الهبوط الحاد فيقيمة اليورو مقابل الدولار. وكانت هذه الواردات 39.70 مليار دولار خلال الفترة الحالية مقابل 45 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2014، بانخفاض قدره 5.30 مليار دولار (-11.78٪) .

وارتفعت الواردات من السلع من 13.42 مليار دولار في الربع الأول من عام 2015 ثم 13.84 مليار دولار في الربع الثاني من العام مع انخفاض بشكل ملحوظ في الربع الثالث وصل إلى 12.44 مليار دولار. وتجدرالإشارة إلى أنه في الفترة نفسها من عام 2014 كان مستوى المتوسطالفصلي من واردات السلع 15 مليار دولار. هذا الانخفاض الكبير في الواردات بين الأشهرالتسعة الأولى من عام 2014 ونفس الفترة من عام 2015 مس كافة السلع باستثناء السلع التجهيزية الزراعية التي استقرت نسبيا، و هذا على خلفية الهبوط الحاد في قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي (-17.77٪) خلال تلك الفترة.

وفي الوقت نفسه، عزز بنك الجزائر متطلبات تحديد الجدارة الائتمانية للمستوردين لتلبية احتياجات الخصم. كما خفضت نسبة رأسالمال الاحترازية للبنوك فيما يتعلق بالتزاماتها أمام التجارة الخارجية والرقابة على المعاملات التجارية الخارجية المكثفة مباشرة في فروع البنك. وهكذا، تحت تأثير الصدمة الخارجية وتوازن الميزان التجاري انتقل من فائض 2.93 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2014 إلى عجز 12,82 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الحالي (8.29 مليار دولار في النصف الأول من عام 2015). وبعد العجزالمسجل في الأشهر التسعة الأولى من 2014 (-4.61 مليار دولار)، والحساب الجاري لميزان المدفوعات يظهر عجز كبير (-20.05 مليار دولار) في الأشهرالتسعة الأولى من العام 2015 ، هذا العجز يرجع أساسا إلى انخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة، من جهة، ونقل الأرباح من جهة أخرى.

سجل حساب رأسالمال أيضا العجز في الأشهر التسعة الأولى من عام 2015 (- 763 مليون دولار)، في أعقاب نقل 2.34 مليار دولار لتنازل غيرالمقيمين للمقيمين في أسهمهم في الشركة، مقابل فائض من 1.59 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2014.

كذلك سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره 20.820 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2015 مقابل عجز فقط 30.20 مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، تم احتواء ميزان العجزالكلي للمدفوعات إلى 4.56 مليار دولار خلال هذا الفصل.

إن سبب تأثير الصدمات الخارجية هو انخفاض قيمة 19.57% من متوسط سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، هذه تؤثر بشكل كبير على أسعار الصرف في البلدان الناشئة و النامية. إن الانخفاض في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 و تأثير الصدمة الخارجية على المالية العامة التي تعتمد بشكل كبير على ضرائب النفط يؤدي إلى اتساع عجز الميزانية و تآكل موارد صندوق الاستقرار النفطي (FRR).

في المقابل، تراجع الرصيد الإجمالي لعمليات الميزانية العامة حيث قدر العجز ب 1653.6 مليار دينار في نهاية يونيو 2015 ضد مستوى 789.6 مليار دينار في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي. و نتيجة لذلك، انخفض رصيد الخزينة المالية بـ 2913.3 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2015. و شهدت موارد الخزينة تآكل حاد قدر بحوالي 1972.8 مليار دينار مابين أواخر سبتمبر 2014 و أواخر سبتمبر عام 2015، أي 40.4% في غضون اثني عشر شهرا بعد عدة سنوات من الجهود لتحقيق وفورات في الميزانية.

وأخيرا، ينبغي التأكيد على فوائد السياسة المالية الحكيمة التي اتبعت خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى وفورات الميزانية وانخفاض المخزون من الدين العام، وبالتالي تسهيل التعديل في فترات انخفاض أسعار النفط. ومع ذلك فإن تراجع أسعار النفط لفترة طويلة يدعو إلى ضبط الأوضاع المالية العامة المطلوبة¹.

المبحث 2: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية و منها الجزائر التي أصبحت ترى فيه أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي، و تشيد الكثير من الشواهد الواقعية بمساهمته الفعالة و دوره الأساسي في المديين المتوسط و الطويل على تحقيق التنمية المستهدفة و القابلة للاستمرار من خلال رفع معدلات نمو النتائج، خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا الحديثة، توريث نظم التسيير المتقدمة، ترقية أداء العنصر البشري، تحفيز النشاط التصديري و دعم القدرات التنافسية.

¹ - Source :Tendances Monetaire Et Financiere Au Cours Des Neuf Premiers Mois De 2015, Sous L effet Du Choc Externe , Bank Alger , LE 02 JANVIER 2016.

المطلب 1: الإطار القانوني و المؤسسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولاً: الإطار القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمر و من بين هذه القوانين:

1- الأسباب التي أدت إلى ظهور الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001:

من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المراحل السابقة عن صدور الأمر 03-01 نلتمس وجود أسباب أمنية، قانونية و إدارية كانت عائقاً في جلب الاستثمار الأجنبي، و التي أدت إلى فشل المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993.

- الأسباب السياسية و الأمنية: إن الوضعية العامة للبلاد و كذا غياب الاستقرار، كان له أثر سلبي على وضعية الاستثمار في الجزائر بنوعيه الأجنبي و الوطني، الأمر الذي ولد تخوفاً في نفوس المستثمرين خاصة و أن المتعاملين الأجانب يقومون بتقويم الوضعية الأمنية لأية دولة يريدون الاستثمار فيها، هذا ما جعلهم يترددون في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر لتأزم الأوضاع الأمنية و التي كانت لها آثار وخيمة أفسدت صورة الجزائر على المستوى الإقليمي و الدولي. فاهم ما يميز هذه الفترة جملة من الاضطرابات عملية الاستثمار و بالتالي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر، مثلاً المصنع الذي كان من المفروض إنجازها في مدينة تيزي وزو مع شركة ألدان لكن العقد تم فسخه لأسباب أمنية.¹

- الأسباب الاقتصادية: من الأسباب التي أدت أيضاً إلى فشل المرسوم التشريعي 93-12 هي العوائق الاقتصادية التي كانت تمثل حاجزاً في جلب الاستثمار الأجنبي و من بينها ضعف البنية التحتية أي عدم وجود هياكل قاعدية قادرة على استيعاب المستثمرين الأجانب، حيث أن الاستثمارات التي تقام ستكون مكلفة خاصة في بعض المناطق، نتيجة التوزيع المتباين للهياكل المشكلة لقواعد التصدير و اليد العاملة، كما يرجع هذا الفشل إلى ضعف الجهاز المصرفي و يقصد به النظام البنكي في الجزائر و الذي يعاني من عدم التسيير العقلاني للموارد المالية بالرغم من التعديلات في معدلات الخصم، و كذا تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي و الغش الضريبي و بقاء كتلة نقدية خارج الدائرة المالية و بالتالي خارج مراقبة الدولة، لهذا كان عدد المستثمرين قليلاً جداً خلال هذه الفترة لأن الحوافز الاقتصادية كانت مترددة جداً.

- الأسباب القانونية و الإدارية: إضافة إلى الصعوبات السياسية و الاقتصادية التي واجهت الاستثمار الأجنبي و التي كانت سبباً في عجز القانون 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، هناك أسباب إدارية تشكل بدورها عائقاً أمام الاستثمار الأجنبي و المتمثلة في البيروقراطية، التي

¹ - محمد سارة: الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراسكوم، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير تخصص قانون الأعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص-ص: 31-32.

تعاني منها الإدارة الجزائرية في شتى المجالات، بالإضافة إلى عدم كفاءة الإداريين مما ينتج عنه إهمال مصالح المستثمرين الذين يحتاجون إلى السرعة لإنهاء معاملاتهم للبدء في المشروع المراد استثماره، كما يرجع هذا التماطل أيضا إلى خاصية التمركز التي امتاز بها الجهاز المكلف بترقية الاستثمار.

و تميزت هذه الفترة كذلك بالضعف من الناحية التأطيرية و هذا ما خلق صعوبات في الخدمات الإدارية الموجهة لتلبية و توفير الظروف الملائمة للاستثمار، فالتشريعات القانونية في الجزائر لا تمتاز بالاستقرار و هذا ما يؤثر على تطبيقها من الناحية الواقعية و تبقى حبرا على ورق، فإن طبقت فإنها لا تعرف الصرامة مما يتسبب في تعطيل المصالح و المشاريع الاقتصادية الاستثمارية كالصعوبات الناتجة عن الإجراءات المعقدة التي تعيق المستثمر في مجال العقار الصناعي.

بالإضافة إلى النظام القضائي الجزائري و الذي يرى فيه المستثمر أنه لا ينصفه بالتحايل في تطبيق القانون الواجب مما يؤدي بالمستثمر إلى رفض الحكم. و بعرضنا لبعض الأسباب التي كانت وراء فشل المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في أكتوبر 1993 يتضح لنا أن كل العوامل السياسية، الاقتصادية، القانونية و الإدارية هامة جدا لاستقطاب الاستثمار حيث مهدت هذه الثغرة ظهور الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.¹

2- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي يتعلق بتطوير الاستثمار:

يحدد هذا الأمر النظام الذي يطلق على الاستثمارات المحلية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ز كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و الرخص. و لقد تضمن هذا القانون ما يلي:

- زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين، خاصة الحوافز الضريبية و شبه ضريبية و الجمركية.
- ضمان تحويل رأس مال المستثمر و الأرباح الناتجة عن التنازل أو التصفية.
- يتم إنشاء بموجب الأمر 01-03 كل من:
 - المجلس الوطني للاستثمار وفق المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 21/09/2001.
 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المرسوم التنفيذي 01-282 المؤرخ في 24/09/2001.
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار.
- بموجب المرسوم التنفيذي 01-282 تحل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها طبقا لتشريع المعمول به.

¹ - نفس المرجع السابق، ص33.

● النظام الاستثنائي المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمار في المنطق التي تتطلب تتميتها حيث تستفيد من مزايا في مرحلتين:

■ مرحلة الإنجاز للاستثمار.

■ مرحلة الانطلاق للاستغلال.¹

و يلاحظ أن هذا الأمر (03-01) له نفس التوجه مع **المرسوم التشريعي الملغى (93-12)** بخصوص نظرتة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تبسيطه لبعض إجراءات الاستثمار و التوسيع في المجال المسموح بالاستثمار فيه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الوطنيين و الأجانب دون تمييز بينهم، هذا بالإضافة إلى تقديم مزايا جديدة، و في ما يلي نورد أهم العناصر الجديدة ذات الصلة بالاستثمار و التي جاء بها هذا الأمر مقارنة بالمرسوم التشريعي 93-12.

● تخضع لأحكام الأمر 03-01 جميع الاستثمارات الوطنية الخاصة و العمومية و الأجنبية بينما سابقا كانت تخضع للمرسوم التشريعي 93-12 بطريقة غير مباشرة عن طريق التنظيم و ليس بطريقة مباشرة، مما يعني زوال أي شكل من أشكال التمييز بين مختلف الاستثمارات داخل القطر الجزائري سواء كانت وطنية أو أجنبية، عمومية، خاصة.

● دأبت تشريعات الاستثمار السابقة لهذا الأمر على استثناء المستثمر الوطني الخاص و المستثمر الأجنبي من الاستثمارات في النشاطات المخصصة للدولة و الموصوفة بأنها إستراتيجية، الشيء الذي لم يتضمنه الأمر 03-01 مما يعني أن مجال الاستثمار المسموح به قد توسع عما كان عليه سابقا.

● قدم هذا الأمر مزايا للمستثمرين أحسن من سابقتها، من أهمها:

■ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية للاستثمار.

■ مضاعفة فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني، من خمس سنوات إلى عشر سنوات.

■ تبسيط إجراءات التصريح بالاستثمار، حيث استبدل الشباك المركزي الوحيد للوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها و المتواجد في العاصمة فقط، بالشباك اللامركزي الوحيد للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي لها تمثيل على المستوى المحلي (الولايات) و يمكنها فتح فروع في الخارج، الأمر الذي أزال الازدحام و متاعب التنقل الإجباري إلى العاصمة للاتصال بالشباك المركزي السابق.

¹ - سحنون فاروق: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التنسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص: 50.

▪ تقليص المدة الممنوحة للهيئة المكلفة بقبول أو رفض طلب الاستفادة من المزايا المقدمة للمستثمرين المنصوص عليها قانوناً، من 30 يوماً إلى 60 يوماً، كما أصبحت قرارات هذه الهيئة قابلة للطعن القضائي عكس ما كانت عليه سابقاً.

بالإضافة إلى هذا تمت المحافظة على الضمانات الموجودة سابقاً المتعلقة بالاستثمارات وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية، و ضمان تحويل الأرباح إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب.¹

3- أهم التعديلات على الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار:

لقد مر الأمر 01-03 بعدة تعديلات خاصة في بعض بنوده التي كانت تتناقض مع واقع و مقتضيات الاستثمار في تلك الآونة، فنتناول البعض منها:

1- التعديل الأول: الأمر 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006. و من أهم التعديلات

1) تعديل نص المادة 03 من القانون 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001:

حيث جاء في النص الجديد ما يلي: * تستفيد الاستثمارات المذكورة في المادتين 1 و 2 باستثناء تلك المذكورة في الفقرة 02 من هذه المادة من المزايا التي يمنحها هذا الأمر. تحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المنصوص عليها في الأمر عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادة 18* . و بالتالي فإن هذا الأمر قد قام بتحديد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات و استثناها من المزايا التي نص عليها الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، و تم تأكيد هذه القائمة المستثناة في محتوى الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يونيو 2006 في المادتين 08 و 09.

2) تعديل نص المادة 06 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001:

حيث جاء في النص الجديد ما يلي: * تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص " الوكالة " *، أما سابقاً فكانت تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، و هذا ما يطفى على الوكالة نوعاً من الاستقلالية و بالتالي ألغى الوصاية.²

2- التعديل الثاني: المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.

يتعلق هذا الأخير بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار و تشكيلته و تنظيمه و سيره يتضمن في فحواه تسعة مواد تتعلق أساساً بصلاحيات المجلس و أعماله، و يلغي هذا المرسوم تماماً أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 و المتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه و سيره.

¹ عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري (1996-2005)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2008/2008، ص-ص: 166 - 167.

² - الجريدة الرسمية، العدد 47، ليوم 19 يوليو 2006.

3- التعديل الثالث: المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.

يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها، و قد تضمن هذا المرسوم 44 مادة تضمنت أحكاما مختلفة من مهام و تنظيم و تسيير، وقد ألغى هذا المرسوم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 و المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها (ANDI).

4- التعديل الرابع: المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006.

يتضمن أساسا تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار و تنظيمها و سيرها و هذا من خلال 12 مادة، و هي معظمها مواد إجرائية.

5- التعديل الخامس: المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 10 يناير 2007.

من أهم ما ورد فيه هو تحديده لقائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار وفقا لتعديل نص المادة 03 السابق ذكره غير أن ما يمكن ملاحظته هو مدى طول الفارق الزمني بين الأمر 06-08 و الذي ورد فيه و لأول مرة عبارة قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة، و من بين المرسوم التنفيذي 07-08 أي سنة بعد ذلك ليصرح عن هذه القائمة.¹

6- التعديل السادس: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008.

قرار وزاري مشترك صادر عن وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات و ذلك في 25 يونيو 2008، يتعلق بمعاينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر 01-03 و أهم ما ورد فيه ما يلي:

1- بالرجوع لنص المادة الأولى من هذا القرار، والتي تحدد كيفية إعداد المصالح الجبائية محضر معاينة الدخول في الاستغلال قصد الاستفادة من مزايا الاستغلال، و هذا لإثبات المشروع المصرح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و المستفيد من مقرر منح مزايا الإنجاز قد تم انجازه و قد تم الدخول في استغلاله. أما المادة الثالثة من ذات القرار فقد حددت معنى الدخول في الاستغلال، أي أنه الاقتناء الكلي أو الجزئي لوسائل الوسائل الإنتاج المصرح بها.² إن معاينة الدخول في الاستغلال هي وثيقة تثبت أن المستثمر قد أوفى بالتزاماته في مجال اقتناء السلع و الخدمات المصرح بها على الأقل بمستوى يسمح بممارسة النشاط المصرح به وفق شروط مطابقة لمعايير المهنة التي يمارسها.

فالمادة 25 قد نصت على أن الإجراء المتعلق بالدخول في الاستغلال غير مطلوب بالنسبة للاستثمارات التي شكلت موضوع التصريح بدون تقديم طلب الاستفادة من المزايا، إلا أنه إلزامي -

¹ - المرسوم التنفيذي 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، الجريدة الرسمية، العدد 4، الصادرة في 14 يناير 2007.
² - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 يونيو 2008، الجريدة الرسمية، العدد 57، الصادرة يوم 5 أكتوبر 2008.

أي إجراء أو إعداد محضر معاينة الدخل في الاستغلال- بالنسبة لجميع الاستثمارات التي استفادت من مقرر منح المزايا بما في ذلك الاستثمارات التي لم يكن لها الحق في الاستفادة من المزايا أو تلك التي يرغب المستثمر في التنازل عنها. حيث أن عدم مطالبة المستثمر بهذا الإجراء يمكن أن يشكل طبقاً لأحكام المادة 26 من المرسوم التنفيذي 08-98 المؤرخ في 24 مارس 2008 و المذكور سابقاً، سبباً لإلغاء مقرر منح المزايا.

2- سيستفيد المستثمر الذي يختار اعداد معاينة الدخل في الاستغلال بالنسبة لمشروع الدخل جزئياً في الاستغلال من مزايا الاستغلال، مع العلم أن المصالح الجبائية هي التي تقوم بإعداد محضر الدخل، فيعد هذا الإجراء بمثابة اختتام مرحلة إنجاز الاستثمار.¹

7- التعديل السابع: المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008.

يتم القائمة المعدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 11 يناير 2007 و الذي يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، فحسب جدول النشاطات الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، تم إضافة تحت تسمية " إنتاج صناعي " مصنع الطحين.²

8- التعديل الثامن: الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009.

يتضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و أهم ما ورد فيه ما يلي:
1) تعديل نص المادة 07 من الأمر 08-06 الصادر في 15 يونيو 2006 الذي يعدل و يتمم الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث جاء في نص المادة 35 من الأمر 09-01
01 ما يلي:

المادة 09: زيادة على الحوافز الجبائية و الشبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 01 و 02 مما يأتي*... بعنوان الاستغلال بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 5 سنوات إذا قام بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط* و هذا تأكيداً لمبدأ منح الإمتيازات القسوى للمستثمر و انعكاسات هذه الأخيرة على البلد.

2) نصت المادة 36 من الأمر 09-01 على ما يلي: لا يمكن إتمام إجراءات التوطين البنكي و الجمركي المتصل بعمليات التجارة الخارجية على أساس رقم التعريف الجبائي الممنوح من الإدارة الجبائية و هذا لمراقبة الشركات عملاً بمبدأ رقابة الدولة على أعمال الشركات.

¹ - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 يونيو 2008، مرجع سابق.

² - المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008، الصادر في 2 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية، 2008، العدد 61.

3) جاء في نص المادة 55 من نفس الأمر: *....استبدلت تسمية البنك الجزائري للتنمية، بتسمية الصندوق الوطني للاستثمار.....*

4) جاء في نص المادة 58 من القسم الثالث للأمر رقم 09-01 ما يلي: * لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.¹

4- تقييم الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001:

بعد تغيير الجزائر لسياستها الاقتصادية و ذلك باتجاهها نحو اقتصاد السوق و وضعت قوانين جديدة للمنافسة و الاستثمار أساسها تشجيع القطاع الخاص، فبعد استعداد الحكومة لخصخصة العديد من المؤسسات العمومية من خلال القانون 01-04 الصادر في 20 أوت 2001 و ذلك لضمان المنافسة النزيهة بين المتعاملين و أعطت امتيازات و ضمانات عديدة للمستثمرين سواء للأجانب منهم أو الوطنيين تبلورت أفكارها في القانون 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 و تؤكد مضمونها في فحوى الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001. و من خلال قراءتنا لنص المادة 10 من القانون 01-03، نجد أن الجزائر قد فتحت على مصراعيها الاستثمار على عكس القوانين العربية التي حددت مجالات معينة للاستثمار، فمن بين المزايا اللصيقة بقانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 باعتباره يأتي في مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد هو وضع الجزائر في مسار البلدان السائرة في طريق النمو التي تتمتع بتشريعات متطورة تهدف إلى تحفيز رؤوس الأموال الأجنبية، فأحدى الخصوصيات التي يتميز بها هذا القانون هو أنه فتح الباب أمام أي شكل من أشكال الاستثمار و هي عديدة سواء تعلق منها باستحداث مشاريع جديدة أو بإعادة تجديدها أو إعادة هيكلتها أو توسيعها، ميزة أخرى للقانون هو تمتيع المستثمر الأجنبي بضمانات قانونية و حوافز ضريبية و شبه ضريبية إلى جانب مزايا أخرى مالية متعددة، كما أنه سوى بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين الخواص و الأجانب و كذلك بين المستثمرين الأجانب أنفسهم مع مراعاة الأحكام التي تنص عليها. وهذا الأمر الأخير قد نزع كل الشك حول مسألة تسوية النزاعات فيما يتعلق بالاستثمارات حيث تم تأكيد انفتاح الدولة بقوة على الاستثمار الأجنبي من خلال تعديل قانون الإجراءات المدنية.²

ثانيا: الإطار المؤسسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب، تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، حيث عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية اكتسبت خبرة لا

¹ - الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، 2009، العدد 44.

² - محمد سارة: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 52-53.

يستهان بها في ميدان تشريح و تنظيم الاستثمارات، فلجأت إلى إنشاء عدة آليات و أجهزة الهدف منها تسهيل الاستثمار و تنظيمه.

1- وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSI):

لأول مرة في الجزائر أنشئت وكالة وطنية مهمتها متابعة و دعم الاستثمار و هذا من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار و الذي عرفها ب*مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تدعى في صلب النص "الوكالة" و توضع تحت وصاية رئيس الحكومة*.

حيث أصبح هو الجهاز الحكومي المرجعي لكل ما يتعلق بالاستثمارات و هذا تحت رعاية رئيس الحكومة. و تتمثل مهام الوكالة في ما يلي:

- تدعيم و مساعدة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم.
- تضمن ترقية الاستثمار.
- تضمن متابعة احترام المستثمرين للامتيازات التي تعهد بها بالاتصال مع الإدارة المعنية.
- توفير المعلومات و البيانات اللازمة للمستثمرين المتعلقة بفرص الاستثمار.
- تسهيل الإجراءات اللازمة الخاصة بعملية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين و هذا عن طريق الشباك الوحيد.
- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار المرسوم التنفيذي التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية.
- نشر قرارات الاستثمارات التي استفادت من الامتيازات .
- التنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.
- تنظيم أيام دراسية و ندوات لاستغلال نتائج هذه الأخيرة في مجال الاستثمار.
- إحصاء و تقييم المشاريع الاستثمارية.
- تحديد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من حيث حجمها و التكنولوجيا المستعملة.
- تشجيع المستثمرين كتابيا باستلام تصريح الاستثمار، وأيضا تبليغهم بقرارات منح المزايا المطلوبة أو المرفوضة.¹

2- اللجنة الولائية لدعم و ترقية الاستثمارات (CALPI):

¹ - سحنون فاروق: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 52- 53.

هي هيئة ولائية تتولى عملية توزيع و تخصيص الأراضي العقارية للمستثمرين و هذا بانتظار تكوين بنك المعلومات الخاص بطلب العقار الاستثماري الذي يكون على مستوى الشباك الوحيد و تتولى هذه الهيئة على الخصوص ما يلي:

• تشكيل و مسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية و المصنف بالمجموعات الصناعية للنشاط الحر.

• تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية التي يمكنها استقبال الاستثمارات فيما يخص الوضعية العامة للأرض، الوضعية القانونية، قواعد و طرق البناء.

• الإشراف على المستثمرين في خطواتهم الإدارية، المرتبطة باكتساب الأرض أو الترخيص بالبناء و إتمام الشكليات الضرورية.

• توكل لها مهمة برمجة التدخلات لتهيئة الأرض للاستثمار و تكمن مهمتها أيضا في نشر بطاقات إعلامية تتضمن القوانين و الإجراءات و الخطوات العملية اتجاه المكاتب المحلية المتعلقة بمنح الأرض، و كذا التعليمات حول البناء و كذا نشر العناوين و أرقام الهاتف و الفاكس للهيئات المعنية.¹

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و دورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي:

في إطار تدعيم و تطوير الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر تم إنشاء هيكل إدارية الهدف منها مساندة و تطوير الاستثمار الوطني و الأجنبي على حد سواء إلا أنه يمكن القول أن الوكالة هي في نظرنا أهم جهاز يتولى متابعة و تقديم الدعم للمشاريع الاستثمارية نظرا للدور الفعال الذي تقوم به و علاقتها القريبة من المستثمر و الصلاحيات التي خولها لها المشرع الجزائري منذ نشأتها.

و في هذا الصدد بناء على المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 تم إنشاء وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات (APSI)، التي تحولت بموجب الأمر رقم 01-03 إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب يتمثل دورها الأساسي في تطور الاستثمارات و متابعتها و تذليل العقبات الإدارية المتعلقة بانطلاق المشاريع و إنشاء المؤسسات.² و هي تتولى حسب المادة 21 من الأمر 01-03 المهام الآتية:

¹ منصورى الزين: واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص: 4.

² لعماري وليد: الحوافز و الحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص: 78.

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.
 - استقبال المستثمرين المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.
 - تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية و تجسيد المشاريع بواسطة الشباك الوحيد للامركزي.
 - منح المزايا المرتبطة باستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
 - تسيير صندوق دعم الاستثمار.
 - التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
 - تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
 - تقديم معلومات خاصة بالمحيط الاستثماري.
 - المشاركة في تطوير و ترقية مجالات جديدة للاستثمار.
 - تنظيم ندوات و ملتقيات دراسية خاصة بفرص الاستثمار.¹
- و رغم إنشاء هذه الوكالة إلا أن سيرها محل انتقاد شديد، فهي تستوجب بذل مجهود كبير حتى تتمكن من أن تؤدي على أحسن وجه المهمة المناطة إليها، ألا و هي تطوير الاستثمارات في الجزائر و من أجل ذلك تم إصدار قرار من طرف الأمم المتحدة حول تقييم إمكانيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و الذي تضمن عدة توصيات ستسمح حسب استنتاجاتها بتحسين سير هذه الوكالة و ذلك حتى تكون عملية و أكثر فعالية.²
- 4- المجلس الوطني للاستثمار: و يشرف عليه رئيس الحكومة و هو مكلف أساسا ب:**
- اقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار و توحيد أولوياتها.
 - اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مساندة للتطورات الملحوظة.
 - الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
 - الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين و شروط الحصول عليها.
 - اقتراح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار.
 - العمل على تشجيع استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، و الحث على تطويرها.³

5- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب(ANSEJ):

حيث أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 29 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 و قد وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتنشغيل متابعة

¹ - مصباح بلقاسم: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 77.

² - لقراف سامية: الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص: 43.

³ - مردواي كمال: الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، ص 10.

العملية لجميع النشاطات الخاصة بالوكالة، كما أن معظم الاستثمارات المنجزة عن طريق هذه الوكالة تتمثل من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع و الخدمات. هذه الوكالة مقرها الجزائر العاصمة و لها فروع في كل الولايات، و إن كان الهدف الرئيسي من إنشائها يدخل في إطار سياسة التشغيل فإنها تتكفل بمهمة تدعيم و تقديم الاستثمارات و مراقبة الشباب ذوي المشاريع، خاصة المصغرة و وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم و تمويل بعض المشاريع عن طريق الصندوق الوطني لتشغيل الشباب بواسطة قروض بدون فائدة.¹

المطلب 2: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد خطت الجزائر خطوات مهمة و قطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. و كان صندوق النقد الدولي قد أشاد في تقريره لسنة 2000 بأهمية النتائج التي تم تحقيقها على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية بسبب إدماج الجزائر لبرنامج الإصلاح الهيكلي المقترح من قبله، و قد أكد في تقريره سنة 2001 على أن الجهود المبذولة في مجال الإصلاح الاقتصادي و تهيئة بيئة الاستثمار لا تزال غير كافية، بل وصفت من قبله بأنها ضعيفة و بطيئة للغاية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الخصخصة التي شهدت تباطؤاً كبيراً إذ لم تسجل و إلى منتصف سنة 2001 أية عملية خصخصة سواء كانت جزئية أو كلية، و لعل ذلك ما جعل الجزائر تسارع إلى اتخاذ إجراءات أكثر عملية على المستوى التنظيمي بإصدار في أوت 2001 أمر رئاسي يمنح لوزارة المساهمة و تنسيق الإصلاحات صلاحية و سلطة الفصل في قرارات الخصخصة عن طريق جهازها الجديد "مجلس مساهمات الدولة". الذي يشرف عليه رئيس الحكومة شخصياً، و قد عقد هذا المجلس أول اجتماع له في نوفمبر 2001 للفصل في ثلاثة مشاريع استثمارية أجنبية بقيمة 500 مليون دولار في مجالات الإسمنت و العجلات و الحديد و الصلب كان قد اقترحتها وزير المساهمة و تنسيق الإصلاحات.² و لقد أشار تقرير الصندوق إلى أن معظم قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر قد فتحت أمام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي، كما أشار إلى أن عدداً من المؤسسات العمومية قد تم تصفيتها و هيكلتها في شكل مؤسسات مصغرة، و أن عدداً آخر منها هو في طريق البيع الكلي أو الجزئي. إن العائق الكبير المؤثر على بيئة الاستثمار في الجزائر و الذي قد يجعل المستثمر الأجنبي كثير التردد في اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر هو عدم وضوح الرؤى و تضارب مصالح الجماعات المؤثرة و كثرة التعقيدات الإجرائية و الإدارية، فرغم وجود الإطار القانوني المشجع و المحفز، و رغم التوجه نحو تحسين البيئة الاقتصادية الكلية، يبقى الإشكال قائماً في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار و مواقع

¹ - باعلي أمينة: دور الإصلاحات الضريبية في دعم و ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر-دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البويرة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014، ص: 62.
² - مرداوي كمال: مرجع سبق ذكره، ص: 11.

التنفيذ، حيث لا يزال الفرد الجزائري في تلك المستويات له تركيبة وذهنية لا تتماشى و التطورات الحاصلة، وسلوكا يبعد أكثر مما يستقطب الاستثمار الأجنبي.¹

شهدت التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في سنة 2000 ما قيمته 280 مليون دولار أي بنسبة 0.02% من التدفقات العالمية و هي نسبة ضئيلة جدا تكاد تكون منعدمة و يرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر و على جميع الأصعدة فقد شهدت هذه الفترة تقادم المديونية الخارجية و ارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق الإمكانيات المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية و ما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، و كان لتدهور الأوضاع الأمنية و عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و ارتفاع درجة المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي.

أما في ما يخص سنة 2001 فقد شهدت ارتفاعا طفيفا حيث وصل إلى 1108 مليون دولار أي بنسبة 0.16% من التدفقات العالمية 0.51% من الاقتصاديات النامية بنسبة 5.55% بالنسبة لإفريقيا. ثم انخفض في سنة 2002 إلى 1065 مليون دولار أي بنسبة 0.18% من التدفقات العالمية، و استمر في الانخفاض سنة 2003 إلى 638 مليون دولار بنسبة 0.12% من التدفقات العالمية.²

مع العلم أن هذه التدفقات جاءت بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، و هكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002، 2003 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات. ثم شهدت ارتفاعا مستمرا إلى غاية 2006 حيث بلغت 1795 مليون دولار بنسبة 0.44% من الاقتصاديات النامية و 5.2% من إفريقيا، لتتخفص انخفاضا طفيفا سنة 2007 بحوالي 1662 مليون دولار.

استمرت التدفقات في الارتفاع من سنة 2008 إلى غاية 2012 لتصل ذروتها خلال سنة 2012 بـ 3052 مليون دولار بنسبة 0.22% من التدفقات العالمية و 0.48% من الاقتصاديات النامية و 5.41% من إفريقيا. ثم انخفضت سنة 2013 و 2014 لتصل إلى 2661 و 1488 مليون دولار على التوالي أي بنسبة 0.18% سنة 2013 و 0.12% سنة 2014 من التدفقات العالمية، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 8: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2000-2014)

السنوات	العالمية	الاقتصاديات النامية	إفريقيا	الجزائر	
				القيمة	الحصة (%)

¹ نفس المرجع السابق، ص12.

² - بسعد حكيم: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود و نالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008، ص-ص: 119-122.

من إفريقيا	منا لاقتصاديات النامية	من العالمية						
2.91	0.12	0.02	280	9624	232216	1363215	2000	
5.55	0.51	0.16	1108	19947	215594	684071	2001	
7.25	0.64	0.18	1065	14693	166732	591386	2002	
3.50	0.33	0.12	638	18231	196308	551993	2003	
4.97	0.33	0.13	882	17738	264080	682749	2004	
3.88	0.35	0.12	1145	29506	330178	927402	2005	
5.20	0.44	0.13	1795	34528	403881	1393034	2006	
3.31	0.31	0.09	1662	50206	528536	1871702	2007	
4.56	0.45	0.18	2632	57770	585647	1489732	2008	
5.05	0.59	0.23	2746	54379	463637	1186513	2009	
5.22	0.40	0.17	2300	44072	579891	1328215	2010	
5.41	0.40	0.16	2580	47705	639135	1564935	2011	
5.41	0.48	0.22	3052	56435	639022	1403115	2012	
4.93	0.40	0.18	2661	53969	670790	1467149	2013	
2.76	0.22	0.12	1488	53912	681387	1228283	2014	

Source : <http://unctadstat.unctad.org> (20/02/2016)

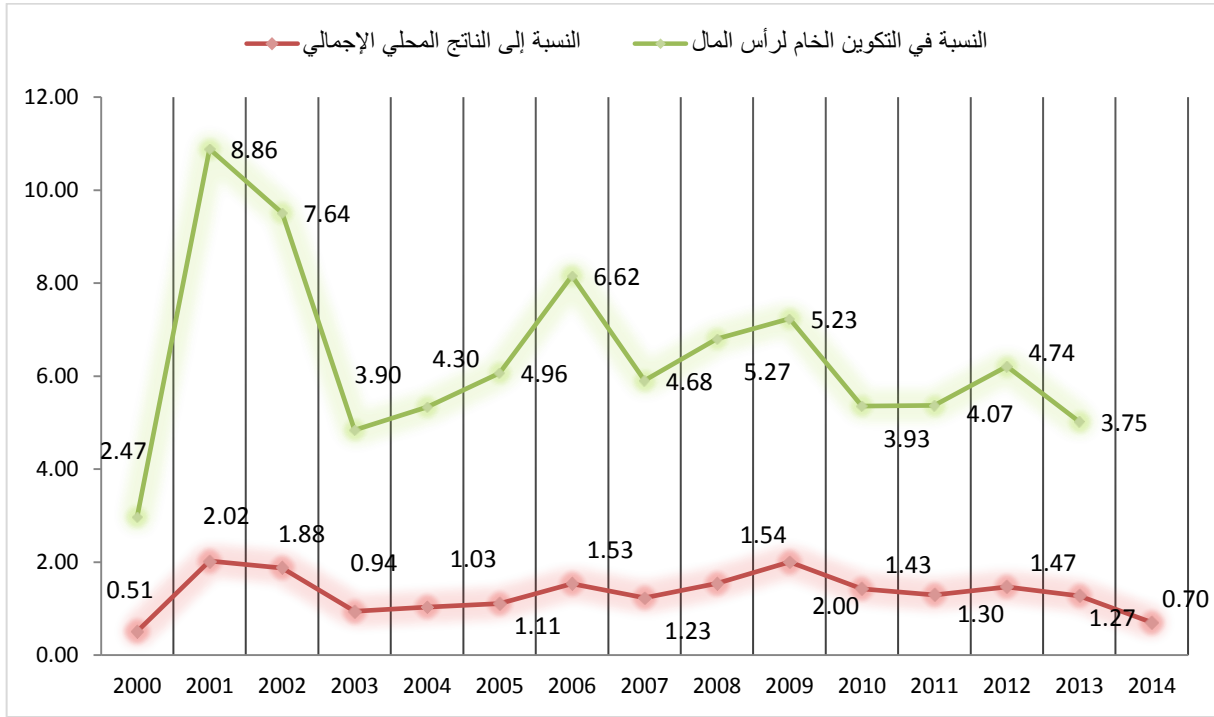
وقامت الباحثة بحساب حصة الجزائر من التدفقات العالمية، إلى الاقتصاديات النامية وإلى إفريقيا

و بالإضافة إلى المؤشرات السابقة، فإن مؤشرات أخرى تظهر بوضوح ضعف مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الجزائري. فبالنسبة إلى التكوين الخام في رأس المال فقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2.47% سنة 2000 ثم ارتفع ارتفاعا كبيرا سنة 2001 بنسبة 8.86% ثم تراجع سنة 2002 و 2003 إلى 7.64% و 3.90% ثم عاود الارتفاع سنة 2004 إلى 4.30% و واصل الارتفاع حتى سنة 2006 ليصل إلى 6.62%.

أما سنة 2007 فانخفض إلى 4.68% ثم ارتفع ارتفاعا طفيفا سنة 2008 إلى 5.27% ، ليعاود الانخفاض في سنتين 2009 و 2010 بنسبة 5.23% و 3.93% على التوالي. ثم واصل الارتفاع حتى سنة 2012 بنسبة 4.74% لينخفض بعدها انخفاضاً كبيراً سنة 2013 بنسبة 3.75%.

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.51% سنة 2000 ثم ارتفع إلى 2.02 سنة 2001 و هي ذروته القصوى خلال الفترة (2000-2014). و هذا الشكل يوضح هذه المؤشرات.

رسم توضيحي 3: تطور مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2014).



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الإحصائيات من: <http://unctadstat.unctad.org> (2016/02/20)

وقد تضمنت القوانين الجديدة و المتعلقة بالاستثمار الصادرة من طرف الحكومة الجزائرية الكثير من الحوافز، و ذلك بهدف تشجيع الاستثمار و جذب المزيد من رأس المال الأجنبي، كما تضمنت تلك القوانين جملة من الضمانات تخص معاملة المستثمرين الأجانب و دخولهم و حماية استثماراتهم. وقد منح قانون الاستثمار الجزائري مجموعة من الامتيازات الهامة لا سيما ما يخص النقاط التالية:

- في الميدان الإجرائي أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وفق المهام المنوطة بها.
- حدد نظام عام للامتيازات تشجيعا للمستثمرين في المواد من 17 إلى 19 من المرسوم التشريعي 93-12 لا سيما الإعفاءات و الحوافز الجبائية نذكر منها ما يلي:
 - إعفاء لمدة 3 سنوات الأولى للمشروع الاستثماري من كل الضرائب و الرسوم.
 - الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل المستويات المنجزة في إطار الاستثمار.
 - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار.
 - تطبيق نسبة منخفضة في مجال الرسوم الجبائية على السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار.
 - الإعفاء لمدة 10 سنوات للنشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة و من الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الإهلاك.

أما بالنسبة للضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فتتمثل في:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها مع ضمان تحويل رؤوس الأموال و المداخل للمستثمرين، أي ضمان تحويل نتيجة الاستثمار.
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، إلا ضمن الحالات التي ينص عليها التشريع المعمول به و يترتب عن ذلك تعويض عادل و منصف.
- لا يمكن أن تطبق أي مراجعات أو إلغاءات قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات التي تم انجازها في إطار هذا الأمر إلا بطلب من المستثمر بصفة صريحة.

كما أقرت الجزائر مبدأ التحكيم الدولي في عقود الاستثمار و هذا بغية تقوية التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية و دعم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، في هذا الإطار قامت الحكومة الجزائرية بالمصادقة على اتفاقيتين دوليتين تسمحان لها بضمان هذه الاستثمارات من جهة و إمكانية اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بحماية المتعاملين من جهة ثانية.¹

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أن التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري في تخطي عتبة الفقر و السير بالعملية التنموية إلى الأمام عن طريق إزالة كل العراقيل و الحواجز التي تعترض هذا السبيل.

و تعتمد هذه الهيئات في إصدار حكمها على الأداء الاقتصادي لدولة ما عن طريق مجموعة من المؤشرات الدولية التي تتحدد من خلالها ترتيب الدولة أو درجة اجتذاب الاستثمار الأجنبي، فالدولة التي تتخفف فيها المخاطر وفق أحد المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية.²

- عراقيل بيروقراطية كبطء العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة، الفساد الإداري، الخ.
- متغيرات الفساد الإداري و تتمثل في ما يلي:
 - الرشوة.
 - الوساطة و المحسوبية.

¹- سعد حكيم: نفس المرجع السابق، ص- ص: 119- 122.

²- منصور الزين: مرجع سبق ذكره، ص6.

- التعصب
- عراقيل قانونية و تتمثل في :
 - تعدد القوانين و الأنظمة.
 - التعديلات و التغييرات في القوانين.
 - المشكلات القانونية مع العمال و المنافسين و الشركاء.
 - الفساد في تطبيق القانون.
- عراقيل التكلفة و تتمثل في:
 - ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- عراقيل التسويق و تتمثل في :
 - عراقيل التسويق المحلي.
 - عراقيل التسويق الخارجي
- عراقيل التمويل و تتمثل في:
 - عدم وجود ضمانات كافية للتمويل.
 - ارتفاع سعر الفائدة و الكلفة.
 - عدم كفاية السوق المانحة.
 - عدم وجود برامج تمويل متخصصة.
 - عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- عراقيل الضرائب و الرسوم و تتمثل في:
 - الضرائب المتعددة و المرتفعة
 - الغموض في القوانين الضريبية و الازدواج الضريبي.¹

المطلب 3: تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تجاوز تداعيات الأزمة النفطية

الراهنة:

تراقب الجزائر تراجع أسعار النفط بهلع، خشية أن يصل السعر إلى ما دون تكلفة الإنتاج، مما سيضطرها للتوقف عن تصديره أو إنتاجه. حيث دعا خبراء اقتصاديون جزائريون الحكومة إلى التعجيل في إيجاد بدائل جديدة لاقتصاد البلاد، الذي يعتمد على العائدات النفطية التي تبدو أنها على بعد دولارات معدودة من النفاذ، بعد توقع الشركة النرويجية للاستثمارات وقف الجزائر إنتاجها النفطي في حال وصل سعر البرميل إلى 20.40 دولار، الذي يساوي تكاليف الإنتاج.

¹- منصورى الزين: مرجع سبق ذكره، ص7.

و دعوا إلى اتخاذ قرار سياسي جريء، و العودة إلى حقيقة الجزائر المتمثلة في أنها بلد زراعي، فالزراعة هي مخرج الاقتصاد الجزائري لأنها تتوفر على أكثر من 32 مليون هكتار من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية، كذلك دعوا إلى معالجة هذه الأزمة بزيادة الضرائب، إنما جعل الجزائر جنة ضريبية لاستقطاب مختلف الاستثمارات الأجنبية.

و من بين هذه الحلول المثلى هو وضع حلى على مستوى الاقتصاد الكلي، بإصدار عملة دينار جزائري جديدة، و وضع وزارة للجباية، و ترسيم السوق الموازي، و إطلاق بنك وطني للزكاة، و تحريك 13 قطاع راكدا، كالزراعة و الصناعة البتروكيمياوية و الصيد البحري و الاتصالات و الجامعة و الصناعة الزراعية، أما حلول الحكومة فتبدو أنها تميل إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة.¹ و تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، أي الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية في بلد غير البلد الأصلي للمستثمر في النقاط التالية:

- يعتبر شكل ثابت من التمويل للاقتصاد الوطني، و لا ينجر عنه أي شكل من أشكال المديونية، أو تبديد الاستثمارات و سوء التسيير.
 - يتم الاستثمار الأجنبي بهدف الحصول على فوائد دائمة و هذه العبارة المتمثلة في الفائدة الدائمة تعتبر أساسية و جوهرية، أي ليست ظرفية لغرض لتحويل الثروة كما هو الحال في التعاملات التجارية.
 - الاستثمار الأجنبي يؤدي بصورة مباشرة إلى توفير مناصب العمل في المشروع الاقتصادي، و يؤثر بصورة غير مباشرة في تنشيط قطاعات اقتصادية محلية أخرى تكميلية مرتبطة به.
 - إنها إحدى الطرق التي تمكن من نقل تقنيات التسيير الفعال و نقل التكنولوجيا.²
- يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة أن تساهم في خلق مناصب عمل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال عدة قنوات:

- الدخول إلى النظام المضيف تحت طابع تأسيسي.
- يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تقوم بخلق الوظائف بطريقة غير مباشرة و هذا عن طريق الروابط مع مؤسسات في الدول الأم و الدول المضيقة، و تتمثل تلك الروابط في روابط خلفية و أخرى أمامية. فالروابط الخلفية، مثلا تكون عن طريق شراء المواد الخام و الأجزاء و المكونات و الخدمات من المتعاقدين من الداخل و الموردين الخارجيين، أما الروابط الأمامية مثل الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات و موزعي إنتاجها، فيمكنها المساهمة في خلق مناصب العمل، لكن ليس بنفس القدر الذي تقوم به الروابط الخلفية.

¹- إيلاف: أول يومية إلكترونية بالجزائر، 20 يناير 2016، العدد 5356، ص:1.

²- عيسى مقلبد: مرجع سبق ذكره، ص:176.

- يمكن للشركات متعددة الجنسيات من خلال استخدام أساليب إنتاجية كثيفة العمل المساهمة أكثر في زيادة مستويات التشغيل في الاقتصادات المضيفة منه من استخدام أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال.
 - إن توجه الشركات متعددة الجنسيات نحو الاستثمار في الدول المضيفة من أجل التصدير سوف ينتج عنه طلب لليد العاملة للقيام بالعملية الإنتاجية، مما ينجح العملية أكثر و بالتالي زيادة حجم التشغيل .
 - يمكن للدول المضيفة من خلال تحصيل الضرائب التي تفرضها على الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة فيها من التوسع في التشغيل و التقليل من البطالة.¹
- لغرض إنهاء اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد لتمويل التنمية، يتحتم على الجزائر إعادة تحفيز كافة القطاعات الاقتصادية لتوفير الشروط اللازمة للإقلاع الاقتصادي، و من أهمها قطاعات الصناعة، الزراعة.
- القطاع الصناعي: بعد عقدين من التخلي عن القطاع الصناعي الذي كان الإستراتيجية الأساسية للاقتصاد الوطني في مرحلة السبعينات، وبعد الاتفاق على إعادة الجدولة للديون مع صندوق النقد الدولي و تنفيذ برامج تعديل هيكل الاقتصاد الذي نتج عنه تخفيض معدلات التضخم و تقليل العجز العمومي و تكوين قدر من احتياطي الصرف، لكن في المقابل كانت هذه الإجراءات مصحوبة بتقهقر مستمر في الإنتاج الصناعي و قطاع البناء و الإسكان و تدهور القدرة الشرائية للمواطن، أصبح من الضروري على الدولة السعي للمحافظة على النسيج الصناعي القائم و إعادة تنشيطه، و هذا لا يعني العودة إلى هيمنة القطاع العام و التسيير المركزي للاقتصاد. فتدخل الدولة يجب أن يكون من خلال الاعتماد على:
- تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل منتج قادر على منافسة المنتجات المستوردة، خاصة و أن الاقتصاد الجزائري يمكن له الاستفادة من مستوى الأجور المنخفضة مما يقلل تكاليف الإنتاج.
 - تشجيع الخوصصة في الصناعات التحويلية العمومية، و تشجيع الاستثمارات و الشراكة مع المستثمرين الأجانب.
 - إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة و تحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، و رفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع و الإنجاز العلمي.
- إن القطاع الصناعي العمومي الجزائري جهاز له قيمته و قدرته التقنية و الصناعية المعبرة، و هو يحتاج إلى الإسعاف و الانتعاش لكي يؤدي دوره في الاقتصاد الوطني، و لذلك و بصرف

¹ - هشام ريغي: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 32- 33.

النظر عن الأوضاع الظرفية، فإن خصائص السوق الجزائرية و الموقع الجغرافي، هي عوامل من شأنها أن تمكن هذا القطاع من أن يجد لدى الشركات الأجنبية اهتماما يمكنه من التكيف التكنولوجي و إيجاد منافذ في السوق الدولية.¹

و تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في توفير الموارد المالية الضرورية لتنمية الاستثمار المحلي و تحسين مناهج الإدارة و التسيير كما تعمل على نقل التكنولوجيا و تعزيز المهارات الفنية و تنافسية الصناعات المحلية و توفير مناصب العمل، لهذا ينبغي أن تضع الدول العربية موضوع الاستثمار من أولوياتها التنموية الحالية عبر توفير مناخ سليم لتطوير و تعزيز دور القطاع الخاص و تحسين الإطار التشريعي المتعلق ببنية الأعمال و توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي. كما ينبغي أيضا تعزيز التعاون جنوب جنوب من خلال دعم الشراكة بين المؤسسات و تسريع وتيرة التكامل الإقليمي بهدف الرفع في حجم الأسواق و نجاعة مردودية مشاريع الاستثمار.²

- القطاع الزراعي: يتوفر هذا القطاع على إمكانيات اقتصادية جد معتبرة، ففي جويلية 2000 تم تسخير وسائل مالية هائلة لهذا القطاع في إطار البرنامج الوطني للتطوير الفلاحي (PNOA)، و لكن رغم أن هذا البرنامج يعتبر طموحا جدا، إلا أن هناك صعوبات جمة تواجه تجسيده على أرض خاصة فيما يتعلق بجانب التقييم و المراقبة بالإضافة إلى نقص الموارد البشرية و التنظيمية في هذا القطاع. من جهة أخرى، فإن القرب الجغرافي من أوروبا يمثل مؤهلا أساسيا لهذا القطاع من أجل دخول الأسواق الأوروبية، و بالتالي فإن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذا القطاع سيزيد من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية للدخول للأسواق الأوروبية في إطار الإنتاج من أجل التصدير. بالإضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في مجال الزراعة، و ذلك إما عن طريق التحويل التكنولوجي أو تكوين و تدريب إطارات في هذا المجال.³

باعتبار أن الحوافز الضريبية جزء من مناخ الاستثمار، فإن أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر إلا إذا كانت بقية العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة، و منه يستلزم ضرورة الاستمرار في نهج الإصلاح السياسي و الاقتصادي من أجل الوصول للاستقرار المطلوب، كما يجب إصلاح و تأهيل الإدارة الجزائرية و التي هي أصعب المهام لأنها تمس الإنسان، و ما يتميز به من اختلاف في طريقة التفكير و الصفات.⁴

¹ - عيسى مقلد: مرجع سبق ذكره، ص: 177.

² - المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين: التقرير الصناعي العربي، 2008، ص: 20.

³ - سعدي يحي: مرجع سبق ذكره، ص: 243.

⁴ - طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص: 327.

إن تهيئة بيئة أعمال مواتية من شأنها استقطاب الاستثمارات الوطنية و الأجنبية إلى الجزائر تستدعي بالضرورة تغيير الذهنيات و السلوكيات و اشتراك المتعاملين الاجتماعيين في مسار التحول لإحداث الإقناع لدى الرأي العام و العاملين على المستوى التنفيذي، كما تستدعي إزالة المحددات البيروقراطية و الممارسات الغير محفزة و إيجاد مناخ أمني و سياسي مستقر، إذ أن عزوف كثير من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر عن دخول السوق الجزائرية و خروج كثير من هذه المؤسسات أثناء الأزمة السياسية و الأمنية قد عزى إلى عدم الاستقرار الأمني و السياسي إضافة إلى العراقيل البيروقراطية و السلوكية التي كثيرا ما طغت على تعامل المسؤولين و العاملين في الهيئات و المصالح المهمة و المؤثرة، كإدارات العامة و المؤسسات البنكية و مصالح الضرائب و غيرها.

إن إصلاح الجهاز البنكي و المصرفي و إعادة هيكلته و تطوير آلياته و أدواته و تحسين مستوى أداء العاملين فيه، و جعله مساهما للتطورات و التوجيهات الحاصلة، من شأنه أن يهيئ مناخ الاستثمار. إن تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر و تحسين مختلف مكوناتها لا يتوقف فقط على بذل المزيد من الجهود على مستوى إصلاح الهياكل الاقتصادية و القاعدية و التنظيمية، بقدر ما يتوقف خاصة و إلى حد كبير على تطبيق و تنفيذ ما تم إقراره و المصادقة عليه من قوانين و تشريعات تخص تحسين هذه البيئة و تحسين هذه البيئة و ترقيتها.¹

من خلال المؤشرات المشروحة سابقا يتبين أن الجزائر لم تستفد خلال السنوات السابقة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هي جد منخفضة فعلى الجزائر أن تهيئ المناخ المناسب و تتمثل مظاهر المناخ الجيد في ما يلي:

- إتباع سياسات التحرر الاقتصادي و زيادة دور القطاع الخاص و تشجيعه.
- عدم التمييز في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية و الأجنبية.
- تقرير المزايا و الحوافز المشجعة للاستثمار، سواء في صورة إعفاءات ضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الاستثماري.
- تسهيل تملك المشروعات الاستثمارية للأراضي و العقارات اللازمة لمباشرة نشاطها، و تيسير إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة.
- توفر البنية التحتية و المرافق من نقل و مواصلات و وسائل الاتصال و غيرها، وذلك لتسهيل مزاوله النشاط الاستثماري.
- توفر الاستقرار السياسي في الدولة و اتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها.
- التأمين الكامل للمشروعات الاستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حال وقوع المخاطر.

¹- مرداوي كمال: مرجع سبق ذكره، ص:20.

- توفير البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشاريع و منح تراخيص البناء و التشغيل و البعد عن الروتين و المعوقات البيروقراطية المعرقله لسرعة إتمام الإجراءات الحكومية.
- خلق بيئة طيبة للسياسات العامة للدولة، الأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي يشعر بأن سياسات الدولة المالية و النقدية و الاقتصادية تتمتع بالاستقرار و البعد عن المفاجآت غير المتوقعة.
- توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر، وأن تكون مقترحاته إزاء عراقيل الاستثمار محل اعتبار المسؤولين.

و من ثم فإنه يتعين على الدولة التي ترغب في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أن تبذل الجهد من أجل خلق المناخ الاستثماري الذي يشجع المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله بها، و إلا فإن المستثمرين سوف يمتنعون عن المغادرة بأموالهم و استثماراتهم بهذا البلد، حيث تتعدم فرص الاستثمار المناسبة بالنسبة لهم.¹

خلاصة الفصل 3:

بالرغم من مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية و التي من بينها الجزائر، و تسابق الدول العربية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بتحسين البيئة الاستثمارية، إلا أنه في الواقع

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 92-93.

مازالت الجزائر تعاني من انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول الأخرى و ذلك لوجود معوقات تواجهها و تؤدي إلى تخفيضها في هذه الدول .

الخاتمة

خاتمة:

كان للأزمة النفطية الراهنة تداعيات خطيرة على الكثير من المؤشرات الاقتصادية بالنظر إلى إرتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بعائدات قطاع المحروقات. ويلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دور جد هام كأحد البدائل التي يُمكن الإعتماد عليها في تجاوز مثل تلك التداعيات. إلا أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يبقدون مستوى الطموح، وذلك رغم الجهود المبذولة من طرفها وخاصة ماتعلق منها بتوفير المناخ الملائم للإستثمار وتعزيزه بالحوافز والإمتيازات.

مناقشة الفرضيات:

- صحيح، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا في تجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر و هذا لعدد من الأسباب: عدم توفر الجزائر على قطاع خاص وطني يتمتع بالقدرات المالية و الخبرات التي تسمح له بالإنتاج و المنافسة و اختراق الأسواق الخارجية، أيضا بسبب ضعف القطاع السياحي و هذا ما يؤدي إلى ضعف مصادر العملة الصعبة، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيساعد على دخول العملة الصعبة و منه تدعيم ميزان المدفوعات.

- بالفعل خلفت الأزمة النفطية تداعيات سلبية واضحة على الكثير من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر. فعلى سبيل المثال حدوث عجز في الميزان التجاري ب 12.82 مليار دولار خلال الأشهر التسعة من سنة 2015 مقارنة بفائض ب 2.93 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014.

- نعم لم تستفد الجزائر منطفرة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال السنوات الماضية. فحصلتها من التدفقات العالمية لا تُمثل سوى 0.12% سنة 2014. وهو الحال أيضا بالنسبة لحصتها من التدفقات إلى الإقتصاديات النامية وإفريقيا حيث تبلغ 0.22% و 2.76% على التوالي في نفس السنة.

- نعم يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تكون أحد البدائل التي يمكن الاعتماد عليها لتجاوز تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر و هذا من خلال تنويع مصادر دخول العملة الصعبة و الاستفادة من الخبرات، كذلك هي عبارة عن شكل ثابت من التمويل للاقتصاد الوطني ولا ينجر عنه أي شكل من أشكال المديونية.

نتائج البحث:

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

1. إرتباط الإقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بالأزمات النفطية من خلال التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية.
2. يرتبط حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز وإمتيازات مختلفة.

3. بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتوفير المناخ الإستثماري الملائم للمنافسة على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن تدفقات هذه الأخيرة إليها تبقى ضعيفة جداً.
4. يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي كونه إستثمار لا ينطوي على ديون خارجية، كما يُمكنه التأثير إيجاباً على الكثير من مجالات النشاط الإقتصادي مثل القطاع الصناعي، الزراعي،... الخ وبالتالي يُمكنه لعب دور أحد البدائل المهمة لتجاوز التداعيات السلبية للأزمة النفطية على الجزائر.

التوصيات:

على ضوء دراستنا لهذا البحث وبعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها يمكننا في هذا المجال تقديم الاقتراحات و التوصيات التالية:

1. تعزيز مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال والتعريف بالفرص الاستثمارية و مؤهلات الاستثمار في الجزائر و تسويقها خارج قطاع المحروقات.
2. لا بد من الإهتمام بشكل كبير بالقطاع الخاص الوطني وعدم التعويل فقط على المستثمرين الأجانب ويكون ذلك من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في القطاعات الهامة مثل القطاع الصناعي التحويلي وبعيدا عن القطاعات التي ليست لها أهمية كبيرة مثل التجارة.
3. ضرورة تنويع الصادرات الجزائرية من خلال ترقية تنافسية المنتجات الوطنية.

إفاق الدراسة:

- نشير في الأخير الى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، كما لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه: بل هناك جوانب اخرى لم نتناولها الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.
- أثر تقلبات أسعار البترول على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
 - الإقتصاد الجزائري وسبل فك إرتباطه بالقطاع النفطي.
 - تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية1. الكتب

- خالد الخطيب: التدفق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون و موزعون ، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن.
- سليمان عمر محمد الهادي: الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2010.
- سيد سالم عرفة: إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الرياىة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن-.
- شقيرى نورى موسى: دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- عبد العزيز النجار: الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2008.
- عبد الكرىم جبار العيساوى: التمويل الدولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2012.
- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية الابراهيمية، 2008.
- عرفات إبراهيم فياض: الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار البداية للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
- علي عباس: غدارة الأعمال الدولية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2009 .
- علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولى نظريات و سياسات، دار الميسرة للنشر، الأردن، الطبعة 2، 2010.
- غازى عبد الرزاق النقاش: التمويل الدولى و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة ، عمان ، 2006 .
- فليح حسن خلف: العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديثة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- متولى عبد القادر: الاقتصاد الدولى النظرية و السياسة ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2011 .

- محمد مدحت غسان : الشركات متعددة الجنسيات و سيادة الدولة ، دار الياة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2013 .
- منصور الزين: تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية، دار الياة للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2012.
- موسى سعيد مطر: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، طبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2007 .
- هشام ريغي: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و قنوات خلق الوظائف و تهديدهما في الدول المضيفة، التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون ، العدد 38 ، 2014.

2. الرسائل الجامعية

- أحسين عثمانى: استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2002/2003،
- باعلي أمينة: دور الإصلاحات الضريبية في دعم و ترقية الاستثمار المحلي بالجزائر-دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية البويرة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014/2015،
- بلقلة براهيم: مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية(الحاضر، المستقبل و التحديات)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، / قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد10، جوان 2013 ،
- بنذر بن سالم الزهراني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الاقتصاد كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود 2004 .
- بو بكر بعداش: مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، أطروحة مقدمة للحصول على دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2009/2010.
- جميل طاهر: النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية(الفرص و التحديات)، ديسمبر، كانون الأول 1997.

- حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2008/2009.
- خاطر اسمهان: دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012/2013 .
- خالد بن منصور العقيل: رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية، PMDCO.
- رفيق نزاري: الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2007/2008 .
- زغيب شهرزاد: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع و آفاق.
- سحنون فاروق: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.
- سعد حكيمة: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود و نالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008/2009.
- سلمان حسين: الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004.
- شعيب شنوف: الممارسة المحاسبية ، دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير . جامعة الجزائر ، 2006/2007 .
- عبد القادر ناصور: إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2013 ، 2014.
- عبد الكريم معداش: الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري(1996-2005)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2008/2008.
- عزيز عبد الرزاق: النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في الجزائر "واقع و آفاق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة خميس مليانة ، 2013/2014 .
- عمار زودة: محددات القرار الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري - قسنطينة- 2007/2008.

- عيسى مقلید: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2008/2007 .
- غسان عيسى العمري: العضلات الأخلاقية و أثرها في تراجع أهداف الشركات متعددة الجنسيات ، 2009 ، جامعة عمان العربية .
- كريمة قويدري: الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011/2010 .
- لعماري وليد: الحوافز و الحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ،2011/2010.
- لقراف سامية: الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر،2011/2010.
- محمد سارة: الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة أوراسكوم، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير تخصص قانون الأعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.
- مردواي كمال: الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة.
- مصباح بلقاسم: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- مغيلي مليكة: الشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها على سيادة الدول، مذكرة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2014/ 2013.
- ممدوح الخطيب الكسراني: مروانات الطلب على الواردات النفطية لدول الاتحاد الأوروبي "دراسة قياسية"، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.
- نبيل مهدي الجنابي: العلاقات بين أسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك (granger)، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة القادسية
- هشام فخار: أثر الشركات متعددة الجنسيات على مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، جامعة المدية.
- وحيد خير الدين: أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
2013/2012.

3. المنتديات و الندوات العلمية

- عيسى محمد الفارسي: البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية الليبية ، طرابلس 2006.
- فؤاد علي عبد الرحمان: اجتماع خبراء حول إحصاءات الطاقة و إعداد ميزان الطاقة، منظمة أوابك، بيت الأمم المتحدة، بيروت، 2012.
- مصطفى العبد الله الكفري: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، ندوة الاقتصاد الثالثة و العشرون حول الاقتصاد السوري و آفاق المستقبل ، دمشق 2010/1/5 - 2010/5/25.
- مصطفى بودرامة: التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مؤتمر حول التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف، أيام 08/07 أفريل 2008.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين: التقرير الصناعي العربي، 2008.
- الواقع و الآفاق المستقبلية للنفط و الغاز بالقارة الإفريقية، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار و التجارة ، الجماهيرية الليبية، 26/25 سبتمبر، 2010.
- صندوق النقد الدولي - 2015-: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي-نمو غير متوازن- عوامل قصيرة الأجل و طويلة الأجل، واشنطن
- الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف و قضايا -، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد 02 ، 2004 ، السنة الثالثة
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013: صندوق النقد العربي.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: 2015، صندوق النقد العربي.
- شوكت شيخ يزدين: البترول أهميته، مخاطره و تحدياته ، دار ثاراس للطباعة و النشر، السلسلة الثقافية، العراق.

4. الجرائد و المجلات

- إيلاف: أول يومية إلكترونية بالجزائر ، 20 يناير 2016 ، العدد 5356،
- بو لرياح غريب: العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 10 / 2012 .
- الجريدة الرسمية العدد 47 ليوم 19 يوليو 2006.
- طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

- عماد الدين محمد المزيني: العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العلمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد 1. 2013.
 - نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، يناير 2013، السلسلة الخامسة، العدد 6.
 - المعهد العربي للتخطيط بالكويت: أسواق النفط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 57- نوفمبر - السنة الخامسة.
 - منصور الزين: واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة الشلف، الجزائر، 2005.
 - الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44.
 - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 يونيو 2008، الجريدة الرسمية، العدد 57، الصادرة يوم 5 أكتوبر 2008.
 - المرسوم التنفيذي 07-08 المؤرخ في 11 يناير 2007، الجريدة الرسمية، العدد 4، الصادر في 14 يناير 2007.
 - المرسوم التنفيذي رقم 08-329 المؤرخ في 22 أكتوبر 2008، الصادر في 2 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد 61.
5. المواقع الإلكترونية

- www.dailyfx.com
- www.topsaraia.com. أضخم 10 شركات بترول في العالم.
- www.newsabah.com/wp/newspaper
- www.dostro.org/72955 :
- www.moheet.com/2015/01 أزمة النفط و تداعياتها على دول الخليج
- www.pol-tahrir.info/hizbuttahrir-at-world
- www.aljazeera.net/knowledgegate/news ، انهيار أسعار النفط و تداعياته ،
- www.alshahedkw.com/index.php :
- www.aljazeera.net/news ، أربعة أسباب رئيسية لهبوط أسعار البترول،
- www.daifyfx.com/taidawul-news/10/08/2015 . :
- www.alghad.com/articles/840112 انخفاض أسعار النفط أسبابه و تداعياته.
- www.newsalah.com/wp/newspaper.
- www.pal.tahrir.info/hizbuttahrir-at-world
- www.aofaqcenter.com/index.php/post.
- www.alriyadhateading.com :
- www.alghad.com/articles انخفاض أسعار النفط أسبابه و تداعياته.
- soadboulaoued.blogspot.com
- www.echouroukonline.com/ara/news.
- www.alaraby.com/fullimage..

- www.echoroukonline.com/ara/news.
- office of the cheief economist,economics department, samba financial groupe ,التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد, سبتمبر 2008
- WWW.OPEC.ORG
- www.alriyadhtrading.com/show-content-sub.php.
- www.hawaalive.com/broonzyuh . بحث كامل عن النفط ، تعريفه، مشتقاته و كيفية استخراجة،
- AR.Wikipedia.org . نشأة البترول
- بحث حول البترول و مشتقاته ، genie –procedes 2-projet-petrol.docx

المراجع باللغة الفرنسية

- Tendances Monetaire Et Financiere Au Cours Des Neuf Premiers Mois De 2015, Sous L effet Du Choc Externe , Bank Alger , LE 02 JANVIER 2016.